التعددية السياسية والاعلامية
وأثرها على الفنون الصحفية في الصحافة الالكترونية العراقية

تأليف

أ.م.د ليث عبد الستار عيادة اللهيبي

الأستاذ المساعد الدكتور في كلية التربية الاساسية - جامعة ديالى

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

المؤلف في سطور

- الاسم/ أ.م.د. ليث عبدالستار عيادة اللهيبي
- الشهادة/ الدكتوراه
- التخصص العام/ اعلام
- التخصص الدقيق/ صحافة
- اللقب العلمي/ استاذ مساعد
- مواليد/ العراق – بغداد – الكرخ ١٩٧٧/١٠/١
- مكان العمل/ تدريسي في كلية التربية الاساسية – قسم التاريخ – جامعة ديالى
- المؤلفات/ كتاب مؤلف بعنوان (الاتجاهات والتقنيات الحديثة في الاعلام الالكتروني)
- البحوث المنشورة/ كتب ونشر اثنى عشر بحثا علميا في مجال الاعلام والصحافة الالكترونية اثنان منها منشورة في مجلات دولية خارج العراق، وبحثان في مستوعبات سكوباس وبقية الابحاث في مجلات محلية داخل العراق.
- المؤتمرات/ شارك في مؤتمرات دولية خارج العراق عدد (٢) وستة مؤتمرات محلية داخل العراق.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في تخصص الصحافة من كلية الآداب بجامعة بغداد- قسم الصحافة لسنة ١٩٩٨.
- حاصل على شهادة الماجستير في تخصص الصحافة من كلية الاعلام بجامعة القاهرة – قسم الصحافة في جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤.
- حاصل على شهادة (دكتوراه فلسفة) في الصحافة من كلية الاعلام بجامعة بغداد – قسم الصحافة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١ .
- له مجموعة من المقالات العلمية المتنوعة في مجال الاعلام والصحافة الالكترونية.
- حصل على (٧٠) كتاب شكر وتقدير من عمداء كليات مختلفة داخل العراق وخارجه.
- حصل على (١٠) كتب شكر وتقدير من رئيس جامعة ديالى.
- حصل على (٤) كتب شكر وتقدير من وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي
- كلف في العديد من اللجان العلمية والادارية الدائمة والمؤقتة في الكلية وخارجها.
- خبيراً علميا لاكثر من (١٠) رسائل ماجستير واطاريح الدكتوراه في مجال الاعلام تخصص صحافة.
- رئيس تحرير مجلة (المعلم) التي تصدر من شعبة الاعلام والاتصال الحكومي في كلية التربية الاساسية وهي مجلة ثقافية عامة تعنى بالنشاطات العلمية والثقافية للكلية وجامعة ديالى.
- مدير علاقات عامة في وكالة العراقية الان الالكترونية المعتمدة بنقابة الصحفيين بالرقم (١٧٨٠).
- عضو في نقابة الصحفيين العراقيين .
- عضو في نقابة الاكاديميين العراقيين.
- عضو في الجمعية العراقية للمناهج وطرائق التدريس والتقويم التربوي- فرع ديالى.
- عضو في هيئة تحرير مجلة (الافاق الجديدة) التي تصدر من قسم الاعلام والاتصال الحكومي بجامعة ديالى وهي مجلة ثقافية عامة تعنى بالنشاطات العلمية والثقافية للجامعة.

9 789922 871325

التعددية السياسية والإعلامية وأثرها على الفنون الصحفية في الصحافة الالكترونية العراقية

تأليف

أ.م.د. ليث عبد الستار عيادة اللهيبي

الأستاذ المساعد الدكتور في كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى

٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ

المطبعة المركزية / جامعة ديالى

العراق – ديالى طريق بغداد / بعقوبة القديم

اسم الكتاب : التعددية السياسية والإعلامية وأثرها على الفنون الصحفية في الصحافة الالكترونية العراقية

تأليف: أ.م.د. ليث عبدالستار عيادة اللهيبي

عدد النسخ: ٦٥

تصميم الغلاف:

تنفيذ: المطبعة المركزية / جامعة ديالى

سنة الطبع : ٢٠٢٤م – ١٤٤٥هـ

الايميل : center.printer2009@gmail.com

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمؤلف ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسوب او برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة المؤلف خطياً

رقم الكتاب المعياري الدولي : **ISBN**

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد ( ) لسنة ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقالوا لولا يأتينا بآيةٍ من ربه أولم تأتهم بينة ما

في الصحف الأولى (١٣٣))

صدق الله العظيم

(سورة طه، الآية ١٣٣)

إهداء

إلى كل من يقطنون مملكتي الصغيرة :

زوجتي . . أوراس . . هي الزوجة والصديقة والرفيقة والسند وقت الضيق .

أبنائي . . مهيمن . رحمة . . أحيا معهم الحاضر واستشرف بهم المستقبل .

ليث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة:	٧
الفصل الاول: التعددية السياسية والحزبية في العراق	١١
مفهوم التعددية السياسية والحزبية	١٣
مميزات نظام تعدد الاحزاب السياسية	١٧
التعددية السياسية الحزبية واثرها في النظام السياسي والتعايش السلمي	٢١
التعددية السياسية الحزبية في العراق	٢٨
اسباب الاتجاه نحو التعددية السياسية الحزبية في العراق	٢٩
سمات التعددية السياسية في العراق	٣٢
المحددات القانونية للتعددية السياسية الحزبية في العراق	٣٧
قانون الاحزاب السياسية العراقية مغيب	٣٧
اهمية اقرار قانون الاحزاب السياسية في العراق	٣٨
مفهوم التعددية الاثنية كظاهرة عالمية	٤٣
التنوع الاثني في المجتمع العراقي	٤٦
التعدد والتنوع الديني والمذهبي في العراق	٤٧
الفصل الثاني: التعددية الاعلامية وحرية الصحافة في العراق	٦١
اهمية التعددية الاعلامية في العراق	٦٢
مدخل تاريخي لمميزات الصحافة العراقية	٦٤
التغير السياسي وتأثيره على التعددية الاعلامية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٦٥
المشهد الاعلامي في العراق قبل وبعد ابريل ٢٠٠٣	٧٠
آفاق التعددية الاعلامية وحرية الصحافة في العراق	٨٨
احتكار الاعلام في العراق	٩٢

الفصل الثالث: الصحافة الالكترونية في العراق	٩٦
مفهوم الصحافة الالكترونية وخصائصها	٩٧
خصائص الصحافة الالكترونية العراقية	١٠٨
تصنيف الصحافة الالكترونية	١١١
نشأة الصحافة الالكترونية في العراق وتطورها	١١٦
بدايات الصحافة الالكترونية العراقية	١١٨
واقع الصحافة الالكترونية العراقية	١٢٠
واقع الاعلام الالكتروني في اقليم كردستان العراق	١٣٥
الصحافة الالكترونية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٣٨
سبل التنمية للصحافة الالكترونية في العراق	١٥٠
الفصل الرابع: القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية احد نماذج الفنون الصحفية	١٥٣
مفهوم القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية	١٥٤
انواع القصص الخبرية الالكترونية	١٦٣
كتابة القصة الخبرية في المواقع الاخبارية الالكترونية	١٦٥
صياغة القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية	١٦٧
المحور في القصة الخبرية الالكترونية	١٦٨
بنية القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية	١٧٧
اساسيات العمل بالوسائط المتعددة لسرد القصة الخبرية	١٩٥
مفهوم القصة الخبرية واطارها البيئي	١٩٧
القوالب الحديثة في كتابة القصة الخبرية	١٩٨
المصادر	٢٠٣

مقدمــة:

فتح التطـور التكنولـوجي والعلمـي آفاقـاً واسـعة لوسـائل الإعـلام فـي العراق وفي مقدمتها الصحافة الإلكترونية التـي وظفت التطـور التقنـي علـى نطـاق واسـع فـي تحديث مصـادر المعلومـات ومرونـة الإصـدار علـى شبكة الانترنـت فـي أوقـات وأمكنـة مختلفـة وصـار بالإمكـان تصـفح الصـحف الإلكترونيـة وانتشـارها داخـل البلد الواحد، والانفتـاح علـى العـالم الخـارجي عبر شبكة الانترنت.

حيث ظهرت أولى ملامح الصحافة الإلكترونية في العراق مطلع العام ٢٠٠٠، إذ أطلقت الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة للنظام السياسي في ذلك الوقت العديد من المواقع الإلكترونية التي مثلت وسائل إعلامية تقليدية مقروءة أو مسموعة وظلت الصحافة الإلكترونية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ أقرب إلى المواقع الإلكترونية منها إلى الصحف الإلكترونية لمحدودية إمكاناتها، أما الصحف الإلكترونية التي تنشر بشكل كامل على الانترنت ولا يوجد لها أصل ورقي فهي قليلة لا يتجاوز عددها أصابع اليد مثل صحيفتي (الحوار المتمدن وكتابات) وهي صحف عانت من الجمود في التصميم وركزت على المقالات والدراسات وأهملت الفنون الصحفية الأخرى.

وشهدت البيئة الإعلامية في العراق بعد أحداث التغيير السياسـي فـي التاسـع مـن أبريـل لسـنة ٢٠٠٣ تحـولاً غيـر مسـبوق فـي التعدديـة السياسـية والإعلامية في القطر حيث تحول الإعلام من إعلام أحـادي شـمولي يخضـع لرقابــة حكوميــة صــارمة، إلــى إعــلام ديمقراطــي غيــر مقيــد بضــوابط وتشريعات، إلا انه في الغالب افتقد إلى الشعور بالمسؤولية نتيجة عدم تهيؤ

الذهنية الإعلامية لممارسة عمل إعلامي في أجواء جديدة غير معتادة، فضلاً عن الصراع والتعدد السياسي والإعلامي المحموم بين القوى والتيارات السياسية من اجل الوصول إلى السلطة بصرف النظر عن الأساليب المستخدمة، إذ قاد ذلك إلى نشوب أزمات سياسية خانقة رافقها استخدام مفرط للعنف من جهات مجهولة بما أدى إلى إدخال البلاد في صراعات طائفية وحزبية وأعمال تهجير قسري للمواطنين، وكان الإعلام بمختلف وسائله من بين أبرز الأدوات المستخدمة في هذا الصراع، وتحديداً الصحافة والمواقع الإلكترونية إذ كانت لجميع هذه الجهات واجهات إعلامية، فضلاً عن الاستعانة بوسائل إعلامية تدعي الاستقلال إلا أنها في الحقيقة ينتابها ميل إلى هذه الجهة السياسية أو تلك، مقابل ضآلة في عدد الوسائل الإعلامية الحكومية، الأمر الذي قاد إلى إعلام منفلت، غدت فيها وظائف وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية بعيدة عن مشاغل المجتمع، لارتباطها بأهداف حزبية ومصالح فئوية ضيقة، فضلاً عن تبدل الوظائف الجوهرية للإعلام، لتتبوأ وظائف إعلامية فرعية قمة السلم الوظيفي، لتصبح وسائل الإعلام التقليدية والصحافة الإلكترونية أدوات لتأكيد الحضور السياسي وتبادل الرسائل السياسية التي يراد من خلالها إدارة الأزمات الناشبة والابتعاد عن وظيفتها الأساسية.

ويعد الدور الذي تؤديه المواقع الالكترونية العراقية مهماً في توصيل رسالة للمستخدم العراقي في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة منذ عشرين سنة تقريباً، ولذلك وجب جلب انتباه القائمين عليها لبعض الحقائق على أمل الأخذ بها في ظل الظروف الحالية للبلد.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أهمية دور الصحافة الإلكترونية في تقريب المسافات والوصول إلى القارئ في داخل البلد وخارجه إذ تحاول التعرف عن قرب على مضمون الفنون الصحفية بكل أشكالها في المواقع والصحف الالكترونية العراقية عن طريق دراسة شؤون العراق وما يجري فيه من أحداث على مستوى البلد والعالم. فضلاً عن تحليل وتقويم خصائص معينة من خلال الرصد، بهدف الحصول على معلومات دقيقة تمكن المؤلف من استخلاص استنتاجات ودلالات تفيد في إمكانية الوصول إلى مقترحات بشأن تطويرها. فضلاً عن التوصل إلى حلول في سبيل أن يضع القائمون على المواقع الإلكترونية العراقية في أجندتهم مسألة المهنية في أداء المهنة الصحفية والابتعاد عن المحسوبية والانتماءات السياسية والحزبية بالإضافة إلى التدريب على استخدام الأنماط الحديثة في التحرير والتصميم، واستخدام الأسس العلمية للعمل الصحفي في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والمنافسة على تقديم ما هو أفضل والخوض في إمكانية البحث في ما يهم المجتمع الإعلامي العراقي والاهتمام بزيادة الكوادر المتخصصة الأخرى.

وقد ضم الكتاب اربعة فصول: يرصد الفصل الأول من الكتاب : موضوع التعددية السياسية والحزبية في العراق ويتناول الفصل الثاني: موضوع التعددية الاعلامية وحرية الصحافة في العراق اما الفصل الثالث يعرض واقع الصحافة الالكترونية في العراق ويسلط الضوء في الفصل الرابع على موضوع القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية احد نماذج الفنون الصحفية.

ويعمل هذا الكتاب على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يأتي:

- الاهتمام بتقديم الفكر الإعلامي الجديد والمتميز من خلال تحفيز الباحثين في مجال الإعلام على نشر رسائل الماجستير والدكتوراه المتميزة، او إصدار كتب تحتوي على أبحاث ودراسات متميزة في مجال الإعلام.
- تشجيع الباحثين العراقيين والعرب في مجال الإعلام على طرق موضوعات جديدة لإثراء المكتبة العربية بعناوين جديدة في هذا التخصص الذي أصبح التأليف فيه يتسم بالندرة النسبية.
- جذب أساتذة الإعلام في مختلف الكليات والمعاهد والأكاديميات والأقسام إلى التأليف الفردي او الجماعي، لتغطية حاجات هذه الكليات والأقسام إلى المراجع العلمية المتخصصة لإفادة الباحثين من جهة، وتلبية حاجة العملية التعليمية لطلبة الإعلام من جهة أخرى.
- محاولة سد الفجوة بين الممارسين والأكاديميين في مجال الإعلام، وذلك من خلال احد طريقين، أولهما: الاهتمام بالموضوعات الجديدة ذات المردود الايجابي على الممارسة الإعلامية بمختلف أشكالها، وثانيهما: قيام بعض الممارسين من ذوي الرؤية الإعلامية المتميزة بتقديم عناوين جديدة لم يسبق التطرق إليها.

وفق الله الجميع لما فيه خير العلم والعلماء

أ.م.د. ليث عبدالستار عيادة اللهيبي

بعقوبة ٢٠٢٤م – ١٤٤٥هـ

الفصل الأول

التعددية السياسية والحزبية في العراق

تمهيد:

يشهد العراق اليوم انفتاحاً ديمقراطياً واتجاهاً واضحاً نحو التعددية السياسية والحزبية جاءت بعد تجربة طويلة استمرت (٣٥) عاماً من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد. لقد أفرزت تطورات ما بعد تغيير النظام العراقي حراكاً سياسياً، وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية متنوعة. فمنذ عام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والأخر علماني، بعض الأحزاب كبير وقوي وبعضها الآخر صغير وضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم، بعضها لديه قاعدة شعبية واسعة وبعضها الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد عام٢٠٠٣.

أن ما يؤخذ على التعددية السياسية والحزبية في العراق إنها لازالت تعمل وفق قانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم (٩٧ لسنة ٢٠٠٤) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقت، فلم يصدر حتى كتابة فصول هذه الرسالة قانون أحزاب عراقي جديد.

وأن الطبيعة الحساسة لهذا القانون وتأثيره الكبير على الأحزاب السياسية في البلاد كان سبب في تأخر إقراره. بالإضافة إلى نجاح العملية السياسية في البلاد كان سبب في تأخر إقراره أيضاً.

وأن نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي تتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية محكومة بضوابط قانونية تنظم عملها وتحدد وجودها مما يساعد على وجود نظام تعددية سياسية وحزبية مستقر ومستمر بشكل أساس للنظام الحزبي في العراق للمستقبل القريب والبعيد.

وفي ظل التحولات السياسية التي يشهدها العراق اليوم والتحول الذي لا يخلو من الصعوبات والعقبات نحو الديمقراطية، وفي ظل واقع مركب ومتأزم بأسباب عدم الاستقرار، تبرز لنا ظاهرة غالبا ما توصف بأنها صحية، إلا وهي ظهور الأحزاب والتعددية السياسية الحزبية.

تعد الأحزاب السياسية في بلد ما هي عنصر أساس في مؤسساته السياسية، أي إنها ظاهرة اجتماعية تتطور وتتجدد مع تطور النظام السياسي وتجدده بل هي الجزء الرائد من هذا النظام، لكونها مؤسسات قائدة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطوير الإرادي نحو الأفضل. ولما كان وجود الأحزاب بوصفها أداة فعالة في دول مختلفة وأنظمة سياسية متباينة فان هذا الوجود يحتم اختلافها من نظام إلى آخر من حيث علاقاتها ونشاطاتها ومدى تفاعلها مع أحزاب وأحداث معينة في محيطها الاجتماعي. لهذا فأن تحول النظام السياسي في العراق من نظام دكتاتوري تسلطي إلى نظام ديمقراطي أستوجب التغير في النظام الحزبي المعتمد من نظام الحزب الواحد إلى تعددية سياسية حزبية. لكن ما يؤخذ على هذه التعددية إنها جاءت مفرطة وغير محددة وذلك لغياب الإطار القانوني الذي يحدد وجود الأحزاب وينظم عملها.

مفهوم التعددية السياسية والحزبية:

تعني التعددية "توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسساتية". أي أن السلطة لا تكون حكراً على فئة معينة، سواء كانت هذه الفئة سياسية أو أيديولوجية أو أثنية أو فكرية. بعبارة أخرى المقصود بالتعددية السياسية" نوع من التنظيم الاجتماعي، يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة يسلم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي. تجعل صوتها مسموعاً في مرحلة حاسمة في صنع القرار.

تقوم التعددية السياسية على ثلاثة مرتكزات أساسية :الإيمان بالاختلاف بين الناس، الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، تأكيد فكرة المؤسسة وإنها ذات نقيض للفردية. بعبارة أخرى إن الأساس الذي تقوم عليه التعددية السياسية هي إن السلطة بطبيعتها موزعة، أو يجب أن تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع.

أما التعددية الحزبية فهي تعني وجود "عدة أحزاب ذات قوة متساوية. وكل منها يمثل سياسة محددة بخصوص إحدى المسائل المهمة". كما أن هذه الأحزاب تكون غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية. هذا يعني أن التعددية السياسية العامة تكون أساساً للتعددية الحزبية. فالتعددية الحزبية لا توجد إلا حيثما توجد تعددية سياسية أي قوى اجتماعية ومصالح اجتماعية مختلفة، لها رؤى سياسية مختلفة وتنافس على السلطة. هناك عوامل عديدة تساعد على ظهور نظام تعدد الأحزاب، وهذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر، بحسب الظروف

والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعنصرية والدينية لذلك البلد، فما ينطبق من هذه العوامل على بلد معين لا ينطبق على البلد الآخر.

١. يظهر في الدول التي تتميز باختلافها الطبقي ووجود وعي قوي للطبقات مما يدفع كل طبقة إلى التكتل في حزب سياسي. فإذا سمح البناء الاقتصادي والاجتماعي تقسيماً ثنائياً لهذه الطبقات فتكون عندها في مواجهة نظام الحزبين، وإذا كان الصراع بين عدة قوى ففي هذه الحالة تشهد تعدد الأحزاب.
٢. تظهر التعددية الحزبية في الدول نتيجة للانقسامات والاختلافات في تركيبها العرقي،والعقائدي، والديني. حيث ينتمي كل فرد إلى الجماعة التي يتماثل معها ويشكل حزباً سياسياً.
٣. للعوامل التاريخية دور في ظهور التعددية الحزبية حيث تعمل الظروف التاريخية في كل دولة على تقسيم أحزابها. ويعد كل من (لامبا لومبارا ووينر) العامل التاريخي هو العامل الحاسم في بروز الأحزاب السياسية فيؤكدان على أن الأزمات التاريخية التي عانت منها الدول خلال فترة تكون الأحزاب السياسية وهي (أزمة الشرعية، أزمة الوحدة الوطنية، أزمة المشاركة). لا توفر فقط المحيط الذي نشأت فيه الأحزاب السياسية بل أيضاً تتجه لتكون العامل الحاسم في تقرير ما هو نمط هذه الأحزاب.
٤. قد يؤدي الانقسام في الرأي إلى بروز أحزاب سياسية يعبر كل منها عن اتجاه معين. حيث أن تعدد الموضوعات التي تثير الخلاف من حولها يترك في الساحة السياسية عديداً من الأحزاب المتصارعة. فهناك الخلافات السياسية التي تتعلق بشكل أو نظام الحكم: ملكي أو جمهوري. وهناك الاختلافات الاجتماعية، التي تعكس موقف كل طبقة من الطبقات

الاجتماعية من النظام السياسي ككل. وهناك الاختلافات الاقتصادية بين الطبقات الاقتصادية. وهناك الاختلافات الدينية، التي تعكس المواجهة بين رجال الدين والعلمانيين، وهناك الاختلافات القومية والعنصرية في الدول التي يوجد فيها جماعات عرقية مختلفة. لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه ليس كل انقسام في الرأي يعني وجود تعدد الأحزاب.

٥. كما أن للنظام الانتخابي أثر في ظهور التعددية الحزبية. فقد دلت التجربة على أن كل من نظام الأكثرية ذي الدورتين، والتمثيل النسبي يؤدي إلى بروز التعددية الحزبية. فأغلب الدول التي تأخذ بنظام الاقتراع ذي الدورتين هي أيضاً دول تأخذ بنظام التعددية الحزبية. كما أن التمثيل النسبي دائماً يتطابق مع نظام التعددية الحزبية، وليس هناك دولة في العالم تطبق التمثيل النسبي يظهر فيها نظام الثنائية الحزبية أو تساعد على وجود مثل هذا النظام. إذن فالعملية الانتخابية تساعد على تكون الأحزاب السياسية التي تكون متساوية إلى حد ما في القوة، وكل حزب يتمسك بسياسته المحددة والمميزة. كل ناخب يؤيد الحزب الذي يمثل أرائه. ولنظام تعدد الأحزاب أشكال وأنماط عديدة تصنف أولاً على أساس عدد الأحزاب المتنافسة على الساحة السياسية وقدرتها على تحقيق إنجازات انتخابية. فقد يوجد في بعض الدول ثلاثة أحزاب، بينما في دولة أخرى أربعة أحزاب، وفي ثالثة أحزاب متعددة. فهي تبدءا من ثلاثة أحزاب إلى ما لا نهاية. وكل نظام من هذه الأنظمة يختلف عن الأخر في نواحي عديدة (كالتأثير في اتجاهات الرأي العام وكيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة). أن هذا التصور بدوره لا يعطينا صورة حقيقية عن نظام تعدد الأحزاب. ذلك أنه ينبغي (الامتناع عن

المبالغة بعامل التعدد). فقد توجد في هذا النظام أحزاب صغيرة جداً بحيث لا تؤثر على نتيجة الانتخابات.

ويصنف ثانياً على أساس التقسيمات الداخلية لنظام تعدد الأحزاب. فقد صنف سارتوري نظام تعدد الأحزاب إلى:-

١. تعدد الأحزاب المعتدل.
٢. تعدد الأحزاب المتطرف.

أما الدكتورة نبيلة عبد الحليم فتصنف نظام تعدد الأحزاب إلى:-

١. النظم ثلاثية الأحزاب .
٢. نظام تعدد الأحزاب مع وجود حزب (أساسي).
٣. نظام التعدد (المطلق).

وأما الدكتور كريم يوسف كشاكش فيصنف نظام تعدد الأحزاب إلى:-

١. التعدد الحزبي والقطب الواحد: حيث يكون هناك حزب أكثر أهمية وقوة من الأحزاب الأخرى يستأثر بأكبر نسبة من الأصوات من حيث تتقاسم الأحزاب الأخرى الأصوات الباقية.
٢. التعدد الحزبي المتعدد الأقطاب: يتميز بوجود أحزاب عديدة متساوية في القوة وتتقاسم الأصوات بنسبة متقاربة.
٣. تعدد الأحزاب الكامل أو التام: ويقصد به وجود عدد كبير من الأحزاب التي لا تحاول التكتل والتجمع.
٤. تعدد الأحزاب المعتدل: في هذا النظام تقوم الأحزاب السياسية بالتكتل والائتلاف بتكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عدد من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية.

ولكل شكل من هذه الأشكال ولكل تطبيق من هذه التطبيقات صفات خاصة تميزه عن غيره وهذه الصفات تختلف من بلد إلى آخر باختلاف ظروف هذا البلد ودرجة تطوره وتقاليده وتكوينه العنصري والطائفي.

مميزات نظام تعدد الأحزاب السياسية:

أن أهم ميزة يمكن أن تسجل لصالح نظام تعدد الأحزاب السياسية أنه يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية لذا فأن هذه المجالس سوف تعكس أفكارها وميولها.

ويساعد نظام تعدد الأحزاب السياسية على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، سواء في النظام البرلماني أو الرئاسي. ففي النظام البرلماني وبسبب عدم استطاعت أحد الأحزاب الحصول على الأكثرية في البرلمان مما يؤدي إلى تكوين وزارة ائتلافية. وبما أن هذا الائتلاف يتصف بعدم الثبات بسبب الاختلاف في مبادئ وأهداف الأحزاب المتحالفة من جهة، وبسبب المحاولات التي تبذل من قبل الأحزاب الأخرى للإيقاع بهذا التحالف وإسقاط الوزارة من جهة أخرى. يصبح البرلمان بعيداً عن الوزارة وفي حل منها مما يساعد على تحقيق الفصل بين السلطات.

أما في النظام الرئاسي فالآخر يكون أكثر وضوحاً. وذلك أن السلطتين التنفيذية والتشريعية لا يمكن أن تكون بيد حزب واحد في هذا النظام، لكون السلطة التنفيذية تتركز بيد رئيس الدولة الذي ينتمي إلى أحد الأحزاب بينما لا تكون السلطة التشريعية بيد ذلك الحزب، لأن أي حزب في نظام تتعدد الأحزاب السياسية لا يستطيع لوحده الحصول على الأغلبية في المجلس النيابي.

كما أن نظام تعدد الأحزاب السياسية يعتبر مظهر من مظاهر الحريات العامة. حيث أن تمكين المواطن من الاختيار بين الاتجاهات السياسية المختلفة يعتبر إحدى الحريات العامة الأساسية. أما حرمان المواطن من حق الاختيار فهو يعتبر قضاء على أحد الحريات. ذلك أن الحرية تقوم على تمكين الفرد من الاختيار. والحريات العامة هي ضمان للحريات الأخرى، إذ يسمح للأحزاب المعارضة بمراقبة السلطة الحاكمة وكشف إساءاتها ونشرها على الرأي العام. وهذا يقي الحريات من الكثير من الانتهاكات.

لذلك فان نظام تعدد الأحزاب السياسية لا يمكن أن ينجح إلا في الدول التي تصون الحريات العامة خاصة حرية التعبير عن الرأي والمعارضة. " فلا يمكن تصور قيام نظام تعدد الأحزاب السياسية في دولة من الدول ما دام أنه لا يعترف فيها للأفراد بحرية التعبير عن الرأي وحرية معارضة الهيئة الحاكمة. هذا يعني أن نظام تعدد الأحزاب السياسية ينسجم أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية التي تمنح للجماعة حرية الرأي، وحقها في الدفاع عن معتقداتها بالطرق القانونية وأن تكسب الأنصار. وإذا كان نظام تعدد الأحزاب السياسية يحقق ديمقراطية الحكم، فهذا يعني كثرة عدد الأحزاب السياسية، " بل أن مفهوم ارتباط تعدد الأحزاب السياسية بالفكر الديمقراطي هو في برامج هذه الأحزاب وغايتها القومية ".

لقد وجهت انتقادات عديدة لنظام تعدد الأحزاب منها:-

١. أن هذا النظام يؤدي إلى إشاعة الفرقة في المجتمع وتقسيمه إلى جماعات لكل منها مبادئها وعقيدتها الخاصة والتي يناوئ بعضها

البعض الآخر، بحيث لا تقبل التفاهم. وفي حالة وجود مثل هذه الجماعات والأحزاب المتعددة والتي تعبر عن مصالح متنوعة ومتضاربة وقضايا متباينة لا يستطيع النظام السياسي جمع وتنسيق هذه المصالح ومما يؤدي إلى تقديم أفضل الحلول والتي تكون مرضية لجميع الأطراف. كما أن هذا النظام يترك هوة واسعة بين الناخبين فيما يتعلق بشعورهم السياسي، وإسهامهم في العمل السياسي، وإحساسهم نحو المسؤولية السياسية ونظرتهم إلى السياسة الحكومية الحقيقية حينما تأخذ التطبيق العملي في الواقع السياسي، ذلك ان الناخب عندما يعطي رأيه حول موضوع معين لا يقرر، وإنما يترك أمر القرار بشأنه إلى ممثليهم الذين فازوا بالانتخابات. فيمكن أن يكون عمل الممثلين واقعياً محكوم بظروف النتائج والمساومات التي تحدث بين الأحزاب من اجل استلام السلطة أو المشاركة فيها بعيداً عن الأصوات التي رفعتهم إلى السلطة.

٢. يعد البعض أن نظام التعددية الحزبية السياسية هو نظام (فاسد)، لأنه سبب في عدم الاستقرار الحكومي. حيث أن عدم قدرة حزب واحد للحصول على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، يدفع الأحزاب إلى تشكيل حكومات ائتلافية. هذه الحكومات تتميز بقصر عمرها، وعدم الانسجام بين أعضائها، وتتميز بكونها حكومات ضعيفة بعكس الحكومات التي تستند إلى غالبية برلمانية حيث تكون حكومات قوية ومتجانسة. والسبب في ذلك هو أن الأحزاب السياسية الداخلة في الائتلاف الحكومي تمتلك كل منها مبادئ وبرامج وأهداف خاصة، يكون من الصعب على أي منها أن تتنازل عن بعض هذه المبادئ في سبيل

التفاهم مع الأحزاب الأخرى، وهذا يؤدي إلى تصدع التآلف وسقوط الحكومة، وبالتالي عدم الاستقرار الحكومي.

٣. وفي حالة قيام مثل هذه الحكومات الائتلافية يدفع الأحزاب في سبيل هذه الائتلافات إلى التضحية ببعض برامجها أو أن يؤجل تنفيذ بعض منها، وبذا سوف يحيد عن مبادئه، فيصبح موقفه غير مستقر أمام البرلمان، مما يؤدي إلى سقوط الوزارات. ومن أجل تشكيل وزارة جديدة يحتاج الأمر إلى مشاورات، وأيام عديدة مما يؤدي إلى تعطيل أعمال الإصلاح، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعجز عن مجابهة الأحداث الخارجية.

٤. نظام التعددية الحزبية السياسية يتميز بضعف المعارضة. لأنها لا تتركز بيد حزب واحد يجند لها كل إمكاناته، وإنما تكون مبعثرة بين عدة أحزاب غير متناسقة في عملها، وغير متفقة في مبادئها وأهدافها. كما أن هذه المعارضة لا تتميز باستقرارها وثباتها على شكل واحد ولمدة طويلة لأنها تتغير بتغير الوزارات. فالحزب الذي يدخل المعارضة بالنسبة لوزارة من الوزارات لا يدخلها بالنسبة لوزارة أخرى، فهذا يعتمد على مدى اشتراك مثل هذا الحزب بالوزارات أو عدم اشتراكه. على الرغم من كل هذه الانتقادات يمكن القول أن تعدد الأحزاب السياسية غير المبالغ فيه إلى حد التفتيت الحزبي يضمن التوازن بين السلطات، ويؤدي إلى الكشف عن أوجه العيوب في الحكم وضعف البرامج الحزبية لأنه يحد من سيطرة المجلس النيابي على الحكومة والسلطة التنفيذية وبالعكس. كما أن الأغلبية البرلمانية هي ليست دائماً تشكل الأساس الوحيد للمجتمع الحر. لكنها قد تكون واحدة من الأعمدة

الأساسية، ويحق للأقلية مقاومتها في حالة استبداد هذه الأغلبية. وأن عدم الاستقرار الحكومي هو ليس دائماً بسبب التعددية الحزبية السياسية فهناك الكثير من الدول التي تأخذ بهذا النظام وتتميز بالثبات والاستقرار في ظل حكومة ائتلافية خاصة في الدول الأوربية. كما أن عدم الأخذ بهذا النظام لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي. فالنظام الحزبي قد يكون عامل واحد لا غير وقد لا يكون من العوامل المهمة في تحديد طبيعة النزاع السياسي وعدم الاستقرار.

وفقاً لما سبق يكون نظام التعددية السياسية الحزبية هو ضرورة لضمان اشتراك جميع أفراد الشعب في ممارسة السلطة، وحرية التعبير عن الرأي، والتغير السلمي للحكم وتحقيق ديمقراطية الحكم .

التعددية السياسية الحزبية وأثرها في النظام السياسي والتعايش السلمي:

تعني التعددية في الفكر السياسي: توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو إجراءات أو أشكال مؤسساتية. وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة سياسية، أو أيديولوجية أو فكرية أو عرقية واحدة.

وينطوي عادة على مثل هذا الوضع على تنافس بين كيانات أو بين صفوات أو جماعات مصالح، وغالباً ما يقابل المجتمع ألتعددي المجتمع الذي تسوده صفوة واحدة، ولا يكون فيه هذا التنافس حراً.

وقد كان الأساس النظري للتعددية الاعتقاد بان السلطة هي بطبيعتها موزعة أو يجب أن تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع،

وبذلك تعارض التعددية ما يسمى (الواحدية) التي تذهب إلى وجوب أن يكون في كل دولة مصدر للسلطة أعلى، أو مرجع لا ينافسه احد.

وقد جنح معظم الكتاب الغربيين تأكيداً للتعددية إلى الافتراض أن السلطة في المجتمعات الغربية التنافسية، مجزأة، وموزعة، وذلك إن كل فرد يملك مباشرة أو عن طريق جماعة منظمة شيئاً من السلطة، ولا يجوز له أن يملك من السلطة أكثر مما يجب.

وتتمثل فكرة تعدد الأحزاب السياسية في وجود عدد منها في الدولة لا يقل عن اثنين، احدهما يتولى الحكم والآخر يقود المعارضة.

ويقوم هذا التعدد السياسي على أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية، وهو ما تؤكده الدساتير في الدول الديمقراطية عادةً. ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية على أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها، تطبيقاً للنظام الديمقراطي، وتمسكاً بمبدأ حرية الرأي والفكر، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لان الحفاظ على الديمقراطية وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة دكتاتورية أو استبدادية.

ولنجاح نظام تعدد الأحزاب السياسية يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومراميه، فالنظام الحزبي ليس إلا وسيلة لخدمة الوطن والمواطنين.

والأحزاب وان اختلفت برامجها وأهدافها وأساليبها، تعمل جميعاً على تحقيق المصلحة العامة في الدولة بالطريقة التي تراها أفضل، والخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي والفكر، فلا

يـؤدي إلـى المخاصـمات أو المشـاحنات أو الصـدام العنيـف بـين الأنصـار والمؤيـدين، فـاختلاف الـرأي ينبغـي ألا يفسـد للـود قضـية، ويلـزم ألا يـؤدي تنافس الأحزاب على السلطة إلى الإضرار بمصالح الوطن والمواطنين.

إن المتغيـرات والتحـولات فـي الدولـة تـؤثر بقـوة علـى ظهـور تعـدد الأحزاب والكيانات السياسية، ويمكن القول وبشكل عـام إن تبلـور الأحـزاب السياسية فعلياً يرتبط بدرجة معينة من التحديث والتنمية السياسية والفكريـة، وتضـحى الأحزاب من زاوية معينة البعد السياسي للتنظيم الذي يعتبر بدوره احد سمات المجتمع الحديث، والذي تتوفر فيه لدى الشعب القدرة على إنشاء وصيانة أشكال تنظيمية كبيرة تتسم بالمرونة، وقادرة علـى القيـام بالوظـائف الجديدة أو الموسعة التي تستلزم المجتمعات الحديثة القيام بها.

كذلك فان القدرة على الاستفادة من الطاقة والتكنولوجيا والمعلومـات، لتحقيق السيطرة على الموارد الطبيعية التي تنطوي ليس فقط علـى مهـارات فنية، وإنما أيضاً على إيجاد أشكال تنظيمية مجمعة لإدارة الأفراد والمـوارد على نطاق واسع، في الصناعة الحديثة، كما يتطلب المجتمع الحـديث نظامـاً تعليمياً رصيناً، وجامعات قادرة علـى الإبداع، أو تكييـف نفسـها مـع الإبـداع والتطور، ومؤسسات كفوءة لإدارة الإعـلام الجمـاهيري، ووسـائل الاتصـال الجماهيرية التي تسهل من انتقال المعلومات والأفكار للأفراد.

مما يساعد ذلك العديد من الأفراد أن يندمجوا اندماجاً نفسياً قويـاً مـع الحـزب الـذي يفضـلونه، ويحفـز هـذا الإحسـاس بالانـدماج الحزبـي وعلـى التصـويت والمشـاركة فـي الحمـلات الانتخابيـة، لإظهـار دعمهـم للحـزب السياسي، إذ يهمهم أن يفوز حزبهم، وعلى العكس من ذلك فـان المـواطنين

ذوي الارتباط الحزبي الضعيف أو المعدوم، اقل اكتراثاً بنتائج الانتخابات واقل ميلاً للمشاركة، ولذلك فقد تكون قوة الاندماج الحزبي مؤثراً مهماً على أنماط المشاركة السياسية.

وتزداد المشاركة السياسية أيضاً بالآراء التي تقنع الفرد بضرورة مشاركة المواطنين في السياسة، وان هذه المشاركة سيكون لها فعلها، ويوصف هذا الاعتقاد الأخير بأنه الإحساس بالتأثير السياسي، أي الشعور بأن النشاط السياسي للفرد يمكن أن يؤثر على العملية السياسية، وقد يتناقض إدراك التأثير السياسي مع الواقع، إلا إن هذا الإدراك هو الذي يوجه سلوك الفرد، فيدفع الإحساس بالتأثير السياسي الأفراد لان ينشطوا في مجال السياسة، بينما يؤدي غياب هذا الإحساس إلى الفتور والانطواء السياسي، فإذا لم يكن في مقدور احدنا التأثير على العملية السياسية، فما جدوى المحاولة، إن عدم الرضا بالسياسات المعينة هو موقف سياسي آخر، يمكن أن يؤثر على أنماط المشاركة، كما أن الدور العرضي لعدم الرضا هو نقطة خلاف، ففي جانب يجادل البعض على إن عدم الرضا يحفز على المشاركة في محاولة لتغيير هذه السياسة، ومن هذا المنظور فان نسب الإقبال المرتفعة في المشاركة، تشير إلى انتشار عدم الرضا العام في الحكومة، ومن جانب آخر يؤكد بعض المراقبين على إن الرضا بالسياسة يزيد من دعم العملية السياسية، ومن ثم المشاركة السياسية، ومن هذا المنطلق تشير نسب الإقبال المرتفعة إلى الدعم الشعبي الأساسي للحكومة، وقد يختلف الباحثون على الاتجاه العام لعدم الرضا بالسياسة فان ذلك يعتبر بوضوح حافزاً مهماً يؤثر على مستويات المشاركة السياسية.

إن الأنظمة متعددة الأحزاب السياسية لديها مجموعة من الأحزاب، ودعم من الناخبين، وقوانين انتخابية، تضمن فعلياً أن لا يفوز حزب واحد بأغلبية في السلطة التشريعية، وتجميع المصالح عن طريق المساومة الحزبية بعد الانتخابات له دور حاسم في تشكيل الاتجاهات السياسية، ومثال على ذلك (ألمانيا وفرنسا) دول ذات أنظمة متعددة الأحزاب السياسية، وتأييد الناخبين للائتلافات الحزبية على المستوى الانتخابي له أثر رئيسي في تشكيل الحكومات والسياسات.

ولا يتسبب وجود أعداد كبيرة من الأحزاب بحد ذاته في عدم استقرار الحكومة، فالأهم من ذلك هو درجة التنافر أو الاستقطاب بين الأحزاب والكيانات السياسية.

أما على مستوى النظام التوافقي كما تعمل به بعض الدول ومن بينها العراق في الوقت الحاضر، إذا كانت الأحزاب تسيطر على معظم مقاعد البرلمان غير متباعدة كثيراً في سياساتها ولديها قدر معقول من الثقة في بعضها البعض، وفي النظام السياسي، فتعد هذه أنظمة حزبية نموذجية، وإذا كان البرلمان خاضعاً لسيطرة أحزاب متباعدة جداً في مواقفها من القضايا العامة أو كان هناك قدر كبير من عدم الثقة بينها، أو تنافر تجاه بعضها البعض وتجاه النظام السياسي، وكما يعبر عنها المهتمين بدراسة الأحزاب السياسية ومنهم (جابرييل الموند) الذي يصف ذلك النظام الحزبي بأنه (متنازع) ويقول أيضاً إذا كان نظاماً حزبياً له مواصفات مختلطة، أي لديه كلا النظامين المتوافق والمتنازع، فهو نظام تآلفي أو توفيقي.

ويكاد يتفق الباحثون في النظم السياسية أن النظام السياسي في حالة وجود أحزاب عديدة متساوية في القوة في تجميع المصالح المتضاربة ومن ثم تنسيقها بصورة يستطيع فيها النظام السياسي من تقديم أفضل الحلول الواجبة تقديمها في عمله ضمن المجتمع السياسي، أما إذا كانت المطالب المنبعثة من جهات عديدة تعبر عن قضايا متباينة يصعب على النظام السياسي تحقيقها، أو إيجاد قاسم مشترك واحد أو محصلة واحدة مرضية لجميع الأطراف، وهذا ما يؤدي بالنظام السياسي إلى بعثرة جهوده في ملاحقة المطالب أو في إيجاد انسجام وتوافق بين مجموعة المطالب المختلفة، والتي تطالب بحلول سريعة ومباشرة لما تدعو إليه.

بالإضافة إلى وجود عدة جهات يرجع إليها الناخب، أي عدة اختيارات لتمثيل رأيه أو لعرض مطالبه، تبين لنا تفاقم الجهات الوسيطة والتي يمكن أن تكون في حقيقة الحال ليست إلا واجهات خادعة للتعبير عما يريده الناخبون.

فالناخب عندما يعطي رأيه في موضوع ما لا يقرر وإنما يترك أمر القرار إلى مجموعة معينة تعمل للبت فيما يخص المجموعة، فيمكن أن يكون عملها واقعياً محكوماً بظروف النتائج الانتخابية والمساومات التي تحدث بين الأحزاب في سبيل المشاركة في السلطة، وبعيداً عن الأصوات التي رفعت هذه الأحزاب إلى السلطة. ومن النتائج السلبية للنظام متعدد الأحزاب السياسية، هو افتقاد أغلبية متجانسة في البرلمان، مما يربك عمل الحكومة وذلك عند عدم إحراز الحكومة الثقة بصورة مستمرة من قبل الأحزاب السياسية العديدة الموجودة في البرلمان.

فلذلك إن وجود أحزاب سياسية متجانسة ومتحدة يمكن أن يلعب دوراً في إضفاء صفة الاستقرار في الحكومة المنبثقة من البرلمان، وهذا ما يتطلب من الأحزاب المتحدة توفير مستوى عالي من التنظيم والتوجيه بحيث تستطيع التأثير على أعضائها ومؤيديها في انتخاب أشخاص معينين يفترض فيهم أن يتبوءوا مناصب قيادية في التحالفات الفعلية، وهذا الاستقطاب الحاصل من تحالف عدة أحزاب يمكن أن يبرز على شكل وجود نظام الحزبين وليس النظام متعدد الأحزاب.

ومهما قيل عن مساوئ تعدد الأحزاب السياسية فإنها تبقى أفضل من قيادة الحزب الواحد، بالإضافة إلى إن وجود الأحزاب السياسية يسمح للمعارضين لسياسة الحكومة بالعمل العلني المشروع للوصول إلى السلطة بصورة سلمية، عوضاً عن الانقلابات، والثورات، وإراقة الدماء، ولا يستندوا إلى ذرائع وحجج تسلط الحزب الواحد في الدولة. وكلما ازداد عدد الأحزاب السياسية وتوسيع المشاركة السياسية، كلما برزت المعارضة العلنية، خصوصاً إذا كانت الدولة تعمل بالنظام البرلماني، كما هو وضع النظام البرلماني في العراق الذي يحتاج إلى بروز المعارضة الايجابية والتي نطمح أن يرتفع صوتها تحت قبة البرلمان العراقي.

ويرى المؤلف أنه على جميع الأحزاب والكيانات السياسية، القديم منها والحديث، أن تجعل من الانتخابات دعوة إلى الأخوة والمحبة، والتعايش السلمي، وعكس صورة العراق الحضارية بين الأمم والشعوب، ونبذ ممارسات العنف، والقبول بنتائج الانتخابات التي يوقع عليها الناخبون، وعدم سرقتها، وان يكون التنافس مشروعاً بين الكيانات والأحزاب السياسية، وليعلموا أن المشاركة في الانتخابات بحد ذاتها تعد فوزاً للجميع،

ونأمل أن يؤسس السياسيون الجدد نظاماً سياسياً يبعث على الاستقرار، ودولة لها هيبتها أمام المجتمع الدولي، من خلال وحدة القرار السياسي، وأن يضعوا مصلحة العراق وشعبه نصب أعينهم، وأن لا يفرطوا في المصالح الوطنية.

التعددية السياسية الحزبية في العراق:

يشهد العراق اليوم انفتاحاً ديمقراطياً واتجاهاً واضحاً نحو التعددية السياسية الحزبية جاءت بعد تجربة طويلة استمرت (٣٥) عاماً من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد الذي يمنع فيه إقامة أي حزب أو تجمع أو تنظيم سياسي واعتبار ذلك من الخروقات الأمنية الخطيرة. فمن المعلوم أن النظام السياسي الذي ساد في العراق منذ العام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ لم يكن يندرج تحت النظم الديمقراطية، فلم يكن ذلك النظام يسمح لا بالتعددية السياسية والفكرية أو الإعلامية أو بالتعددية الحزبية.

لقد أفرزت تطورات ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق حراكاً سياسياً وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية ومدنية وقيام أنشطة متنوعة، ناهيك بعودة القوى والتجمعات والأحزاب السياسية التي قدمت من الخارج إلى ممارسة عملها ونشاطها من داخل العراق بعد أن كان محرماً أي نشاط أو تنظيم سياسي معارض أو غير موالٍ للسلطة الحاكمة.

فمنذ عام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والآخر علماني، بعض الأحزاب كبير وقوي وبعضها الآخر صغير وضعيف لا يحمل من معنى

الحزب سوى الاسم أو المقر أو بعض البيانات الصحفية، بعضها لديه قاعدة شعبية واسعة وبعضها الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة. والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد عام ٢٠٠٣ حيث وجدت عشرات الأحزاب التي استفاد مؤسسوها من أجواء الحرية التي توفرت لهم.

أسباب الاتجاه نحو التعددية السياسية الحزبية في العراق:

لقد شهد النظام السياسي العراقي ومنذ عام ٢٠٠٣ اتجاهاً واضحاً نحو التعددية السياسية الحزبية مهدت له عوامل عدة يمكن أن نلخصها بالآتي:

١. كان لتبني النظام الديمقراطي الدور الواضح في الاتجاه نحو التعددية السياسية الحزبية. فالديمقراطية عملية بناء ايجابي تحتاج إلى مواد وموارد وأساليب ومناهج عمل عدة، ومما لاشك فيه أن الانضمام إلى الأحزاب والتنافس بينها يعدان من الخصائص البارزة للأنظمة الديمقراطية. فهناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعددية السياسية الحزبية، حيث أن الأخيرة تعد شرطاً ضرورياً للديمقراطية إلى جانب توفر الشروط الأخرى لها، كالانتخابات وحرية التعبير عن الرأي وأن غياب التعددية السياسية الحزبية دليل على عدم ديمقراطية النظام السياسي. وهذا ما أكدته المؤسسات الدولية والعربية لقياس الديمقراطية التي استندت إلى مجموعة من العناصر في قياس ديمقراطية الدول، وهي وإن اختلفت فيما بينها إلا أنها اتفقت على عنصر التعددية السياسية

الحزبية بعده أحد أهم هذه العناصر. لذا يشكل الاعتراف بالتعددية السياسية الحزبية والسماح لها ونشر ثقافتها ضمانة حقيقية للبناء الديمقراطي لما تلعبه من دور مهم وحيوي في الحياة السياسية. فتفاعل الأحزاب السياسية فيما بينها والتنافس الايجابي هو الدليل الأقوى على ديمقراطية النظم السياسية.

٢. كان لفشل نظام الحزب الواحد في إيجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها العراق السبب في تغيير هذا النظام المحتكر للعمل السياسي وفسح المجال واسعاً للعمل مكنت أحزاب عدة وعلى مختلف توجهاتها من فرصة الظهور العلني. فقد بدأت القوى الوطنية في العراق تفيق من وهم نظام الحزب الواحد حيث أدركت بما لا يقبل الشك أنه معوق أساسي يقف أمام نهضتها وتقدمها ومرجع ذلك أنه يفرض أيديولوجية أحادية على الدولة، ويسعى إلى قولبة شخصية الفرد تبعاً لغاية حددت سلفاً، كما أنه يقيم من نفسه وصياً على الناس محدداً لهم ما يفكرون فيه وكيف يفكرون. لقد أثبتت التجربة أن أمور الحياة ومتطلباتها في أي مجتمع مهما كانت طبيعته هي من التعقيد والتشابك مما يستحيل معه أن يملك حزب واحد الصواب المطلق في معالجة هذه الأمور والمتطلبات، لأن سيطرة رأي واحد ينطوي على خطر الجمود وافتقار الإبداع مهما كانت نيات الحزب وكفاءة قيادته. كما أن التجربة أثبتت أن وجود حزب واحد لا يعني واقعياً تركز السلطة بيد الحزب فقط وإنما في يد شخص (رئيس) هو في الوقت نفسه رئيس السلطة والدولة. أي إن الحزب يرتبط بطريقة مباشرة بالسلطة الشخصية لشخص الزعيم وبهذا يتحول إلى أداة بيد شخص بدلاً من أن

يصبح وسيلة لإيجاد مؤسسات قوية. لقد أدت تطورات ما بعد تغيير نظام الحزب السياسي الواحد في العراق إلى تكاثر وتزايد التنظيمات السياسية على نحو لافت للانتباه فقد تمكن عدد من الأحزاب السياسية التي لم يفسح لها المجال من العمل داخل العراق أن تجد فرصتها في العمل والتأثير، كما سارعت شخصيات من الداخل إلى الإعلان عن تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ذات توجهات مختلفة. أن هذه الطفرة في التعددية السياسية الحزبية هي نتاج طبيعي لرغبة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في ممارسة حقها الديمقراطي في العلن، بعد حرمانها من ذلك لسنوات طويلة.

٣. لما كان المجتمع العراقي يمتاز بالتعدد والتنوع من حيث تركيبته الدينية والقومية والاثنية. فإن النظام الصالح والناجح هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي وينسجم معها، ويحاول أن يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية، دون أن يلغي شخصيتها وتميزها. وهذا يعني ضرورة أن يكون النظام ثمرة التعايش والتعارف بين هذه المكونات، والتنافس السلمي والسياسي بينها على السلطة، بل اقتسامها والتشارك بها، على نحو توافقي، الأمر الذي يمنح كل واحد منها شعوراً بالاطمئنان على وجودها، وحقوقها، وحريتها، ودورها في إدارة شؤون البلاد، دون شعور بالغبن أو الظلم. أن التنوع في تركيبة المجتمع، يفرض التعددية في الحياة السياسية، التي ستكون الإطار العام الذي تتحرك في داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي، والتي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وإرادته ووجوده ودوره في إطار وطن واحد، تدار شؤونه على أساس الآليات الديمقراطية.

٤. أن شكل النظام الانتخابي الذي اعتمد النظام القائم على التمثيل النسبي كان سبب آخر ساهم في تبني النظام الحزبي القائم على التعددية السياسية الحزبية، فوفق التمثيل النسبي تتاح لكل حزب فرصة التمثيل في البرلمان، وما يستتبع ذلك من الأخذ بنظام تعدد الأحزاب السياسية. إذ يخصص لكل حزب عدد من المقاعد يتناسب مع عدد ما حصل عليه من أصوات. فالناخب يعطي صوته لمرشح الحزب الذي يفضله وكله ثقة من أن هذا الحزب سوف يمثل في البرلمان بعدد من المقاعد قل أو كثر. ويشجع مثل هذا الوضع قيام أحزاب عديدة تحتفظ بوجودها المستقل بعضها عن بعض.

سمات التعددية السياسية الحزبية في العراق:

أن أهم المؤشرات التي يمكن تسجيلها على الأحزاب السياسية التي ظهرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣هي:

١. كثرة عدد هذه الأحزاب، فالحالة في العراق توصف بأنها (حالة انفجارية) فمن نظام الحزب الواحد المهيمن ومجموعة صغيرة من الأحزاب السرية إلى تعددية سياسية حزبية تصل إلى مئات الأحزاب السياسية والتجمعات ومنظمات المجتمع المدني. فقد قدر عدد الكيانات والأحزاب السياسية في انتخابات يناير ٢٠٠٥ إلى أكثر من (٢٠٠) كيان، وصل هذا العدد إلى أكثر من (٣٠٠) كيان في انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ وانتخابات مارس ٢٠١٠. لقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الأحزاب والقوى السياسية الموجودة من حيث النوع والهدف وصار من الصعب الإلمام بالخارطة السياسية للعراق حتى ليبدو الحال أقرب إلى الفوضى منه إلى حال النظام. فباستثناء عدد

محدود من الأحزاب ذات التأثير والفاعلية، وهي التي حظيت بالغالب بتمثيل في مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية فالمؤكد أن معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العراقية هي أحزاب (ورقية) تتسم بالضعف والهشاشة نظراً لضعف قواعدها الجماهيرية والشعبية بحكم حداثتها، كما أن قيادتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين، فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، وبالتالي هي أقرب إلى الدكاكين السياسية منها إلى القوى السياسية الحزبية القادرة على أن يكون لها دور وتأثير. كما أن بعضها هو مجرد امتدادات لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية. لا شك في إن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية هو من المرتكزات الأساسية للديمقراطية، إلا أن ظهور أحزاب كثيرة دون أن تستند إلى قواعد شعبية يسهم في تشرذم الحياة السياسية، ويؤثر سلباً في اختيارات المواطنين العراقيين. كما أن وجود هذا الكم الكبير من الأحزاب والحركات السياسية في إطار الدولة ونظامها السياسي لا يمثل حالة صحية، لأن فسح المجال أمام ظهور أحزاب كثيرة سيمكنها من ممارسة نظامها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع مقومات المجتمع العراقي.

٢. إن ما يؤخذ على الأحزاب السياسية في العراق أنها لم تكن تمتلك برنامجاً واضحاً لعراق ما بعد ٢٠٠٣، فأغلب الأحزاب المعارضة كان هدفها الأساس هو الإطاحة بالنظام السابق وهذا ما اتفقت عليه المعارضة العراقية في اجتماعها الأول الذي عقد في بيروت مارس ١٩٩١ حيث خرج المؤتمر بمجموعة قرارات عامة تدعو إلى إسقاط النظام العراقي واعتماد الطريق الديمقراطي في إطار الحريات

الأساسية والتعددية السياسية. لهذا فإن هذه الأحزاب أصابها الخلاف والاختلاف في وجهات النظر حول طبيعة النظام السياسي لعراق ما بعد ٢٠٠٣ وانعكست هذه الحالة على الاستقرار السياسي في العراق، وأصبح الشغل الشاغل لبعض القوى والتيارات ليس إقامة دولة حديثة وبناء نظام سياسي وإنما الحصول على المكاسب السياسية.

٣. إن معظم هذه الأحزاب ليس لديها معرفة كافية بالممارسة السياسية تحت مظلة البرلمان. وذلك لان القاعدة التي نشأت عليها هذه الأحزاب هي العمل في الظروف السرية التامة القاسية.

٤. إن أغلب هذه الأحزاب السياسية بني تنظيمه على أساس الانتماءات الثانوية الإثنية والطائفية والمذهبية لا على أساس الهوية العراقية، مما كان سبباً في ظهور التعددية (التنابذية) وغياب التعددية الهرمونية (المنسجمة) الأمر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع خلاف غير سلمي وليس مجتمع اختلاف سلمي. إن ظهور مثل هذه الأحزاب يقود بصورة ذاتية إلى إضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاء للمجموعة.

٥. قد يكون الاستبداد الذي مارسه النظام السابق العامل المؤثر الأكثر أهمية في ظهور مثل هذه الأحزاب، وذلك لأن الاستبداد يوفر أرضية خصبة لنمو ظاهرة الأقليات الإثنية والطائفية وحتى القبلية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تجدد نفسها في ظروف انحسار الديمقراطية وأتساع مظلة الرعب حيث يشعر أفراد كل من هذه الأقليات بالحاجة إلى التراص والدفاع عن وجودها في مواجهة العنف وفي مواجهة ظاهرة عدم التأكد من المستقبل وهذا يقود إلى ضمور مفهوم المواطنة لدى هذه

الجماعات لتتحول أولوية الولاء للوطن إلى أولوية الولاء للجماعة. وفقاً لما سبق فقد انقسم المجتمع العراقي بصورة كبيرة عبر عقود من القمع حيث كان النمط الوحيد لتنظيم المستقبل أما دينياً أو عشائرياً. ونتيجة لذلك فقد تأسست معظم الأحزاب بعد تغيير النظام بزعامة المبعدين الذين عادوا حديثاً والذين تربطهم جذور ضعيفة إلى حد ما في المجتمع، وكانت القوائم المتنافسة في الانتخابات الوطنية غير متجانسة بوجه عام فقد كانت عبارة عن ائتلافات لمجموعات صغيرة أو عدد من الوجوه البارزة المحلية يجمعهم الانتماء الطائفي والرغبة في السلطة، وازداد اعتماد قادة الأحزاب على الولاء العرقي- العقائدي كقوة محركة لاستقطاب أنصارهم عبر الرموز والحوارات الطائفية.

٦. غياب أو ضعف الممارسات الديمقراطية سواء في إطار مؤسساتها وتنظيماتها وبرامجها أو بالعلاقة بعضها ببعض، أم في علاقاتها مع الناس التي تعلن التزاماتها بمصالحهم. أن هذا يشكل عقبة حقيقية أمام قيام نظام ديمقراطي لأنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة لاستكمال التطور الديمقراطي. أن عدم ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية قد يرجع إلى القصور الفكري وعدم الإدراك لأهمية الديمقراطية. أن الديمقراطية في الأحزاب لا تعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات ولكنها تتضمن القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الأحزاب وعلى تسوية النزاعات التي تحدث بطريقة ديمقراطية، وعلى بحث ومناقشة موضوع ما وإثارة الآراء المختلفة حوله وطرح البدائل المتنوعة بخصوصه. أن من غير

المتصور أن يكون الحزب السياسي قادراً على بناء نظاماً ديمقراطياً، وأن يكون ديمقراطياً في تعامله مع الأحزاب الأخرى والمنظمات الجماهيرية، وحتى الجماهير ذاتها، ما لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

٧. تعيش الأحزاب السياسية العراقية أزمة ثقة شديدة التعقيد، حتى بالنسبة إلى الأحزاب التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣. فهذه الأحزاب السياسية تتخذ موقفاً سلبياً اتجاه الرأي الآخر فهي لا تقيم وزناً كبيراً لإمكانات تعارض الآراء وتباينها، ولا تستوعب منطق الاختلاف مقدمة عليه منطق الخلاف، فكل حزب يشعر أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها، إنها في واقعها تقوم على الإيمان العقائدي وعلى المطلقات في عالم متغير يقوم على النسبية. إن هذا الأمر يناقض بالتأكيد الديمقراطية التي أساسها القبول بالرأي الآخر. وربما يعود سبب ذلك في جانب منه إلى الحقبة الطويلة التي ظل فيها العراق تحت نظام الحزب الواحد وعليه غابت عن الساحة السياسية العراقية قدرات التفاعل السياسي.

ويرى المؤلف أن هذه المؤشرات أعلاه على الأحزاب السياسية العراقية تجعل المراقب يحكم أن ما يوجد في العراق هو تعددية قيادات سياسية وليس تعددية حزبية، وأن الصراع بين هذه القيادات أباح استخدام كل وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة الالكترونية في خضم هذا الصراع كان الضحية المواطن العراقي، كما كانت الضحية العملية السياسية التي أضحت مشلولة الخطى مع انعدام البرامج السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية الواضحة والكفيلة بخلق نهضة حقيقية في العراق.

المحددات القانونية للتعددية السياسية الحزبية في العراق:

وفقاً للمادة (٣٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي تنص على أن حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها مكفولة، على أن ينظم ذلك بقانون، بمعنى أن التعددية السياسية الحزبية تحتاج لوجود ضوابط محددة ونزيهة وموضوعية تنظم وجودها، ضوابط يتضمنها قانون عصري للأحزاب السياسية تخص وجودها القانوني، عبر تنظيم قانون للأحزاب السياسية العراقية، شريطة ألا تتضمن هذه الضوابط فرض قيود على الأحزاب تتناقض مع جوهر الديمقراطية. بمعنى أن هذه الضوابط لا تعني تقييدها في السعي لتحقيق أهدافها، بل تقييد لاستجلاب الايجابية والتنظيم للنشاط الحزبي في العراق، وبما يخدم جميع الأحزاب.

•قانون الأحزاب السياسية العراقية مغيب:

إن ما يؤخذ على التعددية السياسية الحزبية في العراق أنها لا زالت تعمل وفق قانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولى إدارتها بول بريمر. وهذا القانون يثير الكثير من الإشكاليات منها:-

١. أن السلطة التي أصدرت هذا القانون هي سلطة غير منتخبة، لاسيما إذا علمنا أن القانون صدر من بريمر نفسه باعتباره المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة وهذا ما جاء في نص القانون نفسه.
٢. أن هذا القانون أعطى الحق حتى للأشخاص المنفردين أن يكونوا كيانات سياسية لغرض خوض العملية الانتخابية وهو مبدأ غريب انفرد فيه هذا القانون عن باقي التشريعات الانتخابية الموجودة في الدول

الأخرى، وهذا ما جاء في النظام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ المتعلق بتصديق الكيانات السياسية.

٣. أنه أستوجب الحصول على توقيع (٥٠٠) ناخب مؤهل باعتباره العدد المطلوب للموافقة على الكيان السياسي.

٤. حصول أي منظمة أو شخص على المصادقة الرسمية ككيان سياسي يكون من المفوضية الخاضعة لسلطة الائتلاف.

وحتى كتابة فصول هذه الرسالة لم يصدر قانون أحزاب عراقي جديد، كما أنه لم يطرأ من الناحية الإجرائية والعملية أي تغيير يذكر فيما يخص الأحزاب السياسية وبرامجها. أن إجراء الانتخابات الثانية بدون وجود قانون للأحزاب كان بمثابة مؤشر سلبي على العملية السياسية.

أن الطبيعة الحساسة لهذا القانون وتأثيره الكبير على الأحزاب السياسية في البلاد كان السبب في تأخر إقراره في حين كان يفترض أن يتم سنه خلال الدورة البرلمانية السابقة والتي ابتدأت منذ العام ٢٠٠٥، لتنظيم عملية التعددية السياسية في العراق بشكل قانوني، لا أن يتم تأجيله أو ترحيله إلى دورة قادمة مع عدم التأكد من إمكانية إقراره.

•أهمية إقرار قانون الأحزاب السياسية في العراق:

أن أهمية إقرار قانون الأحزاب تنبع من كونه سيضع حداً للكثير من الإشكاليات منها:-

١. أن الكثير من الأحزاب والقوى السياسية تندرج تحت صنف (الأحزاب الهيكلية) بمعنى أنها أحزاب تتكون من هيكل يشكله كادر الحزب المحدود العدد، وتفتقر إلى قاعدة شعبية مؤيدة لها. وهذا ما أكدته نتائج

الانتخابات، عندما خرج عدد كبير من الأحزاب والكيانات دون نتائج تذكر، مما أكد ضعف تأثير العديد من الأحزاب على الناخبين، الأمر الذي يدعو إلى إعادة تقييم دور هذه الأحزاب والقوى في الحياة السياسية.

٢. أن قانون الأحزاب السياسية سيحدد بالتأكيد عدد الأحزاب السياسية ويضع حداً لكثرتها. لأن وجود هذا الكم الكبير من الأحزاب والحركات السياسية لا يمثل حالة صحية، ولأن فسح المجال أمام هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية سيمكنها من ممارسة نشاطها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع المطلب الأساسي للتعددية. كما أنها قد تساهم في تشتيت الأصوات وبالتالي تمنع حصول الكتل الكبيرة على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة وهذا يعني أن تشكيل الحكومات في المستقبل سيظل يعتمد على الائتلافات.

٣. أن القانون سيضع أهم شروط تكوين الأحزاب السياسية وهو المؤتمر التأسيسي. ففي أغلب الدول الديمقراطية لا يمكن أن يمنح الحزب لنفسه حق التأسيس ما لم يعلن عن مؤتمره التأسيسي الذي تناقش فيه أسس نظامه الداخلي وإعلان مبادئه. أما عكس ذلك فلا يمكن له اكتساب الشرعية، ولا دخوله أي عملية انتخابية. أما المؤتمر التأسيسي فلا يعد صحيحاً إلا إذا حضره عدد معين ليصل في بعض القوانين إلى (٥٠٠) عضواً من بينهم ثلاثة أرباع الأعضاء المؤسسين على الأقل كما تؤكد أغلب قوانين الأحزاب. وهذا ما لم نجده في الكثير من الأحزاب السياسية التي اشتركت في الانتخابات النيابية في العراق.

٤. أن قانون الأحزاب السياسية يستوجب وجود أحزاب سياسية تمتلك نظام داخلي وفق معايير وأهداف معينة يستمد قواه من الدستور. في حين أن أغلب الأحزاب السياسية الموجودة تفتقر إلى التنظيم فهي لا تعدو أن تكون أكثر من مجموعات من الموالين تتحلق حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي. وما يؤكد ذلك أن الكثير من الأحزاب السياسية التي سجلت في المفوضية لم تقدم نظامها الداخلي مع طلب التسجيل، وهذا ما يتناقض مع شروط تقديم الطلب والتي تستوجب أن تقدم مع طلب الحصول على الترخيص للنظام الداخلي الذي يحكم تنظيم الكيان السياسي بما في ذلك طريقة اختيار الرؤساء والمرشحين.

٥. أن القانون سيضع حداً للأحزاب التي بني تنظيمها على أساس الانتماءات الثانوية لا على أساس الهوية العراقية وهذا يتناقض مع نص المادة (٧) من الدستور التي تنص على (يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له). وهو النص نفسه الذي تم وضعه في مسودة قانون الأحزاب المقترح.

٦. أن القانون سيحدد مصادر تمويل الأحزاب. فمما يلاحظ على الأحزاب حجم تمويلها الذي يفوق الحد الطبيعي من إصدار الصحف وتأسيس القنوات الفضائية وصولاً إلى الدعاية الانتخابية فقد جاء في مسودة قانون الأحزاب (منع جميع التبرعات المرسلة من دول وتنظيمات خارج الدولة، باستثناء التبرعات المتضمنة سلعاً مادية تكون مطلوبة لنشاط الحزب وأن يعتمد الحزب في ذلك على الاشتراكات والتبرعات وعوائد وسائل الإعلام، وأنشطة الحزب القانونية الأخرى، أو منحة

الدولة السنوية. كما يشترط القانون أن يودع الحزب أمواله في أحد المصارف العراقية، على أن تقدم تقريراً سنوياً بحساباته يرفع إلى ديوان الرقابة المالية).

٧. أن قانون الأحزاب سيحدد الشروط الواجب توفرها في برامج الأحزاب ويكون الرقيب على هذه البرامج، لأن التعددية السياسية الحزبية تعني وجود أحزاب متعددة لها برامج سياسية محددة، وأفراد يؤمنون بهذه البرامج ويعملون على نشرها بين الأفراد ويتعهدون بتطبيقها في حال الوصول إلى السلطة، ويبقى النجاح في الوصول إلى رهن بجاذبية البرنامج السياسي للحزب ومدى الإقبال عليه من الجماهير وكفاءة العناصر الذين يمثلون الحزب السياسي.

وفقاً لما سبق ذكره يرى المؤلف أنه يجب على الكتل السياسية التي سوف تشكل البرلمان القادم أن تكون أكثر وعياً بخطورة المرحلة القادمة وأن تلتزم بدورها التشريعي بحيث تكون قادرة على وضع ضوابط دستورية وقانونية للتعددية السياسية الحزبية، قائمة على وجود نظام للأحزاب ينظم عملها ويحدد وجودها وقانون يعرف بها ويراقب عملها ويفرض الجزاءات على مخالفاتها. وهذا ما يساعد على قيام نظام تعددية سياسية حزبية مستقرة ومستمرة يشكل أساساً للنظام السياسي الحزبي في العراق للمستقبل القريب والبعيد.

ويرى المؤلف أن نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وحرياته تتطلب وجود تعددية سياسية حقيقية وهذا يعتمد على ما يأتي:-

١. وجود ضوابط محددة وموضوعية حتى تنظم وجود هذه التعددية الحزبية، ضوابط تخص وجودها القانوني عبر تنظيم قانون للأحزاب السياسية العراقية ينظم آليات عمل هذه الأحزاب ويوضح دورها في بناء الديمقراطية عملاً بالمادة (٣٩) من الدستور، قانون يقوم على أسس ومعايير سياسية ومدنية لتجاوز عيوب التعددية السياسية الحزبية.

٢. يجب إسقاط الافتراض بأن التعددية السياسية تعني كثرة الأحزاب وتصارعها. إذ ما فائدة كثرة الأحزاب إذا كانت بلا تأثير أو دور فاعل، فقد تظهر على الساحة السياسية مئات الأحزاب إلا إنها تتميز بمحدودية التأثير، وانعدام القاعدة الشعبية المؤيدة لها. أن البلدان التي تقدم نماذج معروفة للديمقراطية تتميز غالباً بتركز الأحزاب الفاعلة في حزبين، وهذا ما يظهر جلياً في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٣. أن المطالبة بالديمقراطية للعراق تفرض على الأحزاب السياسية العراقية تبني وقبول إصلاحات ديمقراطية بحيث تشمل هذه الإصلاحات الأحزاب نفسها أفكاراً وتوجهات، تنظيماً وممارسة، أهدافاً ووسائل. كما أن على جميع الأحزاب في العراق ضمن إطار التعددية السياسية الحزبية قبول التعايش السلمي بينها تطبيقاً للنظام الديمقراطي وتمسكاً بمبدأ حرية الرأي. فالخلاف الحزبي يجب أن أن يبقى في إطار ممارسة حرية الرأي فلا يؤدي إلى المخاصمات والمشاحنات أو الصدام والعنف المسلح، وهذا يدعو إلى معالجة مشكلة التزمت الفكري وتحاشي الإيمان المطلق بأفكار الحزب ومواقفه إلى القناعة بحاجة هذه الأفكار إلى التغيير والتطوير المستمر. والقناعة أيضاً بقيمة الأفكار والآراء

الأخرى واقتباس الأفضل منها وبما يؤدي إلى تحسين مستمر لأفكار الحزب وتطوير مساهمته في الإصلاح والبناء الاجتماعي.

٤. أن من مصلحة الأحزاب أن تتطور إلى أحزاب سياسية تعتمد الوطنية العراقية بحيث تكون قادرة على استيعاب المواطن العراقي بغض النظر على التمايزات الطائفية والمذهبية والاثنية، إذ أن الديمقراطية لا تستقيم عندما تقوم على أسس طائفية أو مذهبية. فالديمقراطية تسمو على كل الانقسامات الاثنية وتتسع لكل الوطن ولكل المواطنين. أن الحزبية الضيقة أذا ما تكرست لفترة قادمة واتخذت شكلاً قانونياً واستندت إلى مؤسسات ستصبح شكلاً جديداً للعراق المتشظي المفتت والمتعدد الهويات التجزيئية.

٥. أن الأساس الذي تستند إليه التعددية السياسية الحزبية في العراق ينبغي أن تكون الرغبة الصادقة والنيات الحسنة لخدمة المواطن العراقي اعتماداً على مبدأ الديمقراطية الوطنية. التي لا تجعل السلطة في العراق امتيازاً لأحد أو حكراً لقوى محددة. أن كل ذلك يتحدد بوعي وإدراك ممثلي الأحزاب ودرجة ثقافتهم وحبهم لوطنهم. فعلى الجميع أن يجعل هدفه المركزي هو الحفاظ على استقلال واستقرار العراق وحماية وحدته الوطنية ونظامه الاجتماعي، وعلى الجميع غرس هذه المفاهيم والدعوة لها والعمل بها .

مفهوم التعددية الإثنية كظاهرة عالمية:

لقد أصبحت التعددية الإثنية هي السمة التي تميز دولة اليوم، إلى درجة يصعب فيها الحديث عن دولة تتمتع بتجانس سكاني كامل، حيث كشفت الدراسات التي أجريت في هذا الصدد أن من بين ١٩٣ دولة مستقلة

في العالم، لا توجد سوى ١٢ دولة فقط تتمتع بالتجانس الثقافي بينما تتراوح درجة التعدد الثقافي بين ١٠ و١٥% فيما تبقى من الدول، ولا يوجد إحصاء دقيق حول عدد الجماعات الإثنية، حيث يقدر الجغرافي "برنارد نيتش مان" وجود ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف جماعة إثنية في العالم، أما عالما السياسة "جونار نيلسون ورالف جونز" فقد حددا أو عرفا وجود (٥٧٥) جماعة إثنية.

قد يكون هذا التعدد مصدراً للإثراء الثقافي والحضاري للدولة، وقد يكون سبباً يهدد وحدة الدولة، وهذا الأمر يتوقف على طبيعة إدارة هذه القضية والإقرار بها وتوفير مستلزمات نجاحها.

وينبغي النظر إلى التعددية في سياقها التاريخي والاجتماعي، وليس بوصفها شكلاً سياسياً أو تنظيماً قانونياً بقدر ما هي تعبير حقيقي وأمين عن وضعية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية (التعددية الإثنية) ، حيث ترجع أصول التعددية في الغرب إلى الفلسفة اليونانية عندما ظهرت الفكرة لمناهضة فلسفة وحدة الوجود، غير أن بعض الباحثين الذين تناولوا التعددية، أشاروا إلى أن أصولها تعود إلى المفكرين أمثال (لوك) و(مونتسكيو) في القرن السابع عشر في مواجهة فكرة السيادة التي دافع أصحابها عن الحكم المطلق، عندما تم التأكيد على ضرورة أن تقوم الدولة على أساس الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة للدولة.

أما مفهوم التعددية فهناك من عرفها بأنها "وصف لظاهرة مشاهدة محسوسة، إلا وهي التنوع والتباين والاختلاف بين البشر في ألوانهم وجنسياتهم وآرائهم ومعتقداتهم وقيمهم وثقافاتهم وأديانهم ومناهج حياتهم.

لكن التعددية أصبحت اليوم مصطلحاً للمبادئ والمفاهيم التي تتناول أمراً آخر، إلا وهو منهج التعامل مع ظاهرة التباين والتنوع في حياة الناس، فالتعددية بوجهها الأول وصف لظاهرة طبيعية قائمة وواقعة في كل المجتمعات، والتعددية بوجهها الثاني "هي مصطلح سياسي ينظر من خلاله إلى العالم من زاوية احتوائه على أنواع عديدة من الهويات السياسية المختلفة التي لا يمكن اختصارها إلى واحد أو أثنين فقط، ولابد من الاعتراف بأن العالم قابل لوجود كافة الأنواع والأطياف السياسية والعرقية والدينية". فهي نظرية وتصور لحقيقة حدود التباين والتنوع، وضوابط الاتفاق والافتراق، وكيفية تنظيم المجتمع على أساس ذلك.

إن تعدد الجماعات في أي مجتمع، يعبر عن التنوع والثراء في جوانب الحياة، وفي الأدوار التي يقوم بها الناس، وهو الأمر الذي فسر وجوده في التاريخ العربي من قبل بعض الباحثين، بأنه نوع من التفكك، ولكن الواقع يؤكد أن التنوع في الجماعات مرتبط بالوظائف الحياتية، الأمر الذي يجعله مرتبطاً بتعدد أدوار الفرد نفسه.

إن الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني وهو الوجه الآخر والنتيجة الحتمية لواقع التعدد، أي أن التعدد لابد أن يستدعي الاختلاف ويقتضيه، فالاختلاف من هذه الزاوية، قبل أن يكون حقاً، هو أمر واقع ومظهر طبيعي من مظاهر الحياة البشرية والاجتماع البشري وكما تتجلى هذه الظاهرة الطبيعية بين الأفراد تتجلى بين الجماعات أيضاً، لذلك لا مجال لإنكار ظاهرة الاختلاف بما هي وجود متحقق سواء من حيث الوجود المادي للإنسان أو من حيث الفكر والسلوك وأنماط الاستجابة.

لقد وجدت التعددية الإثنية تاريخاً قبل ظهور الدولة الحديثة وظلت في معظم البلدان رغم سياسات الاستيعاب والإلحاق تصر على البقاء وتعود إلى الظهور حين يتم إعادة رسم الحدود الدولية، وكان البشر دائماً يشعرون بالارتباط بهويات متعددة، وحتى في المجتمعات ما قبل التاريخ كانت العائلة والعشيرة والمستوطنة تتنافس على الفوز بولائهم، وبانتقالنا إلى مجتمعات تاريخية ذات مدونات، يجب أن تضاف إلى دوائر العائلة والموطن في تحديد الهوية، دائرة الجماعة الإثنية.

التنوع الإثني في المجتمع العراقي:

إن الأنظمة العراقية المتعاقبة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي، ومن جملة العناصر التي ساهمت في هذا، عدم التجانس الإثني، حيث تعمدت بريطانيا خلق هذا التنوع في العراق من أجل مصالحها النفطية والاقتصادية، عندما قررت ضم ولاية الموصل إلى العراق، وعدم منح الأكراد الحق في الاستقلال السياسي، إضافة إلى أن الحكومات العراقية لم تتعامل التعامل الصحي السليم مع هذه التعددية الإثنية، في منحهم الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتبارهم جزءاً أساسياً من الشعب العراقي، بل كانوا مستبعدين بدرجة كبيرة من تمتعهم بهذه الحقوق، إضافة إلى أنهم اعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، وكانت الحكومات تواجه مطالبهم السياسية باتهامهم بالخيانة والتبعية، لقد استخدمت الحكومات العراقية في سبيل خلق هوية وطنية عليا وتحقيق الوحدة الوطنية أبشع وسائل العنف والإبادة الجماعية، وخاصة نظام حزب البعث، إلا أنها بممارساتها التعسفية جعلت من العراق مرتعاً للتدخلات والأطماع الأجنبية، وجذرت بذور عدم الثقة بين المكونات الأساسية للعراق.

ويعتبر العراق من الدول التي تتميز بتنوع إثني كبير مقارنة بغيره من الدول العربية، حيث تتنوع فيه الجماعات والأقليات القومية والدينية والوافدة، وقد عاشت هذه الجماعات بسلام مع البعض الآخر، بل كانت تربطها علاقات طيبة، لذلك فإن مشاكل هذه الجماعات لم تكن مع بعضها البعض، بل كانت مع الحكومات العراقية التي أرادت طمس هوياتها الإثنية، ولكن هل استطاعت الحكومات العراقية بممارساتها العنيفة والدكتاتورية خلق وحدة وطنية عراقية فعلية؟ بل على العكس، لقد خلقت الأنظمة العراقية بهذه الممارسات فرقة وطنية، وشخصية عراقية انتقامية، بدليل أن تغير الأنظمة في تاريخ العراق لم يتم إلا بالانقلابات، تصحبها حالات هيجان جماهيري وعمليات قتل وانتقام وحشية، إن خلق هوية وطنية عليا في العراق، تستوجب إعادة بناء الشخصية العراقية بحيث يثق المواطن بحكامه، ويثق بأن النظام السياسي يحكم على أساس الديمقراطية والمساواة ومنح الحقوق والمواطنة.

التعدد والتنوع الديني والمذهبي في العراق:

يتميز العراق بالإضافة إلى التنوع القومي، بتنوعه الديني والمذهبي، وعلى الرغم من أن المسلمين يمثلون غالبية سكان العراق، إلا أن هناك أقليات دينية أخرى، وهم المسيحيون واليهود والإيزديون والكاكائية والصابئة، وسوف نحاول إلقاء الضوء على أصول ومعتقدات هذه الأقليات، ومناطق تواجدهم وأهم السمات الثقافية واللغوية التي تميزها عن بعضها البعض.

- **المسلمون:**

يدين غالبية المجتمع العراقي بتنوعه القومي بالإسلام، حيث يشكل المسلمون ٩٢% من مجموع السكان، أما بقية الأديان الأخرى فإنها تشكل ٨% والمسلمون بدورهم ينقسمون بين السنة والشيعة، وسوف نحاول التعرف على طبيعة كل من هاتين الجماعتين والدور الذي لعبته في تاريخ العراق المعاصر:

- **السنة:**

السنة هو اتباع سنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وقد كان مصطلح (السنة) في القرن الثاني الهجري يعني (الحديث النبوي) في مقابل ما كان يصطلح على تسميته (بالبدعة) من قبل أهل الحديث، أي أن استخدامه كان محصوراً بين أهل الحديث، وغلب في القرن الثالث على الحنابلة في مقابل المعتزلة والأحناف، ولم يأخذ مصطلح أهل السنة دائرته الواسعة التي تضم المذاهب الأربعة المعروفة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلا في القرن الخامس الهجري، وذلك في مقابل ظهور مصطلح (الشيعة) بمفهوم ضيق يعتبر كل من يقول بأفضلية الإمام علي على غيره من الصحابة، أو من ينتقد أحداً من الصحابة (شيعياً)، وفي الصدر الأول للإسلام وقبل تشكل الطوائف والفرق، لم يكن يشعر أحد بوجود تناقض بين المصطلحين، فقد كان أئمة أهل السنة يعتبرون أئمة أهل البيت أئمة لأهل السنة، ولكن المصطلحين (الشيعة والسنة) إفترقا فيما بعد ليشكلا علامتين على طائفتين من المسلمين.

- **الشيعة:**

الشيعة هم الذين شايعوا علي بن أبـي طالـب، وقـالوا بإمامتـه وخلافتـه نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده، وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين الذي لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة.

اختلف الباحثون في ظهور التشريع فمنهم من حدد ظهوره أثناء حياة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، بدليل أحاديث نبوية للرسول منها: يا علي أنت وأصحابك في الجنة، والذي نفسي بيده أن هذا علي وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة. ومنهم من حدده بعد وفاة الرسول وذلك عندما تخلف علي عن البيعة ومعه نحو أربعين شخصاً، وفريق يرى أنها قامت في أواخر عهد عثمان ونمت وترعرعت في عهد علي وبعد مقتله.

يذهب البعض الآخر إلى أن ظهور الشيعة كفرقة إسلامية تميزت عن غيرها بعقيدة الإمامة نصاً ووصية، كانت في عصر جعفر الصادق وهشام بن الحكم الذي يعتبر أول من بدأ الكلام في الإمامة ثم أخذه عنه معاصروه، بالإضافة إلى أنه في زمن الرسول كانت هناك وحدة فكرية وسياسية وكان المسلمون فرقة واحدة، وكذلك في زمن أبي بكر وعمر وكذلك في زمن علي بدليل قوله: لا خلاف بيننا إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان.

قسم بعض المؤرخين الشيعة إلى (الزيدية)، وهي ثلاث فرق تقول بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، و(الكيسانية) وهي

فرقتان، و(الإمامية) وهي خمس عشرة فرقة: المحمدية، والباقرية، والناووسية، والشميطية، والعمارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقطعية، والإثناعشرية، والهشامية، والزرارية، واليونسية، والشيطانية، والكاملية، و(الغلاة) وهي أيضاً فرق متعددة قالت بإلهية الأئمة، أباحوا محرمات الشريعة، وأسقطوا فرائض العبادات، ويعتبرها فقهاء الشريعة خارجة عن الإسلام وإن كانوا منتسبين إليه.

هناك من يرى أن للفرس دور في ظهور فرق الشيعة الغلاة، حيث أنهم انتحلوا التشيع لأهداف سياسية فحرفوا العقيدة في محاولة منهم لتحويل التشيع إلى عقيدة مستقلة لشق الأمة، لهذا سعوا إلى إيصال مسائل الاختلاف إلى أبسط تفاصيل الحياة اليومية مما يسبب وجود حاجز نفسي بين فريقين في الأمة الواحدة.

لا شك أنه دخلت بعض عقائد اليهود والمسيحية في عقيدة الشيعة حيث أنهم قالوا مقالة اليهود: فلا ملك إلا في آل البيت كما قالت اليهود لا ملك إلا في آل داوود، والقول بإختفاء الإمام ورجعة المهدي في آخر الزمان من الأفكار المسيحية، وكان الشيعة السبئية – وهي من الفرق الغالية- يقولون إن علياً لم يقتل وإنما شبه لقاتله، وأنه صعد إلى السماء كالمسيح، وسيعود ليحكم العالم بالعدل ويفشي السلام.

يختلف السنة والشيعة حول بعض القضايا ويتفقون في قضايا أخرى، فهم متفقون على أساس العقيدة مثل التوحيد والنبوة والمعاد، ويختلفون في عقيدة الإمامة الإلهية، والتقية، وبعض المسائل الفقهية مثل زواج المتعة، وغيرها. وتعرف مساجد الشيعة باسم (الحسينية) تشهد في شهري رمضان

ومحرم اجتماعات حاشدة، يتلى فيها قصص الشهداء الشيعة بدءاً من علي وابنه الحسين، وتنشد فيها المراثي والبكائيات.

يمثل الشيعة اليوم جزءاً كبيراً من المجتمع العراقي، وخاصة في الجنوب، ويشكلون الغالبية العظمى في المحافظات: بابل، كربلاء، واسط، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان والبصرة، أما السنة فإنهم يشكلون الغالبية العظمى في المحافظات: دهوك، نينوى، السليمانية، كركوك، أربيل، ديالى، الأنبار، صلاح الدين، وفي بغداد العاصمة فإنهم يشكلون ٥٠% ويشكل الشيعة أيضاً النسبة نفسها.

أما نسبة الشيعة الكلية في العراق، فهناك خلاف حول النسبة الحقيقية، فأما الشيعة أنفسهم فإنهم يدعون أن نسبتهم تبلغ٨٥%، وفي هذا الإدعاء مبالغة واضحة، لأن الأكراد السنة فقط يشكلون أكثر من ١٥% وهذا يعني أنه لا يوجد في العراق عرب من السنة، وتدعم المؤسسات الأمريكية إعطاء الشيعة الأغلبية بين سكان العراق، حيث يرى بعضهم أن نسبة الشيعة تبلغ٦٠%.

أما التقرير الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، فبين أن تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٤هو (٢٧١٣٩٥٨٥) مليون، وأن العدد الإجمالي لنسبة أهل السنة هو (١٤٧٧٩٩٢٣) مليون، والشيعة (١٢٣٥٩٦٤٨) مليون، وبحذف نسبة الأقليات تكون نسبة السنة في العراق (٥٢,٩٥%) ونسبة الشيعة (٤٤,٠٤%) . إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذه الإحصائية أيضاً، لأنها تمت في ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة.

- **المسيحيون:**

تواجد المسيحيون سواءً العرب منهم أم الآراميون (الآشوريون والكلدان) في العراق في العصور الإسلامية وقبلها، حيث تشير بعض المصادر والمراجع إلى وجود العديد من آثار الأديرة والكنائس في بعض المدن تعود إلى القرن الرابع الميلادي، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن تاريخ المسيحية في العراق هو تاريخ قديم ويرجع في قدمه إلى القرون الأولى لظهور المسيحية.

ظهرت الاختلافات بين المسيحيين الأوائل وفي القرون الأولى من التاريخ المسيحي حول طبيعة المسيح وحول انبثاق الروح القدس، وفقاً لهذه الاختلافات ظهرت كنيستان هما الغربية والشرقية ومع مرور الزمن زادت الخلافات بين الكنيستين لأسباب متعددة، ثم بحلول القرون الوسطى ازدادت الطوائف الشرقية والغربية انفصالاً عن بعضهما البعض لغوياً وثقافياً ودينياً حتى كاد الاتصال ينعدم بينهما، فأصبح سبباً في ظهور المذاهب في الديانة المسيحية وهي (الكاثوليكية)، وهي كلمة يونانية تعني الفكر الحر.

تدعي الكنيسة الكاثوليكية أنها أم الكنائس لأنها وحدها التي تنشر المسيحية في العالم، و(الأرثوذكسية) والتي تعتبر من أقدم المذاهب في العراق، وتبعاً لهذا المذهب فإن المسيح هو ابن الله بالمحبة والموهبة لا بالحقيقة، و(البروتستانتية) وهي كلمة لاتينية استعملت للدلالة على جميع مؤيدي حركة الإصلاح الديني في القرن السادس الميلادي، وينكر هذا المذهب حق رجال الدين في غفران الذنوب، ويلغي نظام الرهبنة ويبيح الزواج لرجال الدين، وقد قام بترجمة الكتاب المقدس إلى لغات مختلفة، ولا يوجد هذا المذهب على شكل جماعة طائفية وإنما على شكل أفراد أو عوائل

تكونت نتيجة الزواج المختلط خارج العراق، وتسمى كنائسهم بالكنائس الإنجيلية.

تمتع المسيحيون في فترة الحكم الإسلامي بحرية دينية وتعايش سلمي مع المسلمين، إلا أنهم بدأوا يتعرضون للاضطهاد منذ أوائل العصر العثماني، حيث تعرضوا خلال القرنين (١٩و٢٠) لسلسلة من المذابح من أهمها مذابح الأرمن التي أدت إلى هجرة الآلاف منهم إلى أرمينيا، وبين ١٨٤٣و١٨٤٧ أبيد عشرة آلاف من الآشوريين في منطقة هكاري، وفي ١٨٩٥ قتل خمسة آلاف في ماردين والرها، وفي ١٩٠٩ قتل قرابة ٨٠٠ في أضنة، وخلال الحرب العالمية الأولى بين ١٩١٤و١٩١٩ قتل قرابة ١٠٠ ألف من السريان الأرثوذكس، وبين ١٩٢٤و١٩٢٦ أفرغت مناطقهم في شرقي تركيا منهم إفراغاً شبه تام، فهاجروا إلى سوريا والعراق ولبنان، ومن هناك بدأوا منذ الخمسينات يهاجرون إلى مختلف بلدان العالم.

وفي العراق نالهم من ظلم الحكام ما نال معظم الجماعات والطوائف الأخرى، منها مذبحة سميل، لذلك فقد كان المسيحيون من الجماعات المستكينة سياسياً وقد غلب الاعتقاد أنهم كانوا يجارون الواقع ويحاولون التكييف مع الظروف، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منهم وكما أشرنا هاجرت إلى خارج العراق، مما يفسر النسبة الضئيلة التي يتمتع بها المسيحيون من سكان العراق، حيث تشير بعض المصادر إلى أن نسبتهم لا تتعدى ٢%.

- **الإيزديون:**

تتعدد الآراء حول أصل الديانة الإيزدية وتسميتها، ولا يوجد شيء ثابت يتفق عليه الباحثون حول أصل هذه الطائفة، لذلك فقد ذهبوا في ذلك مذاهب شتى، فأما الباحثون العرب فقد ذهبوا إلى أن هذه الطائفة كانت في الأصل من الزرادشتين، ثم اعتنقت الإسلام في زمن عدي بن مسافر(*) الذي اشتهر بينهم بالورع والتقوى، وبعد وفاة الشيخ عدي عام٥٥٧هـ-١١٦١م ظهر بين خلفائه في قيادة الطائفة بعض من أضلها وأبعدها عن تعاليم الإسلام الصحيحة، كما مزجت فيها أقوال أبعدتها عن مبادئ المسيحية واليهودية أيضاً، مع تعظيم لعدي بن مسافر وغيره من ساداتها تعظيماً لا يليق بمخلوق، فارتدت إلى ديانتها القديمة مع معتقدات توارثتها وكانت مزيجاً من عبادات وتعاليم غير ثابتة.

يرى فريق من المستشرقين بأن الإيزدية هي من مخلفات الديانة المانية، وقد أثرت الديانة الزردشتية أيضاً في معتقداتها، ذلك أن الإيزديين عاشوا قديماً بجوار قبيلة كانت تدعى (ترهايا) وكانت تدين بالزرادشتية، لذلك فقد أثرت قبيلة الترهايا على الإيزديين، وقد كانت قبيلة الترهايا قد

(*) هو عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى بن مروان بن حسن بن مروان، وينتهي نسبه إلى خلفاء بني أمية، لقبه شرف الدين وكنيته أبو الفضل، ولد سنة ٤٦٧هـ في بيت فار من قرى بعلبك في لبنان انغمس في صباه في العلم وسلك طريق العرفان، وقد عاش فترة من الزمن في بغداد حيث صادق الكثير من مشايخ عصره وخاصة الشيخ عبد القادر الكيلاني، ونشأت بينهما علاقة ود ومحبة، ولكنه سلك طريق العزلة فتوجه إلى جبال هكاري في كوردستان وانزوى في وادي لالش معتكفاً في كهف من كهوفه ثم بنى لنفسه زاوية ودعا إلى عبادة الله والعزوف عن الدنيا، فتقاطر إليه المريدون والتباع وعرفوا بالعدوية. أنظر: هزار موكرياني، ما الذي أعرفه عن اليزيدية؟ مجلة (متين)، دهوك، العدد٨٩، يوليو ١٩٩٩، ص١٢٠.

هـاجرت مـن إيـران بعـد انتشـار الإسـلام هنـاك إلـى أطـراف الموصـل واستوطنوا هناك، بجوار الإيزديين.

بعد انتشار الإسلام في كوردستان دخل الكثير من الإيزديين في الإسلام، فيما رحل الباقون إلى مناطق معزولة وممتنعة حفاظاً على ديانتهم، وقد كانوا في كثير من الأحيان يتظاهرون بالإسلام حفاظاً على أرواحهم، ويوماً بعد يوم دخلت الكثير من المعتقدات الإسلامية والمسيحية واليهودية فيها ومن الأسباب التي دفع هؤلاء المستشرقين إلى ربط الإيزدية بالمانوية هو أن الإيزديين يعتبرون عام ٢٧٦م بداية لتاريخهم، وهذا التاريخ يتفق أو ربما قريب من تاريخ مقتل ماني(٢١٥-٢٧٦م)، وكذلك فإن هناك تشابهاً بين العديد من المعتقدات المانية والإيزدية.

يميل بعض الباحثين الإيزديين إلى الاعتقاد بأنه لا صلة بين الإيزيدية والإسلام، وأن دينهم أقدم من الزرادشة، ويعود بجذوره إلى الأديان السومرية والبابلية القديمة(٢٠٠٠ق م)، وبذلك فإنهم يمثلون بقايا أقدم ديانة كردية من منطقة الحضارات العظمى في الشرق، ويستدلون على ذلك بأن كلمة إيزدي –حسب أحداث الاستكشافات- مكتوب بالخط المسماري في العهد السومري وهي تعني: الروح الخيرة والغير متلوثين والذين يمشون على الطريق الصحيح، ويقولون أن الآشوريون كانوا يكنون الحب العظيم للشيخ آدي (عدي بن مسافر) لذلك فقد صوروه في نقوشهم الحجرية وورد عنه الكثير في كتاباتهم، ولهذا بالذات تواجد معبده في قلب آشور (لالش).

يعتبر الإيزديون من القبائل الكردية لذلك فإنهم يتحدثون اللغة الكوردية باللهجة الكرمانجية الشمالية وتتفرع إلى لهجات خاصة حسب

منـاطق تواجـدهم، أمـا أهـم المنـاطق التـي يتواجـدون فيهـا فـي العـراق فهـي (سـنجار، لالـش، شـيخان، بعشـيقة، باتوفـة، باعـدر، سـميل، زاخـو، دهـوك، الموصل)، ومن خـلال مـا تقدم أن الأيزديـة هـي أشبه بتكتل عشـائري قديم جمعته عقائد دينية خاصة، وأن هذه العقائد هي خليط من معتقدات إسلامية وأخرى قديمة، وهذا التكتل وإن غلب الظن على جذوره الإسلامية، إلا أنـه يميل إلى الإعتقاد بأن دينهم من أقدم الأديان في المنطقة.

- **الكاكائية (يارسان):**

كما هو الحـال مـع الايزديـة فقد تعـددت الآراء حـول أصـل الكاكائيـة، بـين كـونهم بقايـا تنظـيم الفتـوة التـي شـجعها خلفـاء عباسـيون متـأخرون، أم كـونهم أصـحاب ديانـة قديمـة مسـتقلة، تـأثرت بمـرور الـزمن بكافـة الأديـان الوضـعية والسـماوية ابتـداء بالبوذيـة والمانويـة والزرادشـتية ومـروراً باليهودية والمسيحية والإسلام، إلا أن الرأي الأكثر قبولاً بين البـاحثين هو أن الكاكائية طائفة كرديـة مسلمة (طريقـة صـوفية)، غلـب عليهـا هذا الاسم قديماً، غالت في حب الإمام علـي بـن أبـي طالـب، مؤسسـها السلطان إسـحق البرزنجـي المولـود فـي النصـف الثـاني مـن القـرن السـابع الهجـري، تـأثرت بالأديـان والمعتقـدات المتواجـدة فـي المنطقـة، لـذلك ابتعـدت عـن العقيـدة الإسلامية، وأصبحت مزيجاً من هذه المعتقدات مع ما تتضـمنه مـن أسـاطير وخرافات وقد ساعدت بيئتها الجبلية في الحفاظ علـى هذه العقيدة طـول هذه الفترة.

أما مصـطلح الكاكائيـة فقد جـاءت مـن الكلمـة الكرديـة (كاكـه) وتعنـي الأخ الأكبر، حيث ينادي بها أفراد هذه الطائفة بعضـهم بعضـا وذلك احتراماً وتأكيداً علـى الانتمـاء المشـترك، تتواجـد الكاكائيـة فـي كوردسـتان العـراق،

وكوردستان إيران، أما مواقع تواجدهم الرئيسية في العراق، فتقع في ناحية طاووق التابعة لمحافظة كركوك، وبين خانقين وقصر شيرين على الحدود العراقية الإيرانية، وعلى ضفاف الزاب الكبير ويعرفون هناك بـ(الصارلية)، كما أن لهم وجود ملحوظ في تلعفر، والصارلية هي تسمية محلية أطلقها عليهم الموصليون. أي أنها ليست تسمية قديمة، وهي مأخوذة من عبارة (صارت لي الجنة) لأنه وحسب اعتقادهم فإن الجنة قد صارت لهم باعتناقهم الديانة الكاكائية. أما في إيران فهم متواجدون في منطقة كوران بالقرب من مدينة (كاوارا) أربعين ميلاً غرب كمنشاه.

للكاكائية كتب متعددة تعتبر من كتبهم المقدسة من أهما (سرنجام) وهو مكتوب باللغة الكردية وهو منسوب للسلطان إسحاق، و(خطبة البيان) وهي منسوبة لعلي بن أبي طالب، وكتاب (جاودان عرفي) و(حياة) و(التوحيد) بالإضافة إلى دواوين شعرية، تتلى كأدعية وابتهالات.

تتشابه بعض معتقداتهم مع الايزدية منها صوم ثلاثة أيام في السنة، والاعتقاد بتناسخ الأرواح، وإطلاق الشارب وكذلك فإنهم يختلفون معهم في أمور أخرى لذلك لا يمكن اعتبارهم طائفة إيزدية كما ذهب البعض.

- **اليهود:**

تشير غالبية المصادر التاريخية، إلى أن تاريخ أقدم وجود لليهود في العراق القديم كان في كوردستان العراق، عندما جاء بهم الآشوريون أسرى إلى آشور في القرن الثامن قبل الميلاد، بعد أن أخضعوا إسرائيل إلى مملكتهم، ثم جاء بهم الكلدانيون كأسرى أيضاً إلى بابل في أوائل القرن السادس قبل الميلاد، أما المرحلة الأخيرة لتواجدهم فترجع إلى صدر

الإسلام، حين نزحت قبائل العرب المتهودة من جزيرة العرب، في عهد الخليفة عمر إلى العراق وسوريا في القرن السابع الميلادي، فاعتنق الكثير منهم الإسلام وبقي القليل منهم على يهوديته.

هكذا عاش اليهود كرعايا في مختلف الدول التي تأسست عبر التاريخ القديم والتاريخ الإسلامي للعراق بحدوده الحالية، ثم كمواطنين في الدولة العراقية الحديثة، واندمجوا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد تمتعوا في بعض الأحيان بالحرية الدينية والوضع الاجتماعي الاعتيادي، وتعرضوا في أحيان أخرى كسائر الأقليات الدينية الأخرى إلى الاضطهاد الديني والتمييز السياسي والاجتماعي.

عاش اليهود في مناطق مختلفة من العراق، وسكنوا غالبية المدن والعديد من الأرياف، وامتهنوا الحرف والزراعة والتجارة، وقد بلغ تعدادهم عام ١٩٤٧ في العراق كافة (١١٨٠٠٠) ألف نسمة، وقد تم تهجير الغالبية العظمى منهم إلى إسرائيل في الأعوام ١٩٤٩و١٩٥٠و١٩٥١ من قبل الحكومة العراقية، فبلغ تعدادهم عام ١٩٥٤ ما يقارب (٤٤٦٠)ألف نسمة فقط، وقد هاجروا بدورهم من العراق منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٣ إلى إيران، بسبب الضغوطات والملاحقات التي تعرضوا لها من قبل الحكومة العراقية التي كانت تتهمهم بالعمل لصالح إسرائيل، وقد أعدمت الحكومة أفراد شبكة جاسوسية بعد أن أدانتهم، وأذاعت جلسات المحاكمة عبر الإذاعة، وقد عاملتهم بشكل عام كمواطنين من الدرجة الأدنى، لذلك لم يبقى منهم في العراق سوى ما يقارب المائة نسمة، وأغلبهم من كبار السن ومن المتمسكين بالوطن والديانة اليهودية وأرادوا البقاء بجوار مزاراتهم المقدسة في العراق.

استقر اليهود في كوردستان العراق أيضاً وبنوا لهم قرى خاصة بهم، كقرى (سندور وشوخو وبيطنور وتل كبار وكاني بليوه) وغيرها، وقلما وجدت مدينة أو قصبة كوردية تخلو من اليهود، ولكن انعدام وجودهم بعد سنوات التهجير الأنفة الذكر. وقد كان يهود كوردستان يتكلمون بلغة (التارجوم) وباللغة العربية في بقية أنحاء العراق.

- **الصابئة:**

المندائية أو الصابئة المندائية من الديانات الموحدة القديمة، ويرى المتتبعون لهذه الديانة أنها كانت منتشرة في الحجاز وبلاد الرافدين وفلسطين ما قبل المسيحية، ولا يزال البعض من أتباعها موجودون في العراق وإقليم الأحواز في إيران إلى الآن، ويطلق عليهم في اللهجة العراقية الصُبة.اشتقت كلمة المندائيين من الكلمة (مندا) والذي يعني بلغتهم المندائية المعرفة أو العلم أما كلمة الصابئة فهي مشتقة من الكلمة (صبا) والذي يعني باللغة المندائية اصطبغ، تعمد، غط أو غطس في الماء، وهي من أهم شعائرهم الدينية، وقد اختلف بعض الباحثين في أصل كلمة الصابئة وأرجعها إلى الجذر العربي (صبأ) والذي يعني خرج على دينه وغير حالته، في حين يدعم البعض نظرية الأصل الآرامي المندائي نظراً للعثور على آثار مندائية قديمة.

يسكن الصابئة على ضفاف الأنهار وخاصة دجلة والفرات لما للماء والطهارة من أهمية في حياتهم الدينية والروحية، أما مراكزهم الرئيسية هي في جنوب العراق في منطقة الأهوار وعلى الضفاف الدنيا من نهري دجلة والفرات في مدن العمارة والناصرية والبصرة وقلعة صالح والحلفاية وسوق الشيوخ، ويوجد جماعات منهم بأعداد مختلفة في بغداد والكوت

والديوانية وكركوك والموصل، وهم يتواجدون في إيران أيضاً في إقليم عربستان، وبسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التي ألمت العراق في الآونة الأخيرة، اضطر الصابئة المندائيون إلى الهجرة إلى البلاد الأوربية وأمريكا وكندا، ويبلغ تعدداهم تقريباً (٧٠) ألف نسمة في كافة مناطق تواجدهم في العراق.

للصابئة العديد من الكتب المقدسة منها (كنزه ربه) ويعني الكنز العظيم ويعتقدون أنه يجمع صحف آدم وشيت وسام، وكتاب (دراشة أد يهيا) ويعتقدون أنه تعليم وحكم ومواعظ يحيى بن زكريا، وكتاب (سيدره أد نشماثه) أي طقس التعميد وسر المعمودية المقدس، وغيرها وهذه الكتب ليست مطبوعة، وقد قام بنسخها باليد، الكتاب الكهنوتيون طيلة قرون عديدة، وهي مكتوبة باللغة المندائية، وقليل من العامة من يستطيع أن يقرأ أو يكتب هذه اللغة فتعلمها مقصور في الأغلب على الطبقة الكهنوتية، واللغة المندائية فرع من اللغة الآرامية الشرقية المتفرعة من عائلة اللغات السامية.

الفصل الثاني

التعددية الإعلامية وحرية الصحافة في العراق

تمهيد:

بعد التغيير السياسي الذي قوض أركان الدولة العراقية في ٢٠٠٣/٤/٩ وتغير نظامه السياسي بتغيير نظام الحكم فيه، وبغض النظر عن الظروف الدولية والإقليمية والداخلية وبعيداً عن التوصيفات والمسميات للعملية برمتها احتلالاً أم تحريراً. وما صاحب هذه العملية من تدمير بكل معنى الكلمة لكل البنى التحتية للعراق العسكرية منها والاقتصادية والتعليمية والخدمية، ولم تسلم المنشأة الإعلامية قطعاً من أيدي المخربين محتلين أو لصوص أو ميلشيات، وكما حلت وزارة الإعلام الذي ينضوي كل العاملين في الإعلام تحت سمائها بقرار من الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر"، ومن المسلّم به أنه لا يمكن فصل المتغير السياسي عن الإعلامي المرتبط به أصلاً في الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية كما توصف، وهو توظيف وسائل الإعلام والصحافة خصوصاً لتجميل صورة النظام وعرض مميزاته بمواجهة حركات التحديث الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية حفاظاً على طبيعة النظام أو الشخص الحاكم. وعلى الرغم مما قد يقال عن التغيير السياسي في العراق وما شابه من ظروف ومتغيرات دولية وإقليمية، إلا أن الخطوة الأولى بدأت بالتغيير الفعلي واستبدل النظام الدكتاتوري بالنظام الديمقراطي وأطلقت الحرية لكل المواطنين ومنها التعددية الإعلامية والحرية السياسية والصحفية، ومثلما ينتشر اليوم في العراق أكثر من (١٥٠) حزباً وتنظيماً سياسياً تنتشر على

الساحة نفسها أكثر من (١٥٠) صحفية ومجلة بين خاصة وحزبية وعامة ومتخصصة وقطاعية وهزلية وغيرها.

وسنتطرق في كتابنا هذا إلى موضوع التعددية الإعلامية في العراق وحرية العمل الصحفي الذي لم يعرف الاستقرار بعد لا سياسياً ولا أمنياً واقتصادياً وحتى قانونياً .وما يمكن أن توفره التركيبة الإثنية والطائفية للمجتمع العراقي وأثر هذا التنوع والتعدد. ومحاولة لتسليط الضوء على دور الصحافة العراقية بعد ٢٠٠٣ في التنمية الشاملة الموازية للتغير، وامتلاك وسيلة الاتصال الجماهيرية كما سنتعرض إلى القفزات التطورية للصحافة العراقية خصوصاً، لكن ليس من جانبها التقني فقط بل في ظل هذه القفزات التطورية ومدى ارتباط الصحافة بمحركات التغير المجتمعي مثل (المتغير السياسي).

أهمية التعددية الإعلامية في العراق:

يكتسب موضوع التعددية الإعلامية في العراق بعد ٢٠٠٣ أهمية خاصة من أوجه عدة، فبقدر حجم المتغير السياسي وتداعياته الداخلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً باتجاه تغيير أنماط الحياة العراقية المكونة أصلاً من تركيبة إثنية وقومية ومذهبية مختلفة حاولت الاستفادة من هذا المتغير إعلامياً في التأكيد على هوياتها الخاصة كمكون ضمن النسيج الاجتماعي العراقي فالعرب الشيعة والسنة والأكراد والمسيحيون والإزديون والشبك والصابئة المندائيون، كلٌ يريد الظفر بمكتسب ما، وهى فرصة تاريخية لتأصيل وتثبيت هوياتهم الثقافية أو القومية وعلى حساب تفتيت هوية

المواطنة ضمن الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي حتى وإن كانت هويات ثانوية طائفية.

ومن جانب آخر تكتسب التعددية الإعلامية أهميتها من حجم المتغير السياسي وتداعياته الإقليمية حيث تواجد ١٥٠ ألف جندي أمريكي في قلب الوطن العربي وأن لم يكن بسابقة تاريخية، فوجود الأجنبي (الأمريكي) منذ عام ١٩٩٠ في الكويت وقبلها قواعده العسكرية في السعودية وقطر والإمارات ولكن المهم هنا استهداف العراق لمواقفه من الوجود الصهيوني (الإسرائيلي في فلسطين) وإن اختلفت المواقف العربية إزاء ذلك.

وهناك بعد آخر وهو البعد الدولي حيث وجود هذه الكثافة للقوات الأمريكية وما يمكن أن يشكل من ثقل دولي حيث القرب من منابع النفط والقرب من إيران العدو الاستراتيجي، ثقل يمكن أن يديم أحادية القطبية للنظام العالمي بوجود عسكري فعلى بعد إنهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩. والتبشير بقيم العولمة، اقتصادياً بتفويض سلطة الدولة على التجارة الحرة ، و ثقافياً للترويج لنموذج القيم الأمريكية والغربية بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

فهل حقق المنتج الثقافي والإعلامي والصحفي خصوصاً في العراق بعد ٢٠٠٣ بتعددية الصحف هذه دوره في عملية التنمية الشاملة أو في ديمقراطية الاتصال على مستوى المقروئية وحرية التعرض أو التعبير، أو مدى إمكانية إعداد وتهيئة الكوادر الإعلامية القادرة على تشكيل الصورة الذهنية للمواطن العراقي وفعاليته الحياتية وتفاعله مع المتغيرات السياسة والاجتماعية والثقافية كأحد أولويات الخطاب في الإعلام الدولي.

مدخل تاريخي لمميزات الصحافة العراقية:

تميزت الصحافة في العراق بالتعددية الإعلامية والحرية الصحفية وعمرها في ذلك يزيد على (١٤٠) سنة، فمنذ صدور أول صحيفة عراقية رسمية وهى (الزوراء) في ١٨٦٩/٦/١٦ و استطاعت أن تأخذ موقعها المتقدم في المجتمع والحياة السياسية فلعبت دوراً مؤثراً في الدفاع عن حقوق العراقيين منذ أواخر الحكم العثماني وحتى الآن، وفي شحذ الهمم لتحقيق استقلال العراق وحريته وبلورة الرأي العام تجاه مصالح وحقوق الشعب المختلفة كالديمقراطية والحريات العامة والانتخابات البرلمانية كما كشفت مواطن الفساد والخلل في الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي وبعده العهد الجمهوري (١٩٥٨) كما لعبت دوراً في التثقيف و تعزيز الفكر التقدمي والديمقراطي.كما امتازت الصحافة العراقية ومنذ نشوئها وعبر مراحل تطورها في سرعة انتشارها وفى أنحاء العراق. وامتازت كذلك في تدوينها وتسجيلها لوقائع تطور العراق السياسي الوطني والاجتماعي والفكري. وقد صدرت عشرات الصحف في كل مراحل تاريخ العراق المعاصر فعلى سبيل المثال. صدرت خلال فترة الانقلاب الدستوري العثماني (١٩٠٨ – ١٩١٤) ٦٩ صحيفة وفي فترة (١٩١٨ – ١٩٣٦) صدرت أكثر من ١٥٠ صحيفة ومجلة. ومنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) حتى قيام ثورة ١٤تموز(١٩٥٨) صدرت أكثر من (٣٥٠) صحيفة ومجلة وبلغت في العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨ – ١٩٦٣)، (١٢٠) صحيفة ومجلة، مثلت مختلف الاتجاهات السياسة والاجتماعية والاقتصادية والدينية. لقد مرت التعددية الإعلامية والحرية الصحفية في العراق بفترات مختلفة، فمن حرية نسبية إلى تقييد لتلك الحرية ليصل إلى

التعطيل أو إلغاء للامتياز، وفى عام ١٩٦٧ صدر قانون الصحافة والطباعة في محاولة لتأميم الصحافة وجعلها قطاعاً حكومياً في محاولة لإلغاء تنوع الرأي والفكر وبالتالي إلغاء حرية الصحافة، وفي عام ١٩٦٩، منحت الحرية للصحافة مع إعلان ١١ مارس لعام (١٩٧٠) والحكم الذاتي للأكراد في كردستان، وقيام الجبهة القومية التقدمية في يوليو ١٩٧٣، لكن تلك الحرية النسبية والتفاعل الديمقراطي لم يستمر. ففي ١٩٧٥ شُنت الحرب مع الأكراد ليتبعها التضييق على الصحف الماركسية والديمقراطية. وبانقضاء عام ١٩٧٧ لم تعد بالساحة في العلن أية صحيفة أو أي فكر سوى صحف النظام وهي معدودة (الثورة، الجمهورية، القادسية، العراق، بابل) وهي كلها تمثل وجهة نظر السلطة وهكذا هو حال أغلب النظم الشمولية الديكتاتورية.

المتغير السياسي وتأثيره على التعددية الإعلامية في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

ارتبطت وسائل الإعلام عموماً ومنذ نشأتها وحتى في كل مراحلها التطورية بعلاقة جدلية مع محركات التحديث المجتمعية المتمثلة بالعوامل (السياسية وطبيعة نظمها، والاقتصادية وطريقة إدارتها، الثقافية ومحاولة تشكيل الهوية عبر الأنساق القيمية المستمدة من الدين والعرف الاجتماعي والنوع وحتى الطبقة الاجتماعية) ولا زال هذا الارتباط مستمراً بين هذه المحركات ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من صحافة أو تلفزيون أو إذاعة أو انترنت وحتى السينما والكتاب، فإذا كانت النظم السياسية هي الإطار الرئيسي في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، المواطن ومؤسسات الدولة، في ما يخص الحقوق والواجبات داخلياً وعلاقة الدولة

بباقي دول العالم الأخرى خارجياً والاقتصاد في استثمار وإدارة ثروات البلاد وتسخيره لتمويل مشروعا الدولة وفق سياستها التنموية، وثقافياً في تحديد الهوية الثقافية أو القومية عبر تبني أو تعديل أو تأصيل أنساق قيمية وثقافية خاصة بالمجتمع المعني تشكل عمومها نمط أو أسلوب حياة ممكن أن يعبر عنه بوضوح، وللإعلام في ذلك الدور الرئيسي والأساسي والمؤثر الفعال في المحركات الثلاثة بوسائله ذات الفعالية خاصة في التأثير عبر تشكيل الصورة الذهنية والقومية التي يمكن أن يخاطب بها الآخر ويمكن أن يؤثر به وفق أساسيات الخطاب ضمن التفاعل المجتمعي وإمكانية فهمه أو اندماجه في الأنساق القيمين المطروحة في نهضة المجتمعات وتحديثها من أجل دفع قيم التقدم إلى الأمام لبلوغ مراتب التنمية والتحضر، فبعد أن كان النظام السياسي في العراق نظاماً شمولياً منذ عام ١٩٦٨-٢٠٠٣، حيث كان توجهه الإعلامي محدداً واضحاً مسخراً لخدمة النظام وتجميل صورته عبر قناتين تلفزيونيتين وخمسة صحف فقط، فحق الملكية لوسائل الإعلام مملوكة للدولة فقط وهي (جريدة الثورة والجمهورية والعراق والقادسية وبابل) كلها موجهة لخطاب النظام ولم ترتقي لمستوى الفاعلية في إحداث التنمية الشاملة كما كانت تروج وذلك لانشغال الدولة بكل أجهزتها بحروب عبثية مع إيران لمدة ثماني سنوات وغزو الكويت وحصار دام أكثر من اثني عشر عاماً شوه صورة العراق والعراقيين لأسباب واهية بمواقف ومزايدات عربية وعالمية، لم تستطيع مواجهة الحركة الإعلامية العالمية ولا حتى الدفاع عن مواقف وجهة النظر المتبناة، ولا توازي حجم كبت الحريات العامة وحرية التعبير مما نمى قوى

المعارضة التي تواجدت خارج العراق هرباً من بطش النظام وقسوته ،حيث شكلوا طبيعة القوى الموجودة الآن في الساحة السياسية العراقية .

وبعد تغير النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، وتمت إدارة الحكم في العراق من قبل الحاكم المدني الأمريكي (كارنر) ثم (بريمر) مع إنشاء مجلس الحكم بعضوية (٢٥) شخصية تم اختيارها وفق المحاصصة الطائفية تولى تسعة منهم الحكم لمدة شهر وبعدها تم استلام السيادة الصورية وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة (إياد علاوي) وفي ديسمبر ٢٠٠٤، أجريت انتخابات صار بموجبها(إبراهيم الجعفري) رئيساً للحكومة وجلال الطلباني رئيساً للجمهورية وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ أجريت انتخابات برلمانية صار بموجبها نوري المالكي رئيساً للوزراء ومحمود المشهداني رئيساً لمجلس النواب.

وقد أصدر الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) قراراً بحل وزارة الإعلام مع وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية مما خلق جملة مشاكل مستعصية كالفوضى الأمنية وعدم الاستقرار والبطالة.

لقد ساهمت تركيبة المجتمع العراقي الاثنية والمذهبية بالإضافة إلى جملة الضغوط السياسية والنفسية لكبت الحريات العامة والحرمان من التعددية على مدي الثلاثون عاماً الماضية أسهمت في ازدياد التفاعل مع المتغير السياسي الذي حصل في العراق في ٢٠٠٣/٩/٤ للأعوام الأولى من الاحتلال لولا تدخل بعض العوامل الخارجية واستشراء الفساد المالي والإداري، والمهم هنا أن المكونات الأساسية لنسيج المجتمع العراقي وهم (العرب السنة والشيعة والأكراد والتركمان والأشوريون الصابئة

واليزيديون) مكونات طالما عاشوا متآخين على مدى العصور وقد نال كل منهم نصيبه من الإقصاء وتهميش الهوية الثقافية في زمن الحزب الواحد. والهوية الثقافية كما يعرفها(كلود فايريزيو) "هي خصائص تصرفات مجموعة بشرية متجانسة نسبياً تنعكس على طريقة العيش وسلم القيم وأساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية وأخيراً الإنتاج الثقافي والفني ووضوحها ورسوخها في الوجدان".

شكلت الأحزاب السياسية المنبثقة من هذه المكونات المختلفة النخبة السياسية الآن وهي مجموعة الأحزاب الكردية بأنواعها ما بين ليبرالية دينية وقومية وأبرزهم الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، ومجاميع الأحزاب العربية الشيعية منهم كالدعوة والمجلس الأعلى وبدر والتيار الصدري وأحزاب أخرى ترتبط بهذه الأحزاب بمسميات مختلفة وهي جميعها أحزاب دينية، والحزب الإسلامي للعرب السنة، ومجموعة الأحزاب العلمانية والوطنية كما تحب أن تسمى نفسها، المهم أن كثرة هذه التنظيمات الحزبية جعل لكل حزب أو منظمة صحيفة خاصة به، ففي كردستان ما يقارب خمسون صحيفة ناطقة باللغة الكردية إلا صحيفتين تصدران بالعربية وهما صحيفتي الاتحاد والتآخي. وأصدر الحزب الإسلامي مجموعة من الصحف منها (البصائر والساعة ودار السلام). وأصدر مؤتمر أهل العراق (صحيفة الاعتصام، وصحيفة المنبر والرافدين) عن هيئة علماء المسلمين ومجموعة صحف (كالعدالة وبدر) للمجلس الأعلى (والدعوة واشراقات الصدر، البينة، والعراق وبغداد والمؤتمر وطريق الشعب والمواطن والمنار وجريدة العهد والأمة العراقية والدستور وكل العراق) ومن الصحف الخاصة (الزمان والمشرق) وغيرها

عشرات الصحف الحزبية الأخرى بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي صدرت ولم تستطع الاستمرار بالصدور منذ ٢٠٠٣ حتى الآن. بعد أن حلت وزارة الإعلام وتشكيل هيئة الإعلام المستقلة أو شبكة الإعلام العراقي والسماح لأي كان إصدار صحيفة. وتملكت الحكومة حق إصدار صحيفة الصباح ومجلة الشبكة وقناة العراقية الفضائية، والصباح كصحيفة رسمية ناطقة باسم الحكومة لا الدولة لأن أصل القانون هو ما أصدره بريمر الحاكم المدني عام ٢٠٠٣ وليس هناك قانون عراقي مشروع في مجلس النواب ينظم العملية الإعلامية وإجازات العمل الصحفي والإعلامي عموماً، وحتى نقابة الصحفيين لا تملك الحق في ذلك وليس لها حتى إحصائيات بعدد الصحف التي تصدر في العراق اليوم حسب تصريح مؤيد اللامي نقيب الصحفيين العراقيين.

ولذلك عجزت الصحف الرسمية عن أن تكون – كما يجب- سلطة الشعب بمراقبة أداء الحكومة وطرح ومناقشة مشكلاته المستعصية. كما عجزت عن أن ترتقي بمستوى خطابها إلى أن تكون بمستوى الدولية سواء على مستوى مهنية كوادرها البشرية على الرغم من الإمكانيات المادية الهائلة المسخرة وذلك لارتباطها برئاسة مجلس الوزراء هرم السلطة التنفيذية وبذلك ما يحدد سياستها قطعاً وما يمكن أن يمليه عليها من شروط، ويرى المتتبع ذلك من تعاقب الحكومات الثلاث حكومة (إياد علاوي، إبراهيم الجعفري، نوري المالكي).

المشهد الإعلامي في العراق قبل وبعد إبريل ٢٠٠٣:

لم تعد وسائل قتل البشر وتدميرهم نفسياً وصحياً حكراً على تقنيات الأسلحة التي ترصد لها الدول ميزانيات مالية ضخمة طبقاً للدور والهدف الذي يخطط أن تلعبه، فتقنيات الاتصال والإعلام أضحت مستخدمة في الحروب الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية لإخضاع الدول التي تخالف نهجها وسياستها لهيمنتها ونفوذها، وكشفت أن نفقات الإعلام والاتصال في الحروب تعادل نفقات وسائل القتال الميدانية الفعلية مثل الدبابة والطائرة والمدفع. وهذا يقودنا إلى باب آخر وهو أن الدول أضحت تعي تأثير وسائل الإعلام والاتصال في كسب الرهان لصالحها في أوقات الأزمات والحروب.

ولأن الإعلام يشكل عصب الحياة في الوقت الحاضر، كانت الولايات المتحدة أول من أدرك هذه القدرة الخارقة لتدمير العقل العراقي وتلغيمه وحشوه بقيم ورؤى ومعتقدات تخدم مشروعها الاستعماري. وتم ذلك حتى قبل تدمير البنى التحتية العراقية التي حشدت لها حكومة الرئيس جورج بوش الابن كل تقنيات الأسلحة الحديثة من الآليات والمعدات القتالية من صواريخ ودبابات وطائرات، وجندت لها مرتزقة وجنود وعملاء دفعت لهم رواتب تقدر بمليارات الدولارات. ثم ما لبث أن لجأت لنهج تكريس سياسة تعميق الفوضى الإعلامية في العراق الذي وجدته المنفذ الفعلي لخلق إعلام طائفي تحريضي يستند إلى أسس فلسفة المحاصصة المذهبية والعرقية والدينية لتحقيق أهداف المشروع الاستعماري البعيد المدى الذي يتعلق ببناء عقلية عراقية من نوع يخالف البناء الفكري المعروف فيه.

والملاحظ في حروب الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وقبلها أفغانستان، أنه تم استثمار التقنيات الرقمية الحديثة في المجالين العسكري والإعلامي، ووظفت تكنولوجيا الاتصال والإعلام في التأثير في المتلقي وتدمير معنوياته من خلال حروب الأعصاب والحرب النفسية، ولم تستعمل أسلحة الذكاء الأمريكية عسكرياً لبسط الهيمنة على المدن العراقية وتدمير القطاعات المسلحة فحسب، بل استخدمت أيضاً كأداة للترهيب والحرب النفسية، وتم استثمارها لتدمير معنويات الجيش العراقي وإثارة الفزع والخوف عند المدنيين وترهيبهم بتقنياتها الفائقة القدرة وأصواتها العالية المدوية وأساليبها التدميرية الهائلة ولجوئها إلى الإفراط بالقسوة لتهديم البيوت والتجمعات البشرية بقصد تطبيق نظرية الرعب النفسي القائمة على فكرة "الصدمة والترويع" التي ابتدعتها الإدارة الأمريكية في احتلالها للعراق لتدمير الأعصاب.

وهكذا حول الإعلام العسكري الأمريكي صور الحرب إلى مشهد تقني يشبه كثيراً صور ألعاب الفيديو أو الكومبيوتر. ويتمثل مفهوم الرعب في كثافة وحجم القوة التدميرية صوتاً وإبادة جسدية. أما الصدمة فتتمثل في نتائج هذا الاستخدام، بحيث تتحول الأجواء إلى ما يربك العقل البشري من أفعال لم يكن يتوقعها أو شاهدها سابقاً من حيث القتل وحجم التدمير. وتترافق مع الأصوات المزعجة، وهي حالات اعتاد على معايشتها العراقيون بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وبالرغم مما لعبته الولايات المتحدة من هذه التدابير الإعلامية النفسية الهدامة إلى جانب اللجوء إلى الآلة العسكرية، فإن العقلية العراقية (الشعبية) ما لبث أن فعلت فعلها الدفاعي المؤثر في ردة فعل عنيفة ترتكز على أرضية صلبة من القناعة

والإرادة في المواجهة، إلى جانب أدوات وتقنيات إعلامية وعسكرية بسيطة بالمقارنة مع ما يمتلكه الجانب الأمريكي، فأصبحت مادة دسمة لدى وسائل الإعلام العالمية. والأكثر من هذا استخدامها لوسائل الإعلام بإطارها الشعبي، والذي حقق المفهوم الجديد القائل إن الإعلام بعد استخدامه لتقنياته الحديثة بات يعرف بـ"السلطة الخامسة" التي تكون مع الجمهور مباشرة بالصورة والكلمة، وبالصورة والصوت أيضاً من دون رتوش ومن دون تدخل حارس البوابة مثلما كان سائداً في إعلام "السلطة الرابعة" التقليدي، بشكل أثر كثيراً في سمعة الولايات المتحدة الأمريكية ودحض افتراءاتها وكشف حجم خسائرها وحقيقة قوتها. وساعد في تنوير العقلية العراقية بما تتدبر به القوى الغربية فسمي بـ"الإعلام المقاوم"، في إطار نظرية الفعل ورد الفعل الذي لم يكن متوقعاً وفق معطيات الواقع غير المتوازن بين أكبر دولة عظمى بالعالم وتنظيمات شعبية مسلحة وأفراد يجلسون خلف جهاز الحاسوب يوزعون صور التدمير للآلة العسكرية الأمريكية.

ومن طبيعة فعل أي احتلال في العالم، وعلى مر العصور، أن يقوم بإحداث تغييرات جوهرية في البيئة التي أصبحت تحت تصرفه. ويشمل ذلك (الأرض، الإنسان، أسلوب حياة الإنسان) وهو ما درج على فعله الاحتلال الأمريكي عقب دخوله العراق مطلع ٢٠٠٣، وكان من ضمن الأمور التي عمل على تغييرها جذرياً هو المشهد الإعلامي، فلم يبقي صحافة أو إعلام بالعراق ولاسيما أن الحاكم المدني للعراق بول بريمر قام بإصدار جملة قرارات لإلغاء بعض الوزارات والمؤسسات، ومنها وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة لها مثل "المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء العراقية وصحف الثورة والجمهورية والقادسية والعراق،

ومجلة ألف باء، إضافة إلى العشرات من المطبوعات والدوريات الإعلامية والثقافية، إلى جانب عشرات الصحف الأسبوعية"، ولم يكن غريباً أن قام بدعم إصدار صحف وإنشاء محطات إذاعية وفضائيات خضعت لخط الاحتلال والنهج الجديد الذي دأب على أن يكون عليه العراق الذي سمي بـ"العراق الجديد"، بينما هو في الحقيقة "العراق المستحدث وفق النهج الأمريكي الغربي". ومن أبرز ما قام به الاحتلال يمكن أن نحدده بالنقاط التالية:

١. التخريب الإعلامي:

إذا كان الفساد حالة شاذة، فإن الأمر الخطير هو القبول به والتعايش معه. ودائماً نجد أن مكامن الفساد والإفساد الغربي توجه نحو الثقافة العربية بهدف إشاعة الفلسفة الذرائعية البراجماتية مقابل الفلسفة العقلانية. والقصد من ذلك محو وجود الجانب المبدئي – القيمي لدى الإنسان، وتجاوز وجود مقياس موضوعي للتمييز بين الخير والشر، هذا التوجه لا يتحقق ما لم يكن هنالك تفوق على الصُعد الاقتصادية والعسكرية وكذلك الثقافية عند أصحابه مثل توجهات كهذه لفرض الغزو الثقافي وتبريره ومحاولة إلغاء الآخر وتهميشه.

وفي المحصلة النهائية توجه تهمة للعقل العربي بالعجز في مواكبة التطور والتحديث وكذلك في عجز المثقف العربي أيضاً عن الانفتاح والتواصل مع الآخرين. بهذا الإيجاز بدأت الحملة الفكرية الغربية، ولاسيما الأمريكية منها على وجه التحديد في استعمار العراق باعتباره قمة الهرم الأهم في المنطقة، ومن ثم النزول نحو المهم في بقية بلاد العرب ومن جاورها من الدول الأخرى. لقد استندت حملة بوش العسكرية إلى التمهيد

المعلوماتي في ما يتعلق بإحلال الموديل الأمريكي الجديد المسوغ لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي، وهي أهداف إعلامية مزعومة بالدرجة الأولى، وفي استخدام مفهوم الحرب النفسية ضد المواطن للتأثير فيه ومحاولة إماتة جذوة المواجهة والصمود عنده بالدرجة الثانية، ومحاولة إسباغ صفات سلبية للطرف المستهدف والتركيز على اعتبارها واقعاً حقيقياً بالدرجة الثالثة. ويأتي هذا التوجه مجسداً لفكرة جوبلز وزير دعاية هتلر عندما قال "أكذب وأكذب حتى يصدقني الناس"، ومثل هذا النهج طبعاً احتاج إلى أموال طائلة لشراء عقول الضعفاء من أتباع ما أطلق عليها بـ المعارضة العراقية خارج العراق وتسخيرها لصالح مشروعها وتسخير إمكانات التكنولوجيا الإعلامية والعسكرية كافة لفرض سياسة الأمر الواقع.

هذه السياسة تواصلت ضد العراق منذُ بداية فرض الحصار الاقتصادي في السادس من أغسطس عام١٩٩٠، حتى بدأ العدوان في التاسع عشر من مارس عام٢٠٠٣، مع ما أرادت من تطبيق نظرية التعايش مع الفساد ولو بالقوة، لكنها لم تنجح وخسرت كل شيء من سمعتها لأن جميع الأغطية التي كانت تستتر خلفها انكشفت عندما حلت بالمنطقة باحتلالها للعراق. احتل العراق في التاسع من أبريل٢٠٠٣، وكان للولايات المتحدة أن تتصرف. وكان من أوائل أهدافها التركيز على الجوانب الثقافية والفكرية. وأخذت تتبنى سياسة دعم مشاريع الصحافة ولإعلام عن طريق تقديم المنح المالية للجهات والأشخاص الذين دعموا حملتها ضد العراق. وأول من تلقى الدعم الأشخاص الذين كانوا في صف المعارضة خارج العراق، ومن سخريات القدر أن نسبة كبيرة منهم لم تكن لهم علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالصحافة، فأصبحوا رؤساء مجالس إدارات أو رؤساء

تحرير لقنوات فضائية أو لصحف أو وكالات أنباء أو مواقع إخبارية، في حين تراجعت أسماء إعلامية لامعة في ساحة الثقافة والإعلام ومعروفة على الصعيد الدولي إلى مستويات متدنية، إن لم تكن عملت تحت رحمة هذه الوجوه الجديدة. واعتبر هذا اختلالاً في مهنة الصحافة حتى أن اتحاد الصحفيين العرب سحب اعترافه بنقابة الصحفيين العراقيين لفترة من الزمن إلى أن تكشفت له الأمور، ومن ثم أعاد الوجوه الإعلامية السابقة لممارسة عملها النقابي، لكن هذا لم يغير من حالة المراقبة وصياغة القرارات وإدخال فقرات خطيرة في دستور العراق من شأنها أن تجعل الإعلام العراقي مواكباً للحملة الأمريكية ومعارضاً للتوجهات الوطنية العراقية، وحتى لو تمكن الأمريكان من النجاح في جوانب محاولاتهم، فإن عقبات كبيرة اعترضتهم ومن يسير بركبهم من السياسيين ممن تلقوا دعمها لإنشاء صحف وإذاعات وفضائيات ومواقع إخبارية.

٢. خطاب الإعلام المستحدث:

لا شك أن الإعلام مهنة تكاد تكون أكثر من باقي المهن الأخرى تأثيراً في نفسية الآخرين لكونها تتعامل مع حركة الإنسان وتفاعلاته، وتمنحه في لحظة ما الشهرة التي تعد رغبة الغالبية من الناس.

من هنا فإن براعة الأمريكان بهذا الجانب قديمة في دراسة النفسية الإنسانية، ولكنها مشروطة بدعم حملتهم العسكرية. وانطلاقاً من هذه المسألة هب الجميع للانخراط في ميدان الإعلام، وصدرت في الشهور الستة الأولى للاحتلال عام٢٠٠٣، بحدود ٢٠٠صحيفة وحوالي ٧٠محطة فضائية وإذاعية ومواقع إخبارية بعضها مسجل لدى نقابة الصحفيين العراقيين، وبعضها الآخر غير مرخص قانوناً، مستفيدة من الفوضى التي

دبت في ساحة العراق عامة، وتحديداً الإعلامية منها. ومن الملاحظ على الإذاعات أنها استخدمت نظام (إف إم) وهو الأسهل والأرخص من ناحية الإرسال والبث.

وبخصوص الصحف تحظى صحيفة (الصباح) الناطقة باسم الحكومة العراقية وتحظى بدعم مالي كبير من الاحتلال الأمريكي يتجاوز الـ(٣٠) صفحة، وتوزع حوالي (٢٠) ألف نسخة في اليوم الواحد، لكنها تطبع حوالي (٢٥) ألف نسخة، ولها نسخة الكترونية على شبكة الانترنت وتسير على نهج الفضائية العراقية، وهما تمثلان وجهين لعملة واحدة لكنهما أقل قرباً من القارئ والمشاهد العراقي لاعتماد الخط الحكومي الرسمي القريب من لغة الاحتلال الأمريكي والمبشر بعراق ديمقراطي جديد كما يحلو للبعض أن يعممه. واعتبر ذلك خطاباً إعلامياً يجسد قناعات الاحتلال والحكومات التي يدعمها. كما تتعرضان للمقاومة العراقية بالنقد وتسبغان عليها صفة الإرهاب، وتسميان بفصاحة لسان واضحة الوجود العسكري الأمريكي وغيره على أرض العراق بالقوات متعددة الجنسيات أو الصديقة وليس جيش احتلال طالما هو مكلف بمهمة (تحرير شعب العراق) من حكومة سابقة. وفي واقع الأمر أن هذه الوسائل الإعلامية المكتوبة منها أو المرئية والمسموعة، تمثل خطاب الأحزاب السياسية والتيارات المعارضة للنظام السياسي قبل الاحتلال، إذ واكبت مشروع الاحتلال منذ بدايته، وأصبحت جزءاً منه. ولعل من المراقبين والمختصين في الإعلام الدولي من انتقدوا ذلك الالتزام ووصفوا تلك الوسائل بالأدوات الناطقة بلسان الاحتلال، فلم يشهد لها أي تغيير في خطابها لفترة ما قبل الاحتلال عندما كانت في صفوف المعارضة.

٣. إلغاء وزارة الإعلام وتنمية الفوضى في العراق:

إن المؤشر الملموس لدى المتتبع لحركة الإعلام العراقي في حقبة الاحتلال توصل إلى قناعة تامة بأن الصحف والمواقع الالكترونية والقنوات والإذاعات الفضائية وجميع المطبوعات الحزبية والمرتبطة بالأحزاب التي جاءت من الخارج تحديداً تحاول كسب ود الاحتلال لأهداف تتعلق بامتيازات لصالح الحزب أو لصاحب الامتياز أو لديمومة مشروع التمويل للصحيفة أو القناة الفضائية الذي يجري عادة إما بنشر الإعلانات ذات الكلفة المالية العالية، أو باستلام شيكات مالية مجيرة باسم المؤسسة الإعلامية وغيرها. بينما يتوزع هذا الرقم (٢٠٠) وسيلة إعلامية في غالبيته على عدد الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة، فلكل حزب أو حركة أو تيار أو تجمع سياسي صحيفة على أقل تقدير، وكذلك فإن البعض من هذه الجهات السياسية يمتلك قنوات فضائية ومحطات فضائية. وفي هذا السياق تتجسد المقولة "أعطني صحيفة أعطك حزباً"، وكان من أولى خطوات الحاكم المدني الأمريكي المفوض بالصلاحيات التامة بول بريمر حل وزارة الإعلام في ٢٣ أبريل ٢٠٠٤، ما أفرز عدداً من الظواهر تجسدت بشكل أو بآخر في حالة الفوضى والانفلات الإعلامي الذي أصبح هو القاعدة وما غيره هو الاستثناء.

وفي كل دول العالم هناك قانون الإعلام الذي يتضمن التنظيم القانوني الخاص، إضافة إلى اللوائح التي تتعلق بوضع المهنيين وكيفية ممارستهم لنشاطاتهم من خلال المنظمات والاتحادات والجمعيات الخاصة بالعاملين في المؤسسات الإعلامية وأصحاب تلك المؤسسات، وكان العراق يخضع لها. لكنه مع حل وزارة الإعلام اختفت تلك الأنظمة القانونية،

واستشرت الفوضى الإعلامية في الساحة العراقية التي أصبحت إلى حد ما شبيهة بالفوضى الأمنية والسياسية. وإن كانت في حقيقة الأمر انعكاساً سلبياً لها. أما على المستوى المهني، فإن الجسد الصحافي العراقي لا يملك جهازاً تمثيلياً موحداً للصحافيين العراقيين، حيث دب الانشقاق في صفوف أهل المهنة إلى عدة تكتلات وتجمعات، ولاسيما في السنوات الأولى من الاحتلال حتى عام ٢٠٠٨، حيث نجحت بعض الأجندات الخارجية، ومنها الأمريكية والغربية والإيرانية، باستمالة الكثير من أصحاب الأقلام من الصحفيين والكتاب والمؤسسات الصحفية إليها، من خلال التمويل. ومع ذلك فلم يدم الأمر بعد أن انكشفت الأغطية عنهم، وضغط الجماهير على كل من يسير خلف الأجنبي، لكن هذا لا يعني أن الساحة العراقية أصبحت نقية تماماً، بل على العكس، فإنها لا تزال تحتضن الكثير من الألغام.

٤. الصراع بين الإعلام الاحتلالي والوطني:

كانت أول صحيفة عراقية صدرت في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق هي صحيفة (الساعة)، وهي صحيفة مستقلة وحيادية من حيث رؤيتها الإعلامية الوطنية للأحداث، والأهم أنها كانت تنتقد الاحتلال الأمريكي بشكل صريح، بل تهاجم بعنف كل من يسانده ويقف إلى جانبه. صدرت عن الحركة الوطنية العراقية الموحدة التي يرأسها رجل الدين الشيخ أحمد عبيد الكبيسي، لكنها أصبحت شبه متوقفة بعد ثلاث سنوات من صدورها المنتظم، بسبب سوء التمويل المالي لها، إضافة إلى المضايقات التي تتعرض لها مع بقية وسائل الإعلام العراقية، وبخاصة التي تتعارض مع خط الاحتلال أو السلطات الحكومية العراقية المتعددة التي تعاقبت على حكم العراق عقب التاسع من أبريل عام٢٠٠٣.

ومن حيث وسائل الإعلام ذات الحيادية التامة في رسالتها اليومية، تتربع على عرش وسائل الإعلام العراقية المقروءة والمسموعة حالياً صحيفة الزمان ولها نسخة الكترونية وفضائية الشرقية المستقلتان، ويصدرهما الإعلامي العراقي سعد البزاز، حيث تجد أن النبرة الإعلامية فيهما مكرسة لمناهضة الاحتلال، لكن بأسلوب إعلامي هادئ يتميز بالمهنية، وبالرغم من أنها تحاول قدر الإمكان أن تلتزم الخط الحيادي في محاولة منها لتجنب الصدام مع الحكومة والاحتلال الذي قد يصل إلى حد الاعتقال أو أكثر من ذلك، لكن ليس ذلك على حساب تجاهل الحقائق. ومع هذا فإن حكومة نوري المالكي أوقفت بث قناة الشرقية من مكتب بغداد في بداية عام٢٠٠٧، بحجة التحريض على الإرهاب إثر تنديدها، مع بقية وسائل الإعلام الدولية، بالطريقة الطائفية التي جرى فيها إعدام الرئيس الراحل صدام حسين. وكان قبلها بسنتين قد شهد إغلاق مكتب قناة الجزيرة ببغداد عقب معركة الفلوجة الأولى في أبريل عام٢٠٠٤، للحجة ذاتها، حين قامت حكومة أياد علاوي المؤقتة وقادة جيش الاحتلال الأمريكي باتهم الجزيرة بتشجيع العنف، لكونها كانت أبرز فضائية تتعقب الحدث في ابعد مكان من ساحة البلد بحثاً عن التفاصيل والصورة، وتتعامل بلغة حقائق إعلامية (مهنية) تقدمها في نشرات الأخبار على مدار الساعة يومياً للرأي العام الدولي.

ويذكر أن صحيفة الزمان تصدر بطبعات دولية، وتوزع في عدد من عواصم العالم أبرزها لندن. أما صحيفة (المشرق) المستقلة التي يصدرها نهرو عبد الكريم وتتجاوز أرقام توزيعها اليومي ببغداد (٣٠) ألف نسخة، بالرغم من الظروف الأمنية الاستثنائية، وهي أفضل صحيفة مقروءة بين

العراقيين من خلال حجم الطباعة والتوزيع، وهي حيادية على صعيد استعراض القضية الأمنية والسياسية العراقية بالرغم من كشفها جرائم الاحتلال لكن بطريقة إعلامية خفيفة. والمعروف أنها تضم ملاكاً إعلامياً متميزاً يمثل نسبة كبيرة من منتسبي وسائل الإعلام العراقية السابقة، مثل وكالة الأنباء العراقية وبقية الصحف الأخرى (الثورة والجمهورية والعراق والقادسية، ومجلة ألف باء، إضافة إلى إصدارات وزارة الثقافة والإعلام)، والذين يمتازون بالمهنية والكفاءة الصحافية العالية، ما عدا بعض كتاب الأعمدة الصحافية فيها، فإن لهم حرية مطلقة في نقد الحكومة العراقية والاحتلال. وهنا يجب التنويه إلى أن الرسم الكاريكاتوري مع الأعمدة الصحافية، ولاسيما عمود الكاتب حميد عبدالله "قصة المشرق الإخبارية" وآخرين، على الطريقة نفسها في كل من صحيفتي (المشرق والزمان)، هما التعليق الكاريكاتوري الهادف نفسه بعنوان (كاريكاتور) الذي تقدمه نخبة من الفنانين العراقيين أبرزهم ماجد ياسين وسعد خليفة وزهير محمد رشيد، إضافة إلى الفنان الراحل وليد حسن جعاز، الذي اغتالته الميليشيات المسلحة بسبب نقده اللاذع لسياسة الحكومة والاحتلال من خلال برنامج أسبوعي تقدمه قناة الشرقية.

ولعل هذه التعليقات الفنية ضمن إطارها الفكاهي أعطت لكل الوسائل الإعلامية دعماً وقبولاً لدى الشارع العراقي المتلهف لنقل معاناته المتأزمة إلى الرأي العام. وإلى جانب هذا، توجد وسائل إعلام لا تقل مناهضة للحكومة والوجود الأجنبي، وإن كانت بمستوى أقل من ناحية الانتشار والتأثير بسبب انعدام الدعم المالي لها مثل صحيفة (راية العرب) الناطقة بلسان التيار القومي العراقي الذي يتزعمه وزير الخارجية العراقي الأسبق

الراحل صبحي عبد الحميد، وأصبحت منذ أكثر من سنة تصدر أسبوعياً بسبب إمكانات التمويل المحدودة، حيث يرأس تحريرها الأكاديمي المعروف وميض عمر نظمي، وكذلك صحيفة الزوراء الصادرة عن نقابة الصحفيين العراقيين، والتي تعد أقدم صحيفة عراقية يعود تأسيسها إلى ١٥يونيوعام١٨٦٩(*)، فيما تتمسك وسائل إعلام أخرى بموقف أكثر صلابة حيال الحكومة والاحتلال منذ البداية وحتى الآن، ومن أبزها صحيفة (البصائر) وإذاعة أم القرى، وتصدرهما هيئة علماء المسلمين التي يتزعمها الشيخ العلامة حارث الضاري، وكان لهما أسلوبهما الخاص المميز في اتخاذ المواقف الصلبة والناقدة بلغة شديدة اللهجة لمجريات الأحداث المتعلقة بسلوكيات جيش الاحتلال الأمريكي حتى أصبحت هاتان المؤسستان الإعلاميتان في برنامج متابعة دقيقة من لدن الأجهزة الحكومية العراقية والجانب الأمريكي.

وإلى جانب هذه الباقة الإعلامية، توجد فضائية بغداد وصحيفة (دار السلام) ويصدرهما الحزب الإسلامي العراقي. ومن اللافت للنظر إذا كان الحزب الإسلامي يعد أحد الأحزاب السياسية التي اشتركت في مجلس الحكم وقد فقد شعبيته جراء ذلك، فإن قناة بغداد ودار السلام تعدان من وسائل الإعلام المناهضة للاحتلال، وتتابعان بدقة كل سلبياته، وتمتلكان كادراً إعلامياً يتعامل بلغة خطاب وطني قريبة من نبض الشارع العراقي،

(*) أقدم صحيفة عراقية صدرت في ١٥يونيو١٨٦٩، في بغداد على يد مؤسسها الوالي العثماني مدحت باشا الذي جلب لها مطبعة من باريس عام ١٨٦٩ أسماها بمطبعة (الولاية). والجريدة صممت لعمل واحد، صدرت ومنذ عددها الأول باللغتين العربية والتركية وبالحجم المتوسط، بثماني صفحات، ثم بأربع صفحات، حتى عام١٩٠٨. وكان أول رئيس تحرير لها هو أحمد مدحت أفندي. وتوقفت الزوراء عن الصدور لسنين طوال ثم عادت للصدور في تسعينات القرن العشرين عن نقابة الصدور واستمرت حتى وقتنا الحالي.

لكنهما متهمتان إلى حد ما من قبل بعض الأحزاب الأخرى بإثارة الطائفية حالها حال بقية الصحف والقنوات التي تصدرها أحزاب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وتيارات مثل قنوات وإذاعات (الفرات والفيحاء والمسار وبلادي والمؤتمر)، وصحف مثل (البينة والمؤتمر والبينة الجديدة والمواطن). وهناك صحف أخرى تترصد مساوئ الحكومة، ومنها صحيفة (السيادة العراقية) التي يصدرها زعيم التجمع الجمهوري في العراق سعد الجنابي، ووصف شهاب التميمي نقيب الصحفيين العراقيين الأسبق، والذي اغتالته ميليشيات مسلحة مطلع شهر مارس٢٠٠٨، في نقده للواقع الإعلامي والصحفي بـ(الفوضى الصحافية)، بقوله:"إن الساحة العراقية تمر باختناق إعلامي فوضوي منذ بداية الاحتلال غالبيته يمثل مزاجاً حزبياً يتسم بالنفاق السياسي"، وأشار إلى أن مثل هذا الكم الهائل من الصحف والفضائيات "ربما شجع على شحن الأوضاع الطائفية والمذهبية، لأن الموجود في أغلبه ليس إعلاماً بل سياسة بحتة، وأنا لا أشم رائحة صحافية في غالبية وسائل الإعلام الموجودة حالياً".

وينظر الشارع العراقي إلى الصحف الموالية للاحتلال نظرة غير محببة تحديداً، ومن أبرز هذه الصحف (العراق اليوم) الأسبوعية التي اتسمت بنشر القرارات التي يصدرها بريمر وكذلك الحكومة العراقية المؤقتة، والتعريف بالمفاهيم والأفكار التي تثيرها قضية إعادة أعمار العراق، وتمول من قبل السفارة الأمريكية ببغداد، وصحف سياسية أخرى مثل (المدى) التي يديرها فخري كريم، وصحيفة (البشارة) التي تحولت إلى اسم آخر هو (الأنباء) التي يديرها نجم عبدالله، وصحيفة (المؤتمر الوطني) التي يديرها أحمد الجلبي، وصحيفة (نداء المستقبل) التابعة لحركة الوفاق

الوطني بقيادة أياد علاوي، وصحيفة (الاتحاد) وفضائية الحرة التابعتين لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني، وصحيفة (التآخي) التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. إضافة إلى صحف عدة أخرى بالتوجه ذاته. كما برزت بعض الصحف الأخرى ولكن بخط سياسي خاص يتعلق بسياسة التيار أو الحزب مثل صحيفة (النهضة) التابعة لتجمع المستقلين الديمقراطيين بزعامة عدنان الباجه جي، وصحيفة (الطليعة) الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي الناصري، وصحيفة الطيف المنداي (نيشا) صدى السريان.

أما الصحف الدينية، فيمكن ذكر صحيفة الحوزة، وتهتم بأنشطة الحوزة الشيعية وفتاواهم الدينية، ومجلة (الفتوى) التي تمثل المذهب السني وتصدر شهرياً، ومجلة (الكوثر) وهي نصف شهرية تبرز نشاطات الشيعة وشؤونهم. إلى جانب صحف (البصائر)التي ورد ذكرها وصحف أخرى (أنصار الحوزة والدعوة والبيان والمجلس والبينة وقمر بني هاشم والكوفة وصوت الجمعة والوفاق الإسلامي)، فضلاً عن عناوين عديدة أخرى يمكن الرجوع لها في ببليوغرافيا الصحافة الجديدة. ومن الصحف الفكاهية الساخرة التي كانت تصدر خارج العراق وهي ذات طابع تجاري، فتشمل على صحف (حبزبوز)، حيث اشتقت الاسم والأسلوب من الصحيفة الهزلية العراقية القديمة حبزبوز والصحاف والرصيف وجحا.

ومن الصحف الفنية الأخرى صحيفة (الكره وعدسة الفن والعالم الرياضي والرياضي الجديد والسفير الرياضي وعيون الفن)، وتؤكد مصادر نقابة الصحافيين العراقيين أن ثلث المنتج الإعلامي تلاشى بمرور الزمن بسبب كلفة التمويل الباهظة، هذا إلى جانب أن الصحافة حرفة معقدة

لا يمكن للطارئين أن يواصلوا مشوارهم معها لفترة طويلة وحتى ولو امتلكوا المال اللازم لاستمرارها، فالصحيفة أو الإذاعة أو الفضائية أو الموقع الإلكتروني، تعد مشروعاً ضخماً من غير المعقول أن يتواصل العمل به تحت قيادة شخص لا يملك مؤهلات التواصل وعشق المهنة. وفي عراق ما بعد الاحتلال، تبوأ العشرات من الناس ممن لا يملكون أدنى مستويات التعليم ولا حتى أبسط خبرة إعلامية، رئاسة تحرير صحف التي أصدرت أعداداً بصفحات متعددة وبإخراجية متواضعة للغاية، ولكن بنوعية ورق مصقول ومرغوب لا تملكه العديد من الصحف الدولية المشهورة، واستمرت لشهرين أو زد عليها لأسابيع، وتوقفت بالنهاية بالرغم من وجود رأس المال الذي يكفي لاستمرارية المشروع لسنين طوال. ولكن العلة هنا تكمن في أن صاحب الامتياز أو رئيس التحرير الذي لا يعرف موقع نقابة الصحفيين، هو شخص طارئ على مهنة البحث عن المتاعب، ومن بين من تولى رئاسة تحرير صحيفة في هذه الفترة من كان بقالاً أو صاحب معرض لبيع السيارات أو علوة لبيع السمك. وعلى سبيل المثال تولي رئاسة تحرير صحيفة (البشارة) شخص يعمل ميكانيكي في ورشة تصليح السيارات قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

وكذلك الحال بالنسبة إلى صحيفة (الوجه الديمقراطي الجديد)، التي صدرت عقب الاحتلال واستمرت لستة أشهر تقريباً، ثم تلاشت وانقرضت، فتولى رئاسة تحريرها شخص يعمل في علوة لبيع السمك، فالصحافة جزء من التاريخ أو هي مادته الأساسية ينبغي لها أن تدون ذلك التعثر الذي لحق بها فترة غياب القانون. نعم، قد تبدو للبعض بأنها مهنة سهلة، ولكنها أكثر تعقيداً من أية مهنة أخرى، فالبعض يشبهها بلعبة كرة القدم حيث أن أي

شخص بإمكانه أن يركل الكرة ويمارس اللعبة، ولكن من الصعوبة بمكان أن يكون محترفاً ويسمى لاعباً في الملعب عندما تزف ساعة الحقيقة التي تعادل تسجيل الهدف في المرمى.

وتقول نقابة الصحفيين العراقيين إنه إلى جانب مئات الامتيازات التي تم تسجيلها بالنقابة منحت لإعلاميين وصحافيين وشخصيات متعددة الكثير منها لم يسجل تاريخه أية علاقة له بالمعترك الإعلامي بإصدار صحف وإذاعات وقنوات فضائية ومواقع الكترونية، فإن أرقاماً فلكية جرى تسجيلها واعتمادها لدينا في مجال الصحافة الإلكترونية، وهي أيضاً مقسمة بين الصحافة الوطنية والحزبية والحيادية والموالية.

٥. قرارات تغيير هيكلية الإعلام العراقي:

لا شك في أن تنظيم عمل وسائل الإعلام والاتصال في أطرها القانونية وبما يتاح لها من حرية التعبير، يعد من أبرز السمات اللازمة لتحديد هوية ومنهج أي نظام سياسي دولي ديمقراطي، ولاسيما إذا كان المسعى الحقيقي إلى بناء مجتمع مدني متحضر مواكباً لحركة النظام السياسي وأهدافه وتطلعاته، وذلك من خلال توفير فضاء إعلامي واتصالي حر ومستقل وفعال يمتلك جميع أدوات التقدم اللازمة وفق ثنائية الإعلام والديمقراطية. لكن ليس من المنطق أن تؤمن المجتمعات المستقلة بلادها التي تصل إلى القرن تقريباً بدعوى مصاحبة النهوض بالواقع الإعلامي والفكري بالاحتلال العسكري الأجنبي. ومن هنا يطرح التساؤل الوارد ألم يأتي غزو العراق واستهداف مؤسساته بالتدمير كمسوغ حقيقي لتكريس الاحتلال بحجة القضاء على الدكتاتورية، ومن ثم منح الشعب العراقي

هامش الحرية المفقود في الصحافة، وحرية الرأي والعيش في كنف فضاء الديمقراطية الذي تتكفل الولايات المتحدة بمنحه للعراقيين؟.

أن أهم مظاهر أي توجه لتنظيم قطاعي الاتصال والإعلام تكمن في توفير المناخ الفكري والثقافي والسياسي الملائم عبر دعم وتشجيع سياسة اتصالية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع، وخصوصيات النظام السياسي، وأخلاقيات المهنة، فأداء الإعلام في أي دولة يتحدد بمستوى التقاء مجموعة من العوامل والضوابط والأهداف المترابطة من الأرضية الفكرية والسياسية إلى الإطار التنظيمي والتشريعي الذي فيه يترعرع الإعلام ويؤدي رسالته المنشودة. من هنا يمكن اعتبار الديباجة والقسم الأول من القانون التأسيسي لهيئة الإعلام العراقي للاتصالات والإعلام جواباً يفسر سبب إنشائها في هذا الوقت.

وهناك جملة من العوامل التي يبتغي من ورائها الاحتلال والحكومة العراقية تحقيق المكاسب التي تبرز ديمقراطية الوضع الراهن، ولكن السؤال يتكرر: هل إصدار القوانين المتعلقة بتنظيم الإعلام ووسائل الاتصال يكفي للحكم بنجاح التجربة الشمولية من عدمها؟ صحيح أن الإعلام يمثل جانباً مهماً من حياة المجتمع، ولكنه يبقى تابعاً لخطوات النظام السياسي وتطبيقاته العملية على الأصعدة الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والسياسية كافة. لقد عمدت الولايات المتحدة إلى إلغاء معالم الإعلام العراقي السابق، عندما أصدر الحاكم المدني بول بريمر القرار رقم (٦) في بداية يونيو عام٢٠٠٣، القاضي بتأسيس شبكة الإعلام العراقي

كهيئة وقتية انتقالية بدلاً عن وزارة الإعلام المنحلة(*)، وفي الوقت نفسه تقريباً عقد مؤتمر فينا الخاص بمستقبل الإعلام العراقي الذي توصل إلى صياغة لائحة لتنظيم الإعلام العراقي وعنه انبثقت فكرة الهيكلية الجديدة للإعلام من خلال صياغة مشروعي القانونين رقمي (٦٥ و ٦٦) الصادرين في شهر مارس٢٠٠٤، لتوفير الأرضية القانونية المناسبة لتنظيم الإعلام العراقي. وجاء في ديباجة القانون رقم (٦٥) الخاص بتأسيس الهيئة العراقية للاتصالات والإعلام أنه يمثل:

أ. تحقيق التنمية الديمقراطية الحديثة عبر توفير المناخ الإعلامي الحر بين مكونات الشعب العراقي، والعمل على إنجاح تجربة الانتخابات التي تشهد جدلاً ومراهنات سياسية بين أن تنجح أو تفشل، وبالتالي فإن الإعلام سيلعب دوراً مهماً في إنجاز المهمة المطلوبة منه.

ب. أهمية الإعلام ووسائل الاتصال في حماية السلامة العامة ومصلحة المستهلك، وهذا بدوره سيشكل دعامة أساسية لحماية الحريات العامة.

ت. الحفاظ على المبادئ العامة المتعلقة بحرية التعبير والصحافة كما جرى التأكيد عليها في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية والوثائق الأخرى. أن من بين أهم دوافع تأسيس الهيئة هو إيجاد سلطة تشريعية تستطيع سن النظم التي تشجع على تأمين التقنيات والخدمات الحديثة للمستهلك، وهي حاجة ضرورية للحصول على بنية تحتية حديثة للاتصالات، ذلك أنه من الأهداف الرئيسية لنظام الاتصالات الوطني إتاحة الخدمات لجميع المواطنين وبأسعار مقبولة.

(*) تم إلغاء وزارتي الإعلام العراقية والأوقاف واستحداث وزارة لحقوق الإنسان في التشكيلة الوزارية التي أعلنت في الأول من سبتمبر٢٠٠٣.

وقد جاء إنشاء الهيئة أيضاً كضرورة ملحة لتوسيع وإيجاد كفاءات مهنية في صنع الأخبار والإعلام، وذلك من أجل تأمين حوار عام في العراق. وفي ما يتعلق بالقسم الأول من القرار رقم (٦٥) ضمن أهداف الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام، ورد سعي الهيئة إلى تشجيع التعددية والتنافس بين موفري خدمات الاتصال والإعلام في العراق، وهو ما سيساعد على تأسيس مجتمع مطلع ومتنوع الثقافات مستفيداً من تنوع الأسعار والفائدة.

آفاق التعددية الإعلامية وحرية الصحافة في العراق:

على الرغم من التراث الصحفي العراقي العريق وما ميزه بارتباطه بالحركة المجتمعية وحرية من الأحداث ومتغيراتها ومطالبة بالحقوق والحريات العامة والخاصة كراصد ومعبر عن طموحات الشعب العراقي عبر تاريخها وعلى مدى المتغير النسبي للتعددية الإعلامية والحرية الصحفية. أما بالنسبة للتنوع القومي والاثني و الديني والمذهبي المكون لنسيج المجتمع العراقي والتي من شأنه أن يغني الحركة التطورية المجتمعية في ظل التحديث كعنصر أساسي لتقبل الأفكار الحديثة في حركته التطورية وتفاعله مع المجتمع العالمي للإسهام في بناء الحضارة الإنسانية وبالرغم من حجم المتغير السياسي الذي استمر خلال حقبة (٣٥) سنة الماضية وبداية تأسيس العراق الجديد بالمفاهيم الجديدة المتمثلة بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وهي مفاهيم معاصرة جديرة بالاحترام والتقدير والتبني ولكن ليس كما حصل في العراق واستوردت هذه القيم حيث حاول الاحتلال زرعها في أرض لم تهيئ لمثل هذه المفاهيم والأعراف كسياسة دولة تنظم العلاقات بين المكونات الأساسية المتناقضة

أصلاً (فكرياً وعقائدياً) سيما وأن تاريخ هذه القوى كمعارضة للسلطة السابقة اعتادت ثقافة رفض الآخر (فإن لم تكن معي فأنت عدوي) وهو يتناقض قطعاً مع المفهوم الجديد الذي يعتمد أصلاً على قبول الآخر أياً كان خلافي الفكري والعقائدي معه، سيما وإنها مرحلة التأسيس لمثل هذه المبادئ إلا أنها تبقى الخطوة الأولى وعلى الرغم من أنها يجب أن تجني ثمارها سواء على مستوى تأسيس دولة المؤسسات الديمقراطية أو على مستوى الحرية الشخصية وتبني الآراء وما ينتج عنه من منتج ثقافي أو إعلامي معبر عن طبيعة علاقات اجتماعية خاصة وموروث تشكل في جملتها طبيعة الهوية الثانوية للمكون القومي أو الأثني أو المذهبي.

فضلاً عن هشاشة طبيعة النظام السياسي القائم أولا في ظل الاحتلال الجاثم على القرار والسيادة الصورية الممنوحة على القرار السياسي والاقتصادي والإمساك بزمام الملف الأمني المتعثر أصلاً بالعمليات الإرهابية باختلاف أسبابها وعدم القدرة على التنسيق مع قوى المعارضة للاحتلال سواء داخل العملية السياسية أو خارجها .

وعلى الرغم من الكم الكبير من الصحف الذي تصدر يومياً وأسبوعياً وشهرياً وعلى اختلاف أنواعها رسمية وحزبية وخاصة حسب مملوكيتها وطبيعتها عامة ومتخصصة والسؤال المهم هنا: مدى مشاركتها وفعاليتها كوسيلة اتصال ضمن ثنائيتي الإعلام والتنمية والإعلام وديمقراطية الاتصال كأطر عامة لتحديد فعالية الصحافة كمنتج إعلامي ثقافي. ذات تأثير خاص وفعال في أحداث التأثير المطلوب لدى الجمهور في إلغاء أو تعديل سلوك ما أو تأصيل آخر حسب ما تقتضيه منظومة القيم المعتمدة في المجتمع، وإمكانياتها المهنية في تشكيل الصورة والنهضة لرسم ملامح

الصورة المشرقة للعراق والعراقيين ضمن أولويات خطابها دولياً وللحديث عن دور الصحافة العراقية والتي هيئت لها كل هذه المساحة من الحرية في الامتلاك والتعبير، برغم الظروف السياسية الغير مستقرة لطبيعة النظام – ديمقراطية المحاصصة– وما يشوبها من تردي في الوضع الأمني والخدمي بالإضافة إلى طبيعة الأحزاب المشكّلة للطبقة الحاكمة. فأنحسر دور الصحافة تحت هذه الظروف على كثرة عددها بضيق خطابها ومحدوديته وعلى اختلاف توجهاتها، فالحكومية ملتزمة بخطاب الحكومة في تبرير عجزها عن توفير الخدمات وانجاز مشاريع التنمية متشبثة بالأعمال الإرهابية وتركة النظام السابق الثقيلة، وذلك لأن هذه الصحف مثل (الصباح) ممولة من الدولة فحتماً يتحدد خطابها ضمن سياسة الحكومة لهذه المرحلة، وذلك لعدم وجود قانون مشرع من مجلس النواب لتنظيم العملية الإعلامية. فارتبطت إدارياً بمجلس الوزراء. مستفيدة من ذلك مما تبقى من البنى التحتية الإعلامية والتي لم تُدمّر كالمطابع وبعض أبنية الصحف السابقة بالإضافة إلى الإعلانات الخاصة بالوزارات ومؤسساتها الحكومية واحتكارها، كما أن التطور الحاصل في وسائل الإعلام الأخرى كالإنترنت ودخول البث الفضائي والذي كان ممنوعاً في العراق لغاية ٢٠٠٣ وتنوع مصادر المعلومات فقد فضح أحادية وجهة النظر لهذه الصحف ومحاولة إخفاءها للحقائق الكارثية التي تعصف بالمجتمع العراقي مما حد من درجة مصداقيتها لدى القارئ.

أما الصحف الحزبية والتي انشغلت منذ نشأتها وعلى اختلاف توجهات أحزابها دينية أو علمانية أو قومية. انشغلت بالترويج لأيديولوجيات وأفكار أحزابها في محاولة للتأكيد على طبيعة الهويات الثانوية الفرعية

متناسيةً هوية المواطنة والانتماء للوطن الواحد وهي بذلك تدعو إلى تفتيت هوية الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي متناسية بذلك دورها والتزاماتها المهنية والأخلاقية كسلطات حرة وأدوات فعالة في إحداث التنمية المطلوبة لمجتمع تعصف به الأزمات .

وقد حملت بمحدودية خطابها الطائفي أو العرقي أو القومي أحد أهم أسباب فشلها كوسيلة إعلامية سواء على مستوى الانتشار أو إحداث التأثير المطلوب ناهيك عن إمكانيتها البشرية في تشكيل الصورة الذهنية المشرقة للتعبير عن الصورة القومية وإمكانية استخدامها كصورة إعلامية يمكن أن تخاطب بها عبر الحدود الجغرافية الثقافات الأخرى لقصورها في إمكانية التفاعل أصلا مع الثقافات الأخرى. وهكذا بالنسبة للصحف الخاصة وأن وجدت بعض الاستثناءات في صحيفة أو صحيفتين كالزمان والمشرق فأغلب الصحف الخاصة والمملوكة لرجال أعمال أو تجار غالباً ما يكون الهدف من وراء إصدارها الربح المادي فهي بالتأكيد لم يكن ضمن سياستها المشاركة في التنمية المفترضة أصلاً.

وفي ضوء ما سبق أعلاه يرى المؤلف انه على الرغم من التحولات الكبيرة التي عصفت بالمجتمع العراقي عبر تاريخه الإعلامي وما ميز الصحافة بالعراق بالتعددية الإعلامية وحرية الصحافة التي مرت بفترات مختلفة فمن حرية نسبية إلى تقيد لتلك الحرية ليصل إلى التعطيل أو الإلغاء. وبالرغم من التحول الجذري بعد ٢٠٠٣ للنظام السياسي في العراق من الدكتاتوري إلى الديمقراطي وفتح الحريات الإعلامية على مصراعيها فكانت هناك أكثر ١٥٠صحيفة ومجلة تصدر في بغداد وحدها ومثل هذا العدد في المحافظات الأخرى. إلا إنها تواجه من المعضلات والمشاكل ما

يعطل فاعليتها كأداة ووسيلة إعلامية مؤثرة، فحجم المشكل الأمني والتهديد الفعلي الذي يهدد حياة العاملين بالصحافة على اختلاف توجهاتهم مازال الأخطر في العالم حسب بيانات المراكز والمراصد الصحفية العالمية.

ويمكن أن نستنتج مما تقدم بأن الصحف العراقية بعد ٢٠٠٣ وإن كثر عددها إلى ما يربو المائة صحيفة ومجلة في بغداد ومثلها في المحافظات الأخرى. وعلى اختلاف أنواعها رسمية وحزبية وخاصة وبمختلف توجهاتها عامة ومتخصصة، فشلت في لعب دورها المفترض كوسيلة إعلامية مؤثرة في المشاركة في التنمية البشرية والمفترضة، لطبيعة النظام السياسي والمشكلات المترتبة على طبيعته (المحاصصة) وتردي الوضع الأمني بوجود الاحتلال، ولا نغفل طبيعة توجه الصحف وسياساتها التي تخدم أجندات خاصة حكومية كانت أم حزبية ضيقة طائفية أو قومية، والتي استفادت هي وحدها من الديمقراطية في حرية التملك والتعددية وحرية الصحافة دون أن تشارك أو تسهم في تأصيل المفهوم الحديث على مجتمع حديث العهد بها ومكونات سياسية لم تألف التعامل به كأحد أبجديات العمل السياسي المعاصر.

كما إنها عجزت على الرغم من تضاعف عدد العاملين في المجال الإعلامي من أن توفر الكوادر الصحفية المدربة مهنياً والمهيأة لسبل الخطاب الإعلامي دولياً.

احتكار الإعلام في العراق:

مع دخول العراق مرحلة التحول الديمقراطي، وبعد فترة من الإعلام المركزي الموجه والخاضع لسيطرة وسطوة الدولة والحزب الواحد،

أدركت الأحزاب والشخصيات السياسية والمثقفين وحتى التجار. أهمية الإعلام في أجواء الانفتاح والتعددية السياسية والديمقراطية، فلجأت إلى إنشاء وسائل إعلامية متعددة للتأثير في الجمهور العراقي المتلقي والمتعطش للحرية والتنوع، فطالعتنا في بغداد وحدها أكثر من ١٥٠ صحيفة دفعة واحدة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، تراوحت بين شبه حكومية وغير حكومية وخاصة، وأكثر من عشر فضائيات، في حينها، إضافة لعدد كبير من الإذاعات المحلية.

إن اعتماد الكيانات السياسية على الإعلام بأشكاله كافة لتسويق مرشحيها وصناعة توجهات جمهورها وناخبيها، يصبح وفقا لهذا المعنى (الوسيلة) التي تتوسط ما بين الجماعات والأحزاب السياسية من جهة والمواطنين - الناخبين من جهة أخرى. وهنا يتميز الدور الذي تؤديه وسائله في الحياة السياسية والعامة وفي الانتخابات والذي ينبع من طبيعة ووظيفة هذه الوسائل. في الإخبار والشرح المفصل والتحليل المنطقي والتفسير الواقعي والمبادرة الجادة والرقابة الفعالة دون انحياز.

ولا شك أن سبب الاهتمام السياسي يعود إلى أن وسائل الإعلام مؤثرة بشكل مباشر وسريع في الجماهير سلباً أو إيجاباً حسب دورها، حيث يقوم الإعلام بخمس وظائف رئيسية هي:

١. الوظيفة الإخبارية.

٢. التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات.

٣. زيادة الثقافة والمعلومات.

٤. تنمية العلاقات الإنسانية وزيادة التماسك الاجتماعي.

٥. الترفيه والدعاية والإعلان.

لكن، التوظيف السياسي للوسائل الإعلامية في الآونة الأخيرة بصورة أبعدها عن الواقعية وطبعها بشكل فاضح ومكشوف بالانحياز وافقدها الحيادية وأدى إلى تراجع دورها ووظيفتها الأساسية، جعل سمة العزوف عنها وعن قراءتها أو مشاهدتها الصفة الغالبة على معظم جمهورها ومتابعيها، وبالتالي قد تنقطع (الوسيلة) التي تتوسط بين المواطن والكيانات السياسية وهو الاتجاه الأكثر ترشيحاً في توصيف الواقع الإعلامي الحالي، ما قد يعيدنا إلى حلقة الإعلام المركزي بشكل يفقد العملية الديمقراطية السلسلة الأهم التي تمد جسور التواصل المتينة والاهتمام المتزايد والجذاب وآليات وبوصلة التغيير التي يقودها المواطن في مرحلة الانتخابات عبر صناديق الاقتراع أو ينشدها من خلال الانعكاسات التي تترجم مطالبه وتطلعاته في المراحل الأخرى أو حتى الرقابة التي قد تشكلها الوسائل الإعلامية ذاتها عبر تغطيتها المباشرة وغير المباشرة. والتي تغني مجاله وتخرجه من دائرة المركزي الموحد إلى الثري المتنوع.

إن غياب المعارضة البرلمانية الجادة وانكفاء وضعف القوى السياسية غير المشاركة في البرلمان وعزوف الوسائل الإعلامية المتواجدة عن تغطية نشاطاتها وفعالياتها، قد يكون السبب الحقيقي وراء تردي الأداء الإعلامي في تغطية الأحداث ومعاناة المواطن بموضوعية، وانحيازه الواضح لتجميل صورة الأوضاع والقفز فوق الحقائق والتغاضي عن تلك المعاناة في مجال غياب الخدمات وتعثرها، وملفات الفساد وأخطاء

الوزارات وتقصيرها الواضح في أداء مهامها.أو اتجاه وسائل إعلامية أخرى إلى خلق المبررات غير الموضوعية وتناول القضايا بصورة بعيدة عن العلمية والخلق والمهنية في التعاطي مع القضايا السياسية والعامة ما يخفي وراءه معاداة حقيقية للعملية السياسية وللمصلحة الوطنية العليا، وبالتالي سقوط هذه الوسائل أمام جمهورها وابتعادها عن أهدافها في مقابل بقاء وسيادة اتجاه إعلامي، يجامل السياسة الرسمية ويتقرب إليها ويتجنب مقاطعتها بحثاً عن المزايا والمغريات، ووسط احتكار واضح لا تخطاه عين المتتبع أو المتلقي على حد سواء.

الفصل الثالث

الصحافة الالكترونية في العراق

تمهيد:

أدت التحولات الجذرية التي شهدها المجال الإعلامي العراقي بعد أحداث التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ إلى اتساع مساحة خدمة الانترنت سواء ما تعلق منها باستخدامات الجمهور أو استفادة الجهات الإعلامية وغير الإعلامية، ذلك أن هذه الخدمة التي عرفها العراق أواخر التسعينيات من القرن المنصرم لم تكن متاحة بشكل يمكن الاستفادة من طاقتها الكبيرة، إذ قيدت بمجموعة من الاشتراطات التي فرضتها السلطات آنذاك بذرائع أمنية وأخلاقية، الأمر الذي جعل استخداماتها محدودة ومقتصرة على جهات بعينها، وأماكن توافرها محددة ومعلومة للجهات الرقابية. وعليه فان المدة التي أعقبت تغير النظام السياسي في العراق تعد التاريخ الفعلي لتوفر خدمة الانترنت على نطاق واسع.

لقد أتاح الانفتاح الإعلامي للمؤسسات الإعلامية والدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد فرصة تأسيس مواقع الكترونية على الشبكة للإفادة من مجموعة الخصائص التي تتسم بها الشبكة والقدرات الفائقة للحاسوب، وإمكانية توظيف هذه القدرات في عمليات التنمية بمختلف أشكالها، فضلاً عما يعنيه ذلك في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها المجال الاتصالي.

ومع قصر المدة الزمنية التي أتيحت بها خدمة الانترنت، إلا أن المواقع الالكترونية العراقية قد شهدت نمواً متسعاً، وتنوعت أشكالها

ومضامينها واهتماماتها، الأمر الذي جعلنا إزاء المئات من تلك المواقع التي يتعذر إحصاؤها على المتصدين لدراستها، فلازالت حدود النمو في هذا المجال غير معروفة حتى للجهات الحكومية المعنية بهذا النمط الاتصالي.

وقد انطوت تلك المواقع على ما سمي بالصحف الالكترونية على اختلاف أنواعها، ممثلة بذلك تجربة عراقية جديدة في هذا المجال، إذ لم تعرف الحركة الإعلامية المحلية هذا النمط الاتصالي من قبل سوى محاولات مبتدئة خارج العراق مارستها جهات سياسية معارضة للنظام السابق.

وانطلاقاً من أهمية الصحافة الالكترونية بوصفها وسيلة مستقبلية، وشيوع ظاهرة الاتصال الالكتروني الذي ينمو بتسارع لافت، وضرورة توظيف الصحافة لخدمة التنمية الوطنية سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وأهمية النهوض بالصحافة الالكترونية بغية تفعيل دورها، كل ذلك يستدعي إخضاع هذه الظاهرة للبحث العلمي للوقوف على واقعها والبحث عن السبل التي من شأنها تنمية هذا المجال الاتصالي المهم، بخاصة إن مواقع الصحف الالكترونية العراقية لم تدرس من قبل.

أولاً: مفهوم الصحافة الإلكترونية وخصائصها:

- **مفهوم الصحافة الإلكترونية:**

إذا كان الإعلام الالكتروني يعد نوعاً جديداً من الإعلام يشترك مع الإعلام التقليدي في المفهوم والمبادئ العامة والأهداف، ويتميز عنه بكونه يعتمد على وسيلة جديدة من وسائل الإعلام الحديث، وهي الدمج بين كل وسائل الاتصال التقليدية، بهدف إيصال المضامين المطلوبة بأشكالٍ متمايزة

ومؤثرة بطريقة أكبر، وهو يعتمد بصورة رئيسة على شبكة الانترنت التي تتيح للإعلاميين فرصة كبيرة لتقديم موضوعاتهم الإعلامية المختلفة بطريقة الكترونية بحتة، فأن الصحافة الإلكترونية العراقية شكلت حيزاً كبيراً في ذلك الإعلام. ذلك إن الصحافة الإلكترونية تمثل أحد أهم الأنماط الإعلامية والاتصالية التي تكونت على شبكة الانترنت، وهي تشهد تحولات عديدة جعلت منها ظاهرة متغيرة تتفاعل مع التطورات التقنية والثقافية للشبكة، كما إنها ترتبط بمفهوم آخر أكبر وأعمّ هو مفهوم النشر الإلكتروني الذي يستخدم للإشارة إلى استخدام الكومبيوتر في عمليات إنشاء وتحرير وتصميم المطبوعات، بالمقابل تثير عدداً من الإشكاليات بدءاً بالتعريف ومروراً بالممارسة، فالبعض يفتح تعريفه ليشمل كل موقع يحمل معلومات على الشبكة الدولية، والبعض الآخر يُضيِّقهُ فيجعله قاصراً على تلك الصحف التي تصدر وليس لها نموذج ورقي مطبوع، لكن تعبير (OnLine Journalism) يشير تحديداً في معظم الأدبيات الغربية إلى تلك الصحف أو المجلات الإلكترونية المستقلة التي ليس لها علاقة بشكلٍ أو بآخر بصحفٍ ورقيةٍ مطبوعة.

ففي إطار المفهوم الواسع يعرفها محمود علم الدين بأنها (الصحافة التي تستعين بالحاسبات في عمليات الإنتاج والنشر الإلكترونية) ، وكذلك تعريف نجوى فهمي التي حددت بأنها (منشور الكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو ذات طبيعة خاصة، ويتم قراءتها من خلال جهاز الكومبيوتر، وغالباً ما تكون متاحة عبر الانترنت)، أما في إطار المفهوم الضيق فينظر إلى الصحافة الإلكترونية بأنها (وضع الصحيفة اليومية الكبيرة على الخط، أي جعلها في

متناول القراء عبر كومبيوتر مجهز بمودم)، بحسب تعريف مي عبد الله سنو، وفريق ثالث قدم لها وصفاً لا يندرج ضمن النوعين السابقين كما هو الحال في تعريف رضا عبد الواجد أمين الذي قال إنها (الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الانترنت، وتكون على شكل جرائد مطبوعة على شاشات الحاسبات الإلكترونية تغطي صفحات الجريدة وتشمل المتن والصور والرسوم والصوت والصور المتحركة).

وبذا فان الصحافة الإلكترونية نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني (الانترنت وشبكات المعلومات والاتصالات الأخرى) تستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصورة والصوت والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأخبار الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجمهور عبر الانترنت بسرعة، ووفق هذه الحقائق فإنها تجمع بين أساليب العمل في كل من الوسائط الصحفية المطبوعة التقليدية والوسائط الصحفية الإلكترونية معاً، ففضلاً عن كونها صورة مطورة من الصحف التقليدية، فإن لها القدرة على تغيير الأخبار والمعلومات التي تنشر فيها في أي وقت، كما يمكن إعادة تنظيم صفحاتها بصورة سهلة وسريعة، كما تجمع بين طبيعة الصحافة التقليدية ونظام الملفات المتتابعة أو المتسلسلة، وفي كل الأحوال فأن الممارسة تشير إلى إنها عبارة عن تفاعل إمكانات الحاسبة الإلكترونية وما تملكه من قدرات هائلة في تخزين المعلومات وتنسيقها وتبويبها وتصنيفها واسترجاعها في ثوانٍ معدودة، وبين التطور المتعاظم في وسائل الاتصال

التي تشكل الانترنت أبرز مظاهره ، بمعنى آخر تشير العملية إلى استعمال قواعد المعلومات وكذلك الانترنت للحصول على مصادر ووثائق ومعلومات عن ملايين الموضوعات.

ويرى بعض الباحثين إن الصحافة الإلكترونية هي صحافة (الخط المباشر)، بينما يراها آخرون أنها (صحافة المعلومة)، وليست صحافة الحدث على عكس الصحافة الورقية في الماضي وليس الآن أيضاً، بينما يختلف لورنس ماير(*) في فكرة وضع تعريف معين للصحافة الإلكترونية، إذ يعتبرها استمراراً للصحافة التقليدية بشكلٍ يواكب التطور الإعلامي الذي نشهده في عصرنا الحالي، غير أنها تتميز عنها بنوع من المرونة على صعيد الجمع بين عدة أشكال من الإنتاج الصحفي، كالنص المكتوب والمسموع والمرئي.

ومن التعريفات البسيطة للصحيفة الإلكترونية تعريف Diana Petch بأنها "تلك الصحافة التي تمارس على الخط المباشر"، ولكن يعيب على هذا التعريف عموميته، فيمكن وفقاً له إدراج كافة أنواع المواقع تحت مفهوم الصحيفة الإلكترونية، لأنها ببساطة تمارس الصحافة بصورة أو بأخرى حتى إن كان الهدف من المواقع مجرد إعلام الجمهور بأخبار المؤسسة الصادر عنها.

في حين تعرضت مها عبد المجيد في تعريفها للصحيفة الإلكترونية لأنماط محددة للصحيفة الإلكترونية ولم تشر إلى الصحيفة الإلكترونية الخالصة التي ليس لها أصل ورقي وقصرت المفهوم على الصحيفة

(*) رئيس قسم الصحافة الالكترونية في جامعة دارمشتات الألمانية، أنظر: http://old.openarab.net/ar، استرجع بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٤.

الإلكترونية ذات الأصل الورقي، حيث تعرفها بأنها "المنتج الإلكتروني الفوري من الصحف التي لها أصل ورقي ويتم نشرها للجمهور عبر شبكة الإنترنت"، والذي قد يأخذ الأشكال التالية:

- إعادة نشر كل ما سبق نشره في المطبوعة الورقية أو مختارات منها مع وجود اختلافات سواء في المحتوى نفسه أو شكل تقديمه أو الخدمات المصاحبة له لتناسب إمكانات النشر الفوري على الإنترنت.
- نشر مختارات من وسائل الإعلام الأخرى.
- نشر العناوين الرئيسية للأخبار العاجلة والمهمة.

ويتبنى حسني نصر المفهوم الذي يشير إلى كيفية تعامل القارئ مع الصحيفة الإلكترونية فهي "الصحيفة اللاورقية التي يتم نشرها على شبكة الإنترنت ويقوم القارئ باستدعائها وتصفحها والبحث داخلها بالإضافة إلى حفظ المادة التي يريدها منها وطبع ما يرغب في طباعته"، ويلاحظ أنه لم يتعرض إلى سماتها أو أنواعها أو خصائصها.

وفي عرضه لمفاهيم الصحيفة الإلكترونية يرى محمود علم الدين تعريف الصحيفة الإلكترونية بأنها "تجمع بين مفهومي الصحافة ونظام الملفات المتتابعة أو المتسلسلة، فهي منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، ويتم قراءتها من خلال جهاز الكمبيوتر، وتكون متاحة عبر شبكة الإنترنت، وغالباً ما تكون مرتبطة بصحيفة مطبوعة، هذا التعريف يستبعد المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت ومواقع الخدمات الإخبارية على الخط المباشر مثل وكالات الأنباء المتاحة على شبكة الانترنت".

كما يمكن تحديد مفهوم الصحافة الإلكترونية بشكل أدق في "إصدار ونشر الصحف (الجرائد والمجلات) على شبكة المعلومات الدولية، سواء كإصدارات إلكترونية للصحف المطبوعة الورقية، أو موجز لأهم محتوياتها، أو كجرائد ومجلات إلكترونية ليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق، وهي تتضمن مزيجاً من الرسائل الإخبارية والمقالات والقصص والتعليقات والصور والخدمات المرجعية".

وعرفتها منار فتحي بأنها "كل إصدار إلكتروني فوري يتم بثه عبر شبكة الويب، صُمم باستخدام إحدى لغات الترميز، ليقوم القارئ بتصفحه والتفاعل معه على شاشة الحاسب الآلي، مستخدماً برنامجاً للتصفح، ويركز الإصدار على استخدام كل من الفنون الصحفية وقوالب التحرير الصحفي التقليدية منها والمستحدثة".

ويشتمل هذا التعريف على عدة أبعاد فرعية يمكن تفصيلها فيما يلي:

- **كل:** يشير هذا اللفظ إلى جميع أنماط وأشكال الصحيفة الإلكترونية سواء كانت نسخة إلكترونية من الصحيفة الورقية، أو نسخة معدلة من النسخة الورقية بحذف أو إضافة موضوعات معينة، ففيها ينشر المحررون مضموناً خاصاً لتلك المواقع مدعماً ببعض الإضافات مثل الروابط، الملامح التفاعلية مثل إمكانية البحث، درجة من شخصنة الموقع وهي القدرة على اختيار الأخبار والمعلومات محل اهتمام كل مستخدم (قارئ) واختيار بعض المعالجات المتعلقة بحجم ولون الحروف ولون الخلفية بما يناسب ذوق المستخدم، أو صحيفة إلكترونية خالصة تتميز بمضمون إخباري أصلي مصمم خصيصاً

للويب كوسيلة اتصال، واختبار أشكال جديدة لكتابة **القصص الخبرية**، تسمح هذه الأشكال بإضافة التجول خلال تقارير خبرية بطرق مختلفة عن مجرد قراءتها، وقد يحدث ذلك من خلال تقنيات معينة. وقد جربت الصحيفة الإلكترونية "نيويورك تايمز" الصور متعددة الأبعاد التي تسمح بالاكتشاف في مجال رؤية يبلغ (٣٦٠) درجة، هذه التقنية تسمح للمستخدم (المشاهد) بالدخول في حدث خبري حي أو مسجل، أو لرؤية صور ثابتة أو متحركة بأبعادها الثلاثة. ويفيد استخدام كلمة (كل) توسيع نطاق تطبيق التعريف مستقبلاً إذا تم استحداث أنماط جديدة تتفق مع باقي عناصر التعريف فتدخل في نطاق الصحيفة الإلكترونية.

- **الإصدار الفوري عبر الويب:** ويفيد هذا التخصيص في استبعاد سائر الأشكال الإلكترونية الأخرى التي قد تتخذها الصحيفة دون النشر عبر الويب، مثل استخدام تقنية التليتكست والفيديوتكست اللتين تعتمدان على شاشة التلفاز لا الحاسب، كما يستبعد من التعريف الصحيفة التي يتم تخزينها على أقراص مدمجة (CD).
- **تصميمه بإحدى لغات الترميز:** أن تصميم صفحات الصحيفة الإلكترونية باستخدام إحدى هذه اللغات مثل XML,HTML والتي تسمح للقارئ أن يتفاعل مع الصحيفة كيفما يريد لا مجرد مطالعتها مثلما يحدث عند استخدام صيغ PDF,GIF والتي من خلالها يتم بث صفحات الصحيفة على الويب كأنها صور لا يستطيع المستخدم فعل أي شيء حيالها.

- **تصفحه والتفاعل معه:** يحتاج المستخدم حرية واسعة عند التجول بين صفحات المواقع المختلفة فيريد التنقل بسهولة بين الصفحات ذات الصلة المشتركة والأقسام المتنوعة ومفهوم التجول وطبيعته والإشكاليات المتعلقة به. ولا يقتصر هدف الموقع أو المستخدم على مجرد مطالعة ما يقدم له من معلومات، الأمر الذي يعزز نماذج الاتصال التقليدية المختلفة بداية من نموذج (شانون وويفر) مروراً بنظرية الطلقة السحرية ونموذج تدفق المعلومات على مرحلتين ونموذج الانتباه والإدراك الانتقائي، وصولاً إلى نموذج ويستلي وماكلين ومفاهيمهما عن حارس البوابة ورجع الصدى على أن وسائل الإعلام التقليدية وسائل اتصالية ذات اتجاه واحد، وتفتقر إلى رجع الصدى، بل نجد أن التفاعل الحقيقي يتطلب نموذجاً اتصالياً ذا اتجاهين أو ذا اتجاهات متعددة. ورغبة في تعزيز الاتصال ذي الاتجاهين ظهرت شبكة الويب التي تعد التفاعلية هي السمة الرئيسية المميزة لتلك التقنيات الحديثة المرتبطة بها. ومن خلال التفاعلية ينظر إلى المستخدم (المستقبل سابقاً) باعتباره مشاركاً فعالاً في العملية الاتصالية. وأصبح الأفراد يبحثون عن المعلومات أو يختارونها أكثر من استقبال المعلومات التي يرسلها الصحفيون وفي بعض المواقع الصحفية الإلكترونية، يستطيع المستخدم القيام بما هو أكثر من اختيار المعلومات فيمكنه إضافة المعلومات أيضاً. وبالتالي فإن الفروق بين المصدر والمستقبل تكاد تتلاشى. ولقد قللت أنظمة إدارة المحتوى من اعتبار المسئول عن الموقع وسيطاً بين الكاتب والقارئ محولة الويب إلى وسيلة (اقرأ واكتب) كما تصورها منشأها

تيم بيرنارزلي. وخلق هذا التطور قناة اتصال جديدة مباشرة أكثر بين الكتاب والقراء وأعطت قوة أكبر للكاتب.

- **استخدام برنامج للتصفح:** يجب أن يستخدم القارئ برنامجاً يمكنه من رؤية صفحات الويب ويسمى المتصفح، ويوجد بالسوق العديد من تلك المتصفحات تتنافس فيما بينها لتستحوذ على أكبر نسبة من مستخدمي المواقع الإلكترونية مقدمة العديد من الخيارات والمزايا التي تجذب المستخدم.
- **استخدام الفنون الصحفية بشكل مركز:** إن أهم ما يميز مواقع الصحيفة الإلكترونية عن غيره من المواقع اعتماده على محترفين في المجال الصحفي، واستخدامه لعدد من الفنون الصحفية فلا يركز على الخبر فقط كما تفعل المواقع الإخبارية التي تعتبره المادة الرئيسية للمواقع. كما أن التركيز على استخدام مختلف الفنون الصحفية يكسب الموقع سمة تميزه عن سائر المواقع التي قد تكون خدمية أو تجارية أو حكومية أو ما شابه ذلك.
- **التقليدية منها والمستحدثة:** مع الرغبة في الاستفادة من مزايا الإنترنت أيما استفادة، كان على الصحفيين أن يفكروا في عدم الاكتفاء باستخدام الفنون الصحفية التقليدية من خبر وحوار وتحقيق وقصة خبرية وغيرها، بل وتطوير العديد من الفنون المستحدثة التي تقدمها الويب كوسيلة اتصالية.
- **عرض الشرائح المصورة:** ويعد أحد الأساليب الفعالة في عرض وتقديم الموضوعات الفورية. ويتجاوز مجرد عرض عدة صور حول حدث ما، ولكن يعتمد على توظيف الصور المتغيرة والعناصر

الجرافيكية مضافاً إليها التعليقات المصاحبة لتقديم مادة مصورة متكاملة.

- **القصص المسموعة:** تأتي أهمية إضافة المادة الصوتية لقالب عرض القصص والموضوعات الإخبارية في حالة إذا قدمت هذه المادة الصوتية معنى جديداً أو إضافة لا يمكن أن تقدمها الكلمات المكتوبة.
- **العرض السردي باستخدام الشرائح:** ويعتمد هذا الشكل على الدمج بين أسلوب عرض الشرائح المصورة إلى جانب المادة الصوتية ولقطات الفيديو لتقديم الموضوع الصحفي في قالب مثير ويختار المنتج سلسلة أو مجموعة من الصور والملفات الصوتية التي تكمل بعضها بعضاً، ويتم عرض الصور متتابعة بشكل أتوماتيكي يصاحبها الملفات الصوتية فيتكون الشكل النهائي أشبه بفلم متكامل وهو يشبه الأسلوب أو الاتجاه الوثائقي. ويمكن استخدامه بفاعلية في عرض القصص التي تتضمن صوراً وملفات صوتية مؤثرة ومعبرة.
- **الوسائط المتعددة التفاعلية:** يمكن دمج أشكال متعددة لعرض القصص الصحفية، فنحصل على نموذج واحد متكامل لكنه متعدد العناصر والأبعاد. يمكن على سبيل المثال الجمع بين تقنيات الرسوم الساخرة المتحركة، والعناصر الجرافيكية النشطة، المواد السمعية، الصور ولقطات الفيديو حتى نحصل على نموذج شامل ومبتكر.
- **القصص الجانبية:** ترتب على ضرورة الاختصار والتركيز في تقديم القصة الإخبارية ظهور الحاجة إلى تقديم عناصر فرعية وجوانب مختلفة للحدث الرئيسي في شكل قصص جانبية يطلع عليها المستخدم

المهتم إذا أراد. وهي في نفس الوقت منفصلة عن القصة الأساسية حتى لا تعوق سرعة متابعة المستخدم لها.

- **عرض الوثائق أو النسخ الأصلية:** قد تزود المواقع الفورية مستخدميها بالوثائق الأصلية الخاصة بالمقابلات والاجتماعات العامة مثل (الوثائق والنسخ الأصلية الخاصة بالمؤتمرات الصحفية).

- **الاعتماد على قوالب التحرير الصحفي المختلفة:** مع تطور أشكال الاتصال، والكم الكبير من المعلومات حول الحدث أو القضية أو المشكلة أو الظاهرة أصبح القارئ غير مقتنع بأن تقدم له الصحيفة البيانات والمعلومات والآراء والحقائق في شكل الهرم المقلوب أو الهرم المعتدل أو الهرم المقلوب المتدرج، ومع التحديات التي يواجهها التحرير الصحفي في عصر الإنترنت، بحثت الصحف الإلكترونية عن قوالب تحريرية جديدة لتحرير الأخبار والموضوعات الصحفية منها على سبيل المثال قالب لوحة التصميم وهو من القوالب المهمة ويتم فيه إدخال الصوت والصورة والمنتديات الحوارية مع التحقيق الصحفي، وقالب المقاطع والذي يناسب التحقيقات الطويلة والمركبة والمعمقة والقصص المفصلة، ويقوم على تقسيم التحقيق إلى مقاطع والتعامل مع كل مقطع على أنه وحدة مستقلة لها مقدمة وجسم وخاتمة.

ويرى المؤلف إلى أن النظر للصحافة الإلكترونية من منظور الصحافة التقليدية أمر فيه تضييق لهذه الصحافة، وأن النظرة يفترض أن تنطلق من المقارنة بين هذه الوسيلة ومجمل وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى، ذلك أن الصحافة الإلكترونية تشبه الوسائل الأخرى من حيث

المضمون، وتختلف عنها من حيث الشكل وآليات العمل والخصائص والتكيف مع متغيرات العصر، وطالما إنها مختلفة في جوانب عديدة عن جميع الوسائل، فأنها مع التلفزيون ستكونان الأداتين الأكثر فاعلية حاضراً ومستقبلاً، وذلك من ابرز الدواعي للاهتمام بهذه الصحافة وإخضاعها للبحث العلمي للوقوف على طبيعتها ووظيفتها وحدود تأثيرها وسماتها، بخاصة أن البحوث والدراسات التي تناولتها لم ترق إلى مستوى هذه الظاهرة المتنامية وحجم التعاطي معها من الجمهور أفراداً ومؤسسات في العراق.

خصائص الصحافة الإلكترونية العراقية:

غلبت على الصحافة الإلكترونية العراقية بعض السمات والخصائص التي جعلتها متأخرة عن نظيرتها في الوطن العربي والعالم وهي كالتالي:

١. توزع الإعلام الإلكتروني على شكلين: **أولهما** مواقع إعلامية تكميلية وهي تابعة لمؤسسات صحفية تقليدية كالصحف: إذ تمثل هذه المواقع امتدادا لنسخها الورقية كمواقع صحف الصباح، والزمان، والمدى وغيرها، **وثانيهما** مواقع الكترونية ليس لها إصدار ورقي مثل الحوار المتمدن والزوراء وأصوات العراق وصوت العراق والرافدين وبوابة العراق، وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة لتأسيس وإرساء أسس قوية لصحافة الكترونية، إلا إنها لم ترتق إلى مستوى الصحافة الالكترونية المعمول بها في المواقع الإعلامية العربية والعالمية.

٢. اتسم واقع الإعلام الإلكتروني في العراق بعدم التنظيم والعشوائية في اختيار المواضيع، وعدم التفاعل مع الرأي العام بشكل فاعل وحقيقي،

الأمر الذي لا يتناسب مع الانفتاح الإعلامي الكبير الذي حصل في العراق، إذ افتقر في غالبه للخبرات المطلوبة على المستوى الفني والتحريري، وعدم جدية جهاته في تأهيل كوادره، بما جعل من مواقع هذا الإعلام ذات وظيفة شكلية أكثر منها لتعميق وتوسيع نطاق تواصلها مع الجمهور. والأمر نفسه ينطبق على اغلب الصحف الورقية والمحطات الإذاعية والتلفزيونية التي لم تعطي مواقعها الاهتمام الكافي، وبخاصة على مستوى إشكالها. واعتمدت هذه المواقع في محتواها على المضامين المبثوثة في نسخها الورقية أو محطاتها الفضائية أو الإذاعية.

٣. لم تتبلور حتى الآن سياقات عمل إعلامية واضحة لدى الجهات المتعاملة مع الإعلام الإلكتروني، سواء على صعيد أدارة هذه المواقع أو في ما يتعلق بالجوانب المالية، وعليه مازال هذا القطاع يعاني من ضعف الإقبال عليه من المتخصصين بالعمل الإعلامي، ويبدو أن ذلك مرتبط بحداثة التجربة في العراق.

٤. لجأت الكثير من الجهات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية إلى الإعلام الإلكتروني بسبب عدم قدرتها المالية على إطلاق قنوات فضائية أو أرضية أو إصدار صحف ورقية، لذا أطلقت مواقع إعلامية تنشر من خلالها أخبارها ومواقفها.

٥. اعتمد الإعلام الإلكتروني بالدرجة الأساس على الفنيين الذين يمتلكون مهارة العمل على أجهزة الحاسوب من دون أن يمتد إلى الإعلاميين إلا في حدود ضيقة جداً. وبالعموم ظل التعامل مع الإعلام الإلكتروني

تعاملا فقيراً إلى حد كبير، وعدم الإفادة من الإمكانات الكبيرة التي أتاحها الإنترنت.

٦. غلب على المواقع الإعلامية الحكومية الترويج لمسئوليها بالدرجة الأساس، ويندر أن تزود الجمهور بالجديد من أخبارها، كما أن هذه المواقع غالباً ما يتأخر تحديثها الذي يمتد لأشهر عديدة.

٧. لم تتوافر في مواقع الإعلام الإلكتروني آليات تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا الاتصال، وتحديث الأخبار السريع، وعدم جود خدمات تفاعلية كافية ولا وصلات كالنص ألتشعبي عدا النص المترابط الذي يعد جزءاً من الصفحة الرئيسة، وعدم استخدام الوسائط المتعددة بشكل واسع بسبب محدودية التمويل والاشتراكات.

٨. انطوت مضامين المواقع الإعلامية الخاصة بالفاعلين السياسيين على ما ينشر في وسائلها الإعلامية التقليدية أو الوسائل التي تتفق مع توجهاتها، وغلبت عليها القصص الإخبارية الدعائية، ونشر مقالات الرأي المعبرة عن مواقفها إزاء الوقائع التي تشهدها الساحة العراقية، أو المضامين التي تشوه صورة الخصوم في أذهان الرأي العام.

٩. جاءت أغلب استخدامات الإعلام الإلكتروني بدوافع الإيحاء بالمواكبة لمتغيرات العصر وما يشهده من تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال، وليس بدافع المساهمة في إشباع حاجات إعلامية لدى الجمهور. ولذلك لم ترتقِ إلى مستوى الأدوار التي يفترض القيام بها.

١٠. قوبل النمو المتزايد في استخدامات الجمهور للإعلام الإلكتروني، بنمو موازٍ في استحداث الصحف الإلكترونية، وكذلك في المواقع

الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.

١١. يفتقر الإعلام الإلكتروني في العراق إلى التشريعات التي تضبط حدوده، وتضمن حقوق العاملين فيه. ولم يدخل الكثير منه في اطر العمل النقابي. ولم يشر إليه في التشريعات المقترحة إلا في حدود ضيقة لا تتناسب مع التوقعات المستقبلية له.

تصنيف الصحافة الإلكترونية:

اختلفت تصنيفات الخبراء للصحافة الإلكترونية بحسب الأسس التي يجري عليها ذلك التصنيف، غير أن التصنيف العام لا يخرج عن الأنواع الثلاثة الآتية:

١. الصحف الإلكترونية الكاملة:

هي الصحف التي تصدر إما عن مؤسسات صحفية لها إصدار مطبوع، ومع ذلك لا يشترك الإصدار الإلكتروني مع الإصدار المطبوع إلا في اسم المؤسسة التابعة لها الصحيفة، أو تلك الصحف التي تصدر بشكل إلكتروني مستقل دون الارتباط بإصدار مطبوع، بحيث تؤسس الصحيفة على أنها إلكترونية، ويراها البعض على إنها صحف قائمة بذاتها، وإن كانت تحمل نفس أسم الصحيفة الورقية، وتتميز هذه الصحف بأنها تقدم الخدمات الإعلامية والصحفية نفسها التي تقدمها الصحيفة الورقية من أخبار وتقارير وغيرها من مواد صحفية، كما تقدم خدمات صحفية وإعلامية إضافية لا تستطيع الصحيفة الورقية تقديمها، مثل البحث داخل الصحيفة وخدمات الرد الفوري والتعليق والأرشيف وغيرها، فضلاً عن

تقديم خدمة الوسائط المتعددة النصية والصوتية، ويندرج تحت هذا النوع المواقع التابعة لمؤسسات إعلامية صحفية تقليدية كالصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية. وتهدف مثل هذه المواقع إلى الترويج للمؤسسة الإعلامية التي تتكامل معها وتدعم دورها ورسالتها، وإعادة إنتاج المحتوى الذي تقدمه المؤسسة الأم بشكلٍ آخر لتحقيق الغاية المنشودة من الرسالة، وإن هذا الشكل من الصحف الالكترونية في الغالب لا ينتج أو ينشر مادة إعلامية أو صحفية غير منتجة في مؤسساتها الأصلية إلاّ في نطاقٍ ضيقٍ وغير رئيسي. وتعد هذه المواقع شائعة الاستخدام كوسيلة إخبارية على شبكة الويب، إذ أنها تقدم في بعض الأحيان مختارات من المحتوى التحريري المرتبط بالوسيلة الأم، أو منتجاً مخصصاً للنشر على الويب.

٢. النسخ الالكترونية من الصحف الورقية:

وهي عبارة عن مواقع للصحف الورقية على شبكة الانترنت، إذ تقتصر خدماتها على تقديم كل أو جزء من مضمون مادة الصحيفة الورقية مع بعض الخدمات المتصلة بها مثل خدمات الاشتراك والإعلانات والربط بالمواقع الأخرى، وتعتمد هذه المواقع في إطلاق نسخة كربونية صمّاء من الصحيفة المطبوعة، إذ تكون الصحيفة الإلكترونية عبارة عن نسخة من الصحيفة المطبوعة باستثناء المواد الإعلانية. ويراها البعض الأخر على إنها تلك الإصدارات التي تصدر عن الصحيفة الورقية الأم حرصاً منها على توصيل أخبارها باستخدام شبكة الإنترنت، ومن أمثلة هذه الفئة الكثيرة من الجرائد من أبرزها على مستوى العالم واشنطن بوست ونيويورك تايمز الأمريكيتين وصحيفة الجارديان البريطانية وعلى المستوى العربي صحف الشرق الأوسط السعودية، والاتحاد الإماراتية وعلى مستوى مصر مثل

صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والمصري اليوم، وعلى المستوى المحلي في العراق يوجد العديد والعديد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر صحيفة الصباح والوطن، ومن خلال تتبع تطور ظهور النسخ الإلكترونية للصحف المطبوعة على الويب، نجد أنها قد مرت بثلاث مراحل، تتلخص الأولى في إعادة نشر محتويات الصحيفة الورقية الأم كما هي لكن مع استخدام وسيط جديد هو الإنترنت، الأمر الذي يفسر اعتماد مواقع كثيرة في بداية صدورها على صيغ PDF,GIF لأن المواقع يعتبرها مجرد صورة طبق الأصل للصحيفة الورقية. ثم تطورت تلك النسخ الإلكترونية لتضيف موضوعات جديدة تفرضها الأحداث الجارية ولا يمكن للصحيفة الورقية ملاحقتها مما يحقق لها السبق الصحفي، أو بتدعيم القصص الصحفية بمزيد من الروابط، وتمر الصحف العربية بهذه المرحلة الانتقالية الآن، وتتميز المرحلة الثالثة من التطور بتميز الصحف الإلكترونية بفكر جديد يوظف المزايا المختلفة للويب كوسيط اتصالي، فظهرت العديد من الفنون الصحفية وقوالب الكتابة الحديثة وتمر الصحف الدولية الإلكترونية الآن بهذه المرحلة والتي تميز مواقع الصحف الجيدة. ففي الوقت الذي تقدم فيه صحيفة الجارديان –كنموذج لصحف المرحلة الثالثة من التطور- لقرائها خدمات إخبارية محدثة كل بضع دقائق، ونشرة إذاعية إخبارية على الهواء مباشرة يعدها فريق إذاعي متخصص من داخل المؤسسة، كما تقدم خدمة الأخبار العاجلة عبر هواتف المشتركين المحمولة، بالإضافة إلى توفير أفلام وثائقية عن مختلف القضايا ينتجها فريق المؤسسة المتخصص والذي فاز بجائزة أوربية في الإنتاج الدرامي الوثائقي في أكتوبر ٢٠٠٣، ونجد صحيفة كالأخبار كممثلة لصحف

المرحلة الثانية قد اهتمت بتوفير العديد من ملامح التفاعلية على موقعها مثل الحصول على رسائل إخبارية مجانية من خلال البريد الإلكتروني والتسجيل في دفتر الزوار والمشاركة في استطلاعات الرأي حول بعض الموضوعات العامة والاتصال بالمؤسسة والاشتراك من خلال الموقع في النسخة المطبوعة وحجز المساحات الإعلانية فيها. ولكن يلاحظ أن العديد من هذه الخدمات غير متجدد ويستغرق تحميله وقتاً طويلاً وهو ما قد يصرف المستخدم عن الاستفادة من خدمات الموقع، كما يظل استطلاع الرأي مطروحاً لفترة طويلة، وقد يستغرق الاطلاع على نتيجة الاستطلاع وقتاً طويلاً.

٣. الصحف الإلكترونية المستقلة:

في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ظهرت شركات تعمل على الانترنت فقط دون أن يكون لها نشاط أو وجود مادي على ارض الواقع، وقد ظهرت مئات الشركات من هذا النوع في مجالات عديدة، منها المجال الإعلامي والصحفي، فتشكلت مؤسسات لم تكن سوى مواقع على الشبكة تعمل في مجال الصحافة والإعلام، وعرفت بإسم بوابات الانترنت الصحفية، وتخصصت في تقديم المواد الإخبارية والتحليلات الصحفية والمقابلات والحوارات والنشرات البريدية الإلكترونية وخدمات البريد الإلكتروني وخدمات البحث في الأرشيف، وهذه البوابات تجسد حالياً الصحافة الإلكترونية الصرفة التي تمارس عملها بالكامل عبر الانترنت دون أن يكون لها أي نسخ مطبوعة، أو امتدادات لأي وسيلة إعلامية أخرى، الأمر الذي يجعل منها مدخلاً جيداً وغنياً يمكن الاقتراب منه وفقاً للعديد من النقاط الخاصة بالتصميم ودورية التحديث وتنوع الخدمة

والجهات القائمة على الموقع وتوجهاته العامة والرؤية التي يحملها القائمون عليه، وفي هذا النوع لا يكون للمادة الصحفية المنشورة الكترونياً أصل مطبوع، إذ أنَّ الصحيفة تظهر بشكل مباشر من خلال النشر عبر شبكة الانترنت، وهو ما يصدق على الصحف الإلكترونية التي تصدر مستقلة على الشبكة في إدارتها. والتي لا تمتلك دعامة ورقية، فهي مستقلة بكل أجهزتها وإدارتها، وتجري كل مراحل عملية إنتاجها الكترونياً، وهذا النوع يطلق عليه البعض صفة الصحافة الإلكترونية الحقيقية لأنها تستغني كلياً عن عمليات الطباعة والنشر والتوزيع، وتستبدل ذلك بالنشر الإلكتروني.

وعلى وفق هذا التصنيف فأننا معنيين بالنوع الثالث، إي اننا سوف نختص بدراسة الصحف الإلكترونية العراقية التي ليس لها امتداد ورقي أو إذاعي أو تلفزيوني، وبما أن اختيار عينة ممثلة تمثيلاً دقيقاً للمجتمع المدروس يقتضي تحديد مفردات ذلك المجتمع، إلا أن هذا يعد من الأمور المتعذرة في هذه الدراسة، إذ لا يمكن اختيار عينة ممثلة بسبب عدم توفر إحصائية بعدد مواقع الصحافة الإلكترونية العراقية لدى الجهات الرسمية ممثلة بوزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات التي اقتصر عملها على منح إجازات المواقع التي تندرج في (نطاق العراق) على الشبكة (Iq)، فما كان من سبيل سوى القيام بجولة مضنية على الشبكة لحصر ما أمكن من مواقع الصحافة الإلكترونية والتي تحتوي على قصص خبرية، ولذلك لا يعد عدد المواقع التي تمكنا من إحصائها أرقاماً نهائية لسببين: أولهما أن عملية الحصر جهد شخصي ويعتمد على الصدفة، وبذلك قد يغفل بعض المواقع، وثانيهما أن شبكة الانترنت تشهد تأسيس مواقع الكترونية

بشكل يكاد أن يكون يومياً، فلا غرابة أن تؤسس مواقع إخبارية خلال مدة إعداد هذا الكتاب، الأمر الذي يجعلها خارج التحليل.

ثانياً: نشأة الصحافة الإلكترونية في العراق وتطورها:

مع بداية ظهور الانترنت في العراق سنة ١٩٩٩ بدأت الصحف العراقية التفكير في الصدور بالشبكة لتستفيد من الانتشار الواسع لها وتتمتع بقدر كبير من الحرية وعدم الرقابة وبالرغم من انتشار الصحف الإلكترونية على شبكة الانترنت في بدايات عام ٢٠٠٠ فإن الصورة كانت غير واضحة في أذهان المهتمين بدراسات الإعلام في العراق لفترة طويلة إذ ما زال الجدل حول طبيعة تلك الصحف .

وبما أن العراق قد تأخر عن بقية الدول في تقديم خدمة الانترنت، إذ لم يرتبط بالشبكة إلا في عام ١٩٩٩، لكن الإعلام العراقي سواء التقليدي منه أم الإلكتروني عمل في بيئة متأزمة على المستويين الداخلي والخارجي، ذلك أن عراق ما قبل الاحتلال كان يعاني من أزمات دولية متلاحقة انتهت جميعها إلى حروب نتيجة عدم القدرة على احتوائها سواء تلك الأزمات التي قامت مع دول الجوار كإيران والكويت، أو تلك التي نشبت مع مجلس الأمن الدولي بعد أزمة احتلال الكويت، وما أعقب ذلك من حصار امتد لاثني عشر عاماً، فضلاً عن أزمات ناجمة عن توتر العلاقة بين العراق وفرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

وقد ألقت هذه الأزمات بظلالها على البيئة الإعلامية، إذ أحكمت سيطرة الدولة على وسائل الإعلام التقليدية ومنها المؤسسات الصحفية عبر تشريعات قانونية وضوابط وتعليمات صادرة من أعلى هرم في السلطة ،

فضلاً عن الرقابة الذاتية ، والأعراف التي كانت سائدة في الوسط الإعلامي آنذاك التي كانت تقيد العمل الإعلامي بصورة تصل إلى مستوى المحددات القانونية.

هذه البيئة قادت إلى تشكيل إعلام شمولي بوسائله التقليدية، ومنع استخدام الإعلام الإلكتروني الذي كان الوسط الإعلامي يجهله بحدود كبيرة، بسبب عدم تعرف العاملين على الانترنت .

وتعود معرفة العراق بالانترنت إلى عام ١٩٩٩، لكن الحكومة لم تسمح للمواطنين باستخدام الانترنت فعلياً، إلا في عام ٢٠٠٠، عندما افتتح أول مقهى عام للإنترنت في العاصمة (بغداد). وقد وصل عدد المقاهي في بغداد فيما بعد إلى (١٣) مقهى، وفي محافظة البصرة (ثلاثة) مقاهٍ، وفي بابل (٢)، ومقهى واحد في كل محافظة .

ووصل عدد مستخدمي الإنترنت في العراق إلى (١٢٥٠٠) ألف مستخدم في عام ٢٠٠٠، ليتضاعف إلى (٢٥٠٠٠) ألف مستخدم بنهاية عام ٢٠٠٢، بمعدل زيارة للمقاهي بلغ (٢٠٠) شخص يومياً، ثم تضاعف العدد ليصل حتى نهاية عام ٢٠٠٨ إلى (٢٧٥٠٠٠) ألف مستخدم وأستمر تزايد عدد مستخدمي الإنترنت ليصل في عام ٢٠٠٩ إلى (٣٠٠٠٠٠) ألف مستخدم ثم في عام ٢٠١٠ بلغ عدد المستخدمين (٣٢٥٠٠٠) ألف مستخدم، أما كفاءة الشبكة فقد كانت سريعة إلى درجة قصوى ويعود ذلك لاستخدام كابلات الألياف الضوئية.

وبخصوص إعداد مستخدمي الإنترنت في العراق، فلا توجد إحصائية مسجلة بشكل رسمي من المفترض أن توفرها (الشركة العامة

لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات)، لذلك كثيراً ما يلجأ إلى الإحصائيات التي تجريها منظمة Internet World Stats كل ثلاثة أشهر ولجميع دول العالم، إذ تشير هذه المنظمة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في العراق بلغ (٢٢١١٨٦٠) مليون مستخدم حتى الربع الأول من عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية فقد أطلق في عام ٢٠٠٣ ما يقرب الخمسين موقعاً معظمها مواقع إعلامية لصحف ورقية يومية أو أسبوعية ومواقع حكومية كالوزارات والجامعات والشركات، إلا أن هذا العدد وصل في عام ٢٠٠٦ إلى (٨٤٦) موقعاً موزعة بواقع (٣٠٧) موقعاً شخصياً، و (١١٢) موقعا حكومياً، و(١٤٣) موقعاً لمنظمات المجتمع المدني و(٢٨٤) موقعاً منوعاً، ولا تتوفر في الوقت الراهن إحصائية رسمية لإعداد المواقع الإلكترونية العراقية .

ومع تطور الدراسات تم تقسيم الصحف الإلكترونية إلى مستويات وتميز الصحيفة الإلكترونية بمزيد من الخواص التي تميزها عن سائر المواقع أو الصحيفة الورقية. وفيما يخص الوسائل التي تتبعها المؤسسات الصحفية في العراق تجاه الصحف الإلكترونية تميل إلى تضييق مستوى مشاركة الجمهور وتمارس مزيداً من التحكم في المضمون المقدم من خلال الاعتماد على جهازها التحريري بشكل كبير وعادة ما تكون تلك المواقع مرتبطة بمؤسسات إعلامية إخبارية.

بدايات الصحافة الإلكترونية العراقية:

بدأ ظهور الصحافة الإلكترونية في العراق مطلع عام ٢٠٠٠ حيث صدرت (٢٢٣) صحيفة ومجلة، وإطلاق أكثر من (٦٠) محطة إذاعية

وتلفزيونية فضائية وأرضية في المدة التي أعقبت الاحتلال، إلا أن صعوبة التوزيع وتدني مستوى المقروئية ومحدودية مديات التغطية للقنوات الإذاعية والتلفزيونية الأرضية وضعف التمويل وانخفاض مستوى الإعلانات بسبب ركود الوضع الاقتصادي، والأجواء السياسية المشحونة بالأزمات، والرغبة في مواكبة تطورات تكنولوجيا الاتصال والاستفادة من إمكانياتها، وغيرها من العوامل، أجبرت جهات الاتصال سواء أكانت مؤسسات إعلامية تقليدية أم جهات سياسية أو منظمات دينية أو مؤسسات اجتماعية أو أفراد على الاستعانة بالإعلام الإلكتروني.

ومع أن اتجاهاً ملحوظاً بدأ يتبلور في السنوات الأخيرة باتجاه التوسع في استخدام الإعلام الإلكتروني، ما يؤشر تنامي الوعي بأهمية هذا الإعلام وما يتسم به من خصائص تتيح لمستخدميه القفز على الكثير من العقبات التي لازالت لصيقة بالإعلام التقليدي، إلا أن هذا الاتجاه جاء مدفوعاً بالنسبة لبعض القوى السياسية والإعلامية المهيمنة على الواقع بعوامل عديدة من بينها الصراع السياسي والثقافي السائد في البلاد، ذلك أن رغبة عارمة كانت تحدو هذه الجهات لفرض نمطها السياسي والثقافي، ومثل هذا الأمر قد يقود إلى تداعيات خطرة تقف بالضد من الوظائف الإنسانية للإعلام بمختلف إشكاله.

ومع أن استخدامات الجمهور العراقي للإعلام الإلكتروني لم تبلغ ما وصله هذا الاستخدام في دول الإقليم على اقل تقدير، بسبب حداثة هذا الإعلام بالنسبة للجمهور العراقي وتكاليفه الباهظة قياساً لمدخولاتهم، لكن الملاحظات تشير إلى نمو متسارع في هذا المجال.

واقع الصحافة الإلكترونية العراقية:

إذا كان التقييم يعني إصدار حكم في ضوء معايير محددة، فان تقييم واقع الصحافة الإلكترونية العراقية بالنسبة لهذه الدراسة التي تعد من البحوث الوصفية بحسب نوعها، سيجري وفق السمات التي يفترض أن تتسم بها الصحافة الإلكترونية، ذلك أن غياب هذه السمات عن أي موقع إخباري يفقد ذلك الموقع خاصيته من حيث أنه موقع الكتروني، وبالتالي فإن هذه السمات المستمدة من الطاقات التي توفرها شبكة الانترنت والحاسوب هي التي تميز هذه الوسيلة الاتصالية عن بقية الوسائل الاتصالية الأخرى سواء أكانت جماهيرية أم غير جماهيرية، فهذه السمات تجمع كل الخصائص التي تتسم بها سائر الوسائل الاتصالية، وعليه فإن عدم استثمار هذه الميزات من قبل القائم بالاتصال يفقد هذه الوسيلة حركيتها وتأثيراتها في الجمهور، ما يعني أن تعامله مع هذه الوسيلة لا يرقى إلى مستواها، بل ويسحبها إلى مصاف الوسائل الأخرى التي تتسم بجزء من خصائصها وليس كلها كما هو الحال في الإذاعة والتلفزيون، بخاصة إن خصائص الوسيلة تفرض شكلاً وأسلوباً معيناً في التعبير عن المضامين. من هذا الجانب تحديداً تستمد خصائص الصحافة الإلكترونية أهميتها بوصفها معياراً لمحاكمة المواقع الإخبارية، ذلك أن جميع المعايير التي يمكن صوغها لتقييم واقع الصحف الإلكترونية لا يمكن أن تكون بذات الأهمية التي تتجسد في سمات الصحافة الإلكترونية، لاسيما أن الأدبيات الإعلامية التي أخضعت هذه الظاهرة للبحث لم تصوغ معايير محددة لتقييم مستوى الصحافة الإلكترونية يمكن الاستناد إليها بحسب علم المؤلف.

انطلاقاً من ذلك، فان مفردات هذا المعيار تتكون من بعض سمات الصحافة الإلكترونية التي أكدتها الأدبيات الإعلامية ويمكن قياسها من الناحية العملية، وتتمثل خصائص الصحافة الإلكترونية فيما يأتي:

١. التفاعلية:

تتجسد التفاعلية في الصحافة الإلكترونية عبر اعتماد تكنيك النص المترابط أو الفائق الذي يتضمن روابط (links) لنقاط داخل الموضوع أو الخبر(معلومات خلفية، آراء سابقة، موضوعات ذات صلة)، وتنقسم التفاعلية إلى قسمين:

أ ــ تفاعلية مباشرة، مثل مشاركة القراء في غرف الحوار مع إدارة الصحيفة ومحرريها ومراسليها.

ب ــ تفاعلية غير مباشرة، مثل البريد الإلكتروني، والاستفتاءات والمنتديات الحوارية والقوائم البريدية.

وفي ظل تطور بيئة الاتصال، وظهور الاتصال ذي الاتجاهين بشكل تطبيقي مع انتشار شبكة الويب، نمت الحاجة إلى ضرورة توفر التفاعلية بصورة أو بأخرى في الصحيفة الإلكترونية، وقد أظهرت الدراسات أثر التفاعلية في تقديم المادة الإعلامية واستخدامها على إدراك القارئ لها وقدرته على الاحتفاظ بها واسترجاعها بشكل إيجابي، حيث يسجل استخدام التفاعلية معدلات أعلى بالفهم والإدراك والتذكر أعلى من استقبال المادة بشكل متتابع غير تقليدي يكون فيه المستخدم سلبياً، حددت العديد من الدراسات عدة أبعاد للتفاعلية تتمثل في: تعقد نظام الاختيار المتاح، بذل

المستخدمين للجهد، التجاوب للمستخدم، متابعة استخدام المعلومات، سهولة إضافة المعلومات، تسهيلات الاتصال الشخصي.

- تعقد نظام الاختيار المتاح: ويقصد به مدى موضوعات المحتوى التي يتيحها المحرر للقراء، ويدرك مصممو الصحف الإلكترونية أنه كلما زادت الروابط الفائقة التي يضيفونها زادت اختيارات المستخدم للتجول عبر موقع الجريدة الإلكترونية، وأن هذه الاختيارات مهمة للتفاعلية. كما يفهمون أنه يمكن تفعيل دور المستخدم عندما: يختار استخدام النص أو تصفح الصور، أو تلقى المعلومات باللغة العربية مثلاً أو لغات أخرى، أو إذا استخدم محرك بحث للوصول للمعلومات التي يبحث عنها.
- مقدار الجهد الذي على المستخدمين بذله: فما مدى استطاعة القارئ الوصول بسهولة إلى المعلومات التي يريدها؟ وإلى أي مدى يمكنه التحكم في المضمون؟ ويتعلق هذا العنصر بمدى توفر أدوات وسبل متنوعة للتجول بالموقع تمكن القارئ من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بل والتحكم في تسلسل وتوقيت قراءتها.
- التجاوب مع المستخدم: أي إلى أي مدى تتيح الصحيفة الإلكترونية لقرائها البريد الإلكتروني لمحرريها؟ وهل يتجاوبون مع القراء بطريقة فعلية؟ أي ما إذا كان المحرر يرد بالفعل على رسالة القارئ أم لا؟، ويمكن للصحيفة الإلكترونية أن تتخير أحد محرريها للرد على استفسارات المستخدم أو يمكنها أن تستخدم التقنيات لتقوم بهذا الدور. ويقوم عادة المحررون بالإجابة على تساؤلات البريد الإلكتروني المرسلة على موقع الجريدة الإلكترونية، كما يمكن

استخدام الحاسب الآلي في التجاوب مع الجمهور من خلال تعليمات البرمجة، وصفحات المساعدة ورسائل الأخطاء، وبذلك يمكن الوصول إلى أقصى تفاعلية للآلة عندما تتكامل وتتبادل الأدوار الاتصالية للإنسان مع الآلة.

- تسهيلات الاتصال الشخصي: يمكن أن توفر الصحيفة الإلكترونية سبلاً متنوعة لتحقيق الاتصال الشخصي الذي قد يكون اتصالاً متزامناً أو اتصالاً غير متزامن، وفي الوقت الذي يتميز الاتصال المتزامن بلحظية رجع الصدى كما في الحياة العادية، فإن الاتصال غير المتزامن يتأخر فيه رجع الصدى قليلاً. ويمكن تحقيق الاتصال المتزامن باستخدام جماعات النقاش التي تحقق الاتصال على مستوى (المستخدم) حيث يتبادل المستخدمون آراءهم المكتوبة إزاء بعض المقالات والأخبار المنشورة، وكذلك مناطق الحوار الحي التي تجذب المستخدم وتحتفظ به في الموقع، وتوفرها الصحيفة حول موضوع معين، موفرة بعض الروابط التي تحوي معلومات حول الموضوع لتكون الدردشة عقلانية ومنطقية عكس الدردشات العادية التي يقبل عليها الشباب والتي تتميز بالسطحية وقد تصل إلى حد الابتذال، وقد تستضيف الدردشة الصحفية عدداً من المحللين المحايدين لتحديد وتنظيم نقاط الدردشة. ويمكن اعتبار هذه الخيارات مظاهر للتفاعلية الاجتماعية التي يتفاعل فيها المستخدم مع غيره من المستخدمين، وتتميز بنقل البيانات المطلوبة في جزء من الثانية. بالإضافة إلى ذلك يمكن للموقع أن يقدم اتصالاً متزامناً من خلال البريد الإلكتروني الذي يسهل الاتصال بين المستخدمين والعاملين في الموقع

الإلكتروني للصحيفة، ولكن يتم تأخير رجع الصدى للسماح للمحررين بقراءة رسائل القراء والرد عليها، ويمكن استخدام الكلمات والصوت ولقطات الفيديو في هذه الأشكال من الاتصال الشخصي. وقد استخدمت هذه الخاصية بفاعلية عندما أعلنت صحيفة يو إس إيه تودي في طبعتها الورقية أنه بإمكان القراء إرسال أسئلتهم إلى المحرر الذي سينقلها بدوره إلى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أثناء زيارته للصين عام ١٩٩٨، كما توفر الآن الكثير من الصحف البريد الإلكتروني لمحرريها الذي يصل الأمر ببعضهم – حرصاً منهم على التواصل مع قرائهم- كتابة البريد الإلكتروني الخاص بهم سواء كان للصحيفة موقع إلكتروني أم لا.

- سهولة إضافة المعلومات: ويقصد بها إلى أي مدى يمكن أن يلعب المستخدم دور المحرر كمصدر للمعلومات التي يتصل بها مع عدد كبير من الجماهير. وقد اتجهت العديد من الصحف الإلكترونية العالمية إلى هذا الشكل من التفاعلية إضافة خاصية الـwiki التي تمكن المستخدم من إضافة الموضوعات التحريرية، في هذه الحالة يصبح المستخدم هو المحرر، ويتم إرسال الرسالة بصورة مقصودة إلى جمهور كبير في المواقع التي تتيح وتسهل للمستخدم إضافة معلومات تعزز من دور الجمهور مما يثير الإبداع وروح الاكتشاف لدى المستخدمين. وتتيح بعض الصحف الإلكترونية لجمهورها بإضافة المعلومات بصفحات الاهتمامات الخاصة، الهوايات، تهاني أعياد الميلاد والزواج، الوفيات، نقد الأفلام والمسرحيات والأحداث

الثقافية والترفيهية الأخرى. وبعض الصحف الإلكترونية الأخرى تتيح للمستخدم الاشتراك مع المحررين في تحرير القصص الخبرية.

- مراقبة نظام الاستخدام: وهي أي وسيلة نقدية يمكن لمشغل الموقع من خلالها أن يسجل من هم زوار الموقع وأي جزء منه (صفحات) تمت زيارته. ويتم تطبيق أنظمة مراقبة الاستخدام لترتيب صفحات الموقع وفقاً لعدد مرات زيارتها ولبرمجة نظام للمحتوى ليقابل احتياجات الجمهور. وتعد مثل هذه المعلومات مؤشراً مهماً لكيفية جذب الموقع للمستخدمين ومحافظته على جذب انتباههم. ويمكن تقسيم خيارات التفاعلية في موقع الصحيفة الإلكترونية إلى ثلاثة أشكال أو أنواع: التفاعلية بالتجول (وذلك من خلال الضغط على أزرار، مثل الصفحة التالية أو على الصفحة أو التحرك داخل أشرطة القائمة)، والتفاعلية الوظيفية (من خلال روابط البريد الإلكتروني المباشرة، أنظمة لوحة النشرات، وقوائم النقاش)، التفاعلية التكيفية (عن طريق تقديم غرف الدردشة وشخصنة الموقع التي يعكسها تصميم الويب الذي يمكن المستخدم من التحكم في الموقع وفقاً لرغباته واهتماماته).

٢. الآنية (الفورية):

وتعد أهم ميزة للصحيفة الإلكترونية، حيث يمكن تحديث الأخبار باستمرار على مدار الساعة –إذا لزم الأمر- وبذلك تتحرر الصحيفة الإلكترونية من قيود الوقت المرتبطة بالطبع والنشر، إذ يمكن للمحرر أو المراسل أن يحدث مادته الصحفية خلال اليوم بتحميل القصص المحدثة على موقع الصحيفة باستخدام الحاسب الشخصي أو حاسبه المحمول،

وبذلك تعد الأنباء العاجلة متاحة للجمهور بمجرد وضعها على صفحات الموقع، الأمر الذي يجعل المعلومات بالموقع محدثة باستمرار.

وبالرغم من أهميتها، تتعرض الآنية لقيود تتعلق بنشر الأخبار على موقع الصحيفة قبل مثيلاتها الورقية مما يحقق لها السبق الصحفي والتي قد تسبقها بما يزيد عن ١٢ ساعة قبل ظهور الطبعة الأولى من الصحيفة الورقية. وإذا كانت صحف العالم تتنوع بين احتفاظ النسخة الورقية بالسبق الصحفي، والسماح للنسخة الإلكترونية بالسبق الصحفي، نجد الصحف الإلكترونية الأمريكية تهتم بالآنية والتحديث المستمر لقصصها فتحرص على كتابة وقت آخر تحديث لها، كما قد تتغير الصفحة الرئيسية أكثر من مرة خلال اليوم الواحد. وتتبع صحيفة واشنطن بوست نظاماً خاصاً يمكنها من خلاله نشر نسخة على الويب مطابقة للصفحة الأولى بالجريدة المطبوعة في حين تنشر في باقي صفحات الموقع القصص المحدثة والأنباء العاجلة.

كما تتعرض الآنية لقيود تتعلق بدقة الخبر، إذ بينما يسعى المحرر إلى تحقيق التحديث المستمر لقصصه والبحث عن الأنباء العاجلة لتحقيق السبق الصحفي، لن يتسع له الوقت للتدقيق في تلك المعلومات، فإن السعي وراء تصريحات المسئولين دون تحليلها ينتج عنه تقرير غير مكتمل، وبذلك قد تضر الرغبة في التحديث المستمر للموضوعات بمعايير الدقة في ظل العجلة لنشر النبأ قبل أي موقع آخر على الويب.

٣. تعدد الوسائط:

وتشير هذه السمة إلى إمكانية تقديم المضمون بوسائط مختلفة كالصوت والصورة والنص، مستفيدة بذلك من التقنيات العالية التي يتوفر عليها الحاسوب. وهي بذلك تجمع مختلف الخصائص التي تتسم بها وسائل الاتصال الجماهيرية (التلفزيون، الإذاعة، الصحيفة). وتستطيع الصحافة الإلكترونية الاستفادة من استخدام عناصر مثل الحروف والصور (كما في الجرائد والكتب) بالإضافة إلى الصوت، الموسيقى (كما في الراديو)، ولقطات فيديو متحركة، العناصر المتحركة، كما يمكن أن تكون مجسمة (كما في التلفزيون، الأفلام) ، الأمر الذي يزيد من إقبال القارئ وجذب انتباهه إلى مضمون تلك الصحف الإلكترونية.

ويرى مصممو الويب ضرورة استخدام الوسائط المتعددة لتحقيق هدف واضح وإلا أصبحت عبئاً على التصميم حيث تحتاج إلى معدل سريان كبير للمعلومات. كما يعد معدل سريان المعلومات والحقوق الفكرية عوامل تعوق تطوير المضمون متعدد الوسائط وتكمن المشكلة الكبرى في حجرة الأخبار التي بحاجة إلى استيعاب التكامل بين أسلوب العمل في حجرة الأخبار التقليدية والفريق التحريري للويب وما يتطلبه من مهارات خاصة تفرضها طبيعة الويب، ولذلك تثار تساؤلات مثل: كم موقعاً لصحيفة مطبوعة يسمح للمستخدم بأكثر من القراءة؟ كم موقعاً منها يسمح للمستخدم بالاستماع؟ أو مشاهدة صور متحركة؟ كم موقعاً منها ينشر موضوعاً لم يتم نشره من قبل في الجريدة الورقية؟ وتوجد بالتأكيد استثناءات ولكن القاعدة هي أن الصحف الإلكترونية ثابتة وذات مضمون ممل في وسيلة من المفترض أن تكون إيجابية ومثيرة. بل إنه مع الرغم من أن الميزة الرئيسية

للوسائط المتعددة هي استخدام أكثر من وسيلة لنقل المعلومات فإن المواقع الإلكترونية لازالت تميل إلى استخدام الوسيلة الأم التي تنحدر منها، فمثلاً لا تزال تركز مواقع الصحف الإلكترونية على أعمدة النصوص ، ومواقع المحطات الإذاعية على الملفات الصوتية المسموعة، ومواقع المحطات التليفزيونية على الفيديو. لكن يوجد الآن اتجاه نحو تكاملية الوسائل الإعلامية من خلال تطبيق مفهوم الوسائط المتعددة، فمن الممكن الآن إيجاد موقع لمحطة إذاعية يُستخدم كلاً من ملفات صوتية وصور ونصوص، كما تقدم الصحيفة الإلكترونية مقاطع فيديو وعروضاً مسموعة بالتكامل مع النصوص المكتوبة، كما تقدم مواقع المحطات التليفزيونية قصصاً مكتوبة بالإضافة إلى مقاطع الفيديو. ومن أمثلة الصحف الإلكترونية التي توظف مفهوم الوسائط المتعددة على مستوى العالم جريدتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز الإلكترونيتان، ولم تتجاهل الصحف الإلكترونية المصرية هذه الخاصية فقد استخدمتها صحف مثل الأهرام، المصري اليوم، البديل لعرض مقاطع الفيديو ودمجها مع الصور والنصوص في قصة صحفية متكاملة، ولكن يعيب هذه المقاطع أنها مأخوذة من المحطات التليفزيونية ولم ينتجها المحرر خصيصاً للصحيفة الإلكترونية، ولكننا نرى أنها خطوة انتقالية في طريق تفعيل الوسائط المتعددة.

وقد يرجع عدم توظيف الوسائط المتعددة بفاعلية في الصحف الإلكترونية بشكل عام والعراقية منها بشكل خاص إلى غياب المحرر المتكامل القادر على استيعاب مهارات الوسائل المختلفة لا التركيز على وسيلة واحدة فقط، ذلك المحرر الذي يفكر بطريقة غير تقليدية تجعله يصور مشاهد فيديو للحدث، ويسجل تصريحات صوتية للمسؤولين،

بالإضافة إلى الصور، وكلها تتضافر مع القصة الخبرية المكتوبة، لكن أغلب المحررين بالصحف الإلكترونية الآن اعتادوا التفكير بطريقة تقليدية تعتمد على النصوص والصور الثابتة فقط. وقد شعرت الصحف الإلكترونية بحاجتها إلى مثل ذلك المحرر المتكامل، وهو ما تنبهت إليه كلية الإعلام بجامعة القاهرة فقامت بإنشاء شعبة الصحافة الإلكترونية، الأمر الذي ينبئ بجيل جديد من المحررين يتمتعون بسمات خاصة، مما قد يزيد من فرص استخدام الوسائط المتعددة بالصحف الإلكترونية المصرية.

ونلاحظ في المواقع الإخبارية تكاملاً بين صالة التحرير التقليدية وتلك الافتراضية، ففيها يعتبر تعدد الوسائط ناتجاً للأنماط المختلفة لوسائل الاتصال. أو أن كل أجزاء المواقع يتم إنتاجها من وجهة نظر الوسائط المتعددة، مقدمة للمستخدم النهائي طرقاً متعددة داخل وخلال مضمون النص.

ولتتمكن الصحيفة الإلكترونية من تحقيق هذا الهدف كان لزاماً على المحرر الصحفي اكتساب العديد من المهارات الجديدة التي فرضتها الويب كوسيلة اتصال جديدة، فبينما كان يركز الصحفي في الصحيفة الورقية اهتمامه على تحديد وانتقاء القيم الإخبارية في الموضوع الذي يتناوله وفي التركيز على المحاور التي تجعل من المادة عنصراً شيقاً للقراءة، أصبح يهتم بالإضافة إلى ما سبق بجوانب تنظيم المعلومات والربط بينها وبإضافة ملامح للتفاعل وتبادل الاتصال والتفاعل بينه وبين الجمهور. وبذلك اختلفت طبيعة الدور الصحفي من التركيز على وظيفة حارس البوابة إلى ممارسة دور أشبه بدور المرشد، ومن التركيز على التحكم في انتقاء المعلومات ونشرها إلى الاهتمام بكيفية توظيف ملامح التفاعلية، ومن المتطلبات

الصحفية الجديدة التي يحتاجها المحرر الإلكتروني اكتسابه مهارات التحرير والكتابة غير الخطية والتي تشمل تحديد وتنظيم وربط الموضوعات بمحاورها وعناصرها المختلفة ببعضها البعض.

٤. العمق المعرفي:

وتتمثل هذه السمة في قدرة الصحافة الإلكترونية على تزويد قراءها بخدمات إضافية كخلفيات الأحداث، استخدام أرشيف الصحيفة، تصفح موضوعات ذات صلة، الاطلاع على نسخ سابقة وكذلك مختلف النسخ التي تصدرها في الوقت نفسه، وينطبق ذلك على المواقع التي تشكل امتدادا لصحف ورقية بطبعات مختلفة بحسب البلدان التي تصدر فيها.

٥. التحديث:

وتشير إلى تقديم خدمات إخبارية آنية تتيح لجمهورها الإحاطة بالتطورات المختلفة للأحداث، ومسايرة طبيعة الانترنيت التي تشكل المباشرة والفورية من ابرز سماتها.

٦. سهولة التعرض:

وتعني إن الصحافة الإلكترونية لا تتطلب من جمهورها بذل الكثير من الجهد الجسدي والعقلي لاستيعاب المضامين التي تقدمها، وإنها توفر لهم تعرضاً أسهل بكثير من التعرض للصحيفة الورقية.

٧. التمكين:

تتيح هذه السمة لجمهور الصحافة الإلكترونية الوصول إلى المضامين المختلفة الجديدة منها والقديمة، وكذلك التي في أماكن أخرى

غير الصحيفة التي أمامه بطرق ووسائط مختلفة، كالصور الفديوية والنصوص والمقاطع الصوتية والروابط التي تحيلك إلى موضوعات ذات صلة منشورة في أماكن أخرى.

٨. النشر على نطاق واسع أو العالمية:

وتستمد الصحافة الإلكترونية هذه السمة من الطبيعة الخاصة لشبكة الانترنت، إذ تتيح هذه الشبكة للمضامين النشر الواسع، وبذلك فان النشر الإلكتروني على شبكة الانترنت لا يخضع للصحفي أو آليات العمل الإعلامي.

٩. القدرة على الربط بين العناصر المتعددة داخل هيكل المعلومات:

ويتأتى ذلك من خلال القدرة على ربط الأشكال المختلفة للمعلومات مع بعضها البعض، وإتاحة الفرصة أمام الجمهور لمتابعة المضامين على اختلاف أماكنها.

١٠. الأرشيف الإلكتروني الفوري:

توفر هذه السمة لجمهور الصحافة الإلكترونية سياقاً شاملاً عن الموضوعات والأحداث التي هم بصدد الاطلاع عليها، وذلك من خلال ما توفره الصحيفة الإلكترونية من أرشيف فوري تمكن الجمهور من استكمال تصوراته عن تلك الأحداث أو الموضوعات. بحيث يمكن للقارئ الاطلاع على الأعداد السابقة للصحيفة بسهولة عبر قاعدة البيانات الخاصة بالصحيفة، ويشمل الأرشيف الإلكتروني أشكالاً مختلفة من المعلومات مثل: المواد الصوتية، لقطات الفيديو الحية، الصور، بالإضافة إلى المواد

المكتوبة مما يحقق نوعاً من الثراء والتنوع في عرض المعلومات، كما يتميز بالقدرة على تخزين كم هائل من الموضوعات يتجاوز مئات الآلاف، كما يوجد بأرشيف موقع BBC مثلاً.

١١. اللاجماهيرية:

وتشير إلى تخلي الصحافة الإلكترونية عن مفهوم الحشد في التعامل مع مستخدمي الوسيلة الإعلامية، بمعنى تقديم منتج إعلامي يتكيف مع الاهتمامات الفردية للقراء.

وتتحقق هذه السمة بطريقتين:

أ ــ الطريقة التقليدية: وتتحقق عبر إتاحة خيارات عديدة أمام القارئ (نظام الوصلات links).

ب ـ طريقة دفع المحتوى: إذ يقوم الموقع بتزويد القارئ بما يريد بعد أن يحدد القارئ قائمة تتضمن الموضوعات التي يفضل الاطلاع عليها، ما يتيح للقارئ الاطلاع على هذه المواد في الوقت الذي يرغب به من على حاسبته.

١٢. الخدمات الإضافية القائمة على السرعة:

وتقوم الصحيفة وفقا لهذه السمة بدور حلقة الاتصال اللحظية والآنية بين جمهورها من خلال الحلقات النقاشية وغرف المحادثة وقوائم البريد ومواقع تبادل رسائل البريد الإلكتروني وغيرها.

١٣. الشخصنة:

وتعني حرية استخدام ما تنطوي عليه الصحيفة الإلكترونية وأوقات التعرض، إذ بإمكان القارئ أن ينتقي ما يشاء من موضوعات وأبواب بشكل شخصي، واختيار الأبواب التي تتوافق مع رغباته، وتحديد أوقات التعرض التي تناسبه من دون أن يكون هناك أي تأثير لإدارة الصحيفة في هذه الحرية.

١٤. استخدام الروابط الفائقة:

تقوم فكرة الويب على استخدام النصوص الفائقة، والتي هي ببساطة كما يراها (تيد نيلسون) نظام لتوصيل وحدات منفصلة. وتستخدم النصوص الفائقة في التجول بأنحاء موقع الصحيفة الإلكترونية ولربط المستخدم بالمضامين ذات الصلة ببعضها (المترابطة) التي قد تكون داخل الموقع نفسه، أو بموقع آخر على الويب، وقد أتاح استخدام الروابط فرصة تقديم وجهات النظر المتعددة في موضوع معين أكثر من الصحافة التقليدية ذات الاتجاه الواحد. وبالرغم من نقص حدود مساحة الشاشة، تستطيع الصحيفة الإلكترونية تطوير قصة بشكل جيد ونشر وثائق المصادر والمعلومات الخلفية باستخدام النصوص الفائقة.

ولا يتم بناء الصحيفة الإلكترونية بصورة غير خطية باستخدام النصوص الفائقة والروابط فحسب، بل إن استعمال المستخدم لها يتم أيضاً بطريقة غير خطية، إذ ينتقي القارئ القصص الإخبارية والصحفية التي يود قراءتها متجاهلاً باقي القصص، أو التفاصيل.

ويمكن تقسيم السمات المذكورة إلى ثلاثة أنواع:

- **السمات الخاصة**: وهي السمات التي تنفرد بها الصحافة الإلكترونية عن غيرها من وسائل الإعلام مثل سمة (التفاعلية) و(تعدد الوسائل) و(التمكين) و(القدرة على الربط بين العناصر المتعددة داخل هيكل المعلومات) و(الأرشيف الإلكتروني الفوري) و(الخدمات الإضافية القائمة على السرعة) و(اللاجماهيرية).
- **السمات المشتركة**: وهي السمات التي تشترك بها مع غيرها من الوسائل الاتصالية مثل سمة (الفورية) و (التحديث) و (سهولة التعرض).
- **السمات العامة**: وهي السمات التي ترتبط بالغايات النهائية لوظائف الوسائل الاتصالية الإعلامية مثل (العمق المعرفي) و(الشخصنة) و(النشر على نطاق واسع أو العالمية).

وفي هذا الإطار لا يمكن اعتماد جميع السمات المذكورة في المعيار الذي سيجري اعتماده لتقييم واقع الصحافة الإلكترونية العراقية، وذلك لعمومية بعض السمات مثل (العمق المعرفي) و (الشخصنة) و (سهولة التعرض) و(التمكين) و (النشر على نطاق واسع أو العالمية) أو تشابه نتائج مضامينها في حالة قياسها مع نتائج سمات أخرى مثل سمة (التمكين) التي تتشابه نتائجها مع سمة (تعدد الوسائط) و(الخدمات الإضافية القائمة على السرعة).

وعلى هذا فان المعيار سيتكون من السمات الآتية: التفاعلية، الفورية، تعدد الوسائط، التحديث، القدرة على الربط بين العناصر المتعددة داخل هيكل المعلومات، الأرشيف الإلكتروني الفوري، اللاجماهيرية، الخدمات الإضافية القائمة على السرعة.

واقع الإعلام الإلكتروني في إقليم كردستان العراق:

شهد إقليم كردستان العراق في الفترة الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال تكنولوجيا الاتصال، واهتماماً بتطوير الممارسات الإعلامية في الجوانب التقنية الخاصة بالإعلام الإلكتروني والذي تكلل بظهور عدد من المواقع والصحف والمجلات الإعلامية الإلكترونية تحوي على موضوعات متنوعة وأبواب مختلفة وتقدم خدمات تفاعلية جديدة كالبحث الإلكتروني، والأرشيف الإلكتروني، بحيث نجد صحفاً تمتلك أرشيفاً معلوماتياً الكترونياً جيداً، وان ذلك في الحقيقة إن دل على شيء فهو يدل على مؤشرات النجاح والتقدم لهذا النوع من الإعلام في الإقليم. ومن خلال قراءة لواقع الإعلام الإلكتروني في الإقليم تبين وجود عدد من المشكلات والعوائق التي تقف أمام تطور الإعلام الإلكتروني وانتشاره بشكل سريع وهي إن بيئة العمل التقليدية تحكم الإعلام الإلكتروني فهو نسخة الكترونية لصحف أو مجلات ورقية على الانترنت وهو ليس إعلاماً الكترونياً بمعنى الكلمة، وكما إن الإعلاميين في الإقليم يمارسون نفس الأدوار التقليدية كما هي، ولم يحدث تحول جوهري في ممارسة العمل الإعلامي الإلكتروني على الإطلاق، ولا يوجد أي اندماج حقيقي بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، بأن تكون المواقع أو الصحف الإلكترونية مجموعة وسائل إعلامية متعددة بحيث تتضمن صحافة وإذاعة وغيرها من الوسائل التقنية الأخرى. ومن المشكلات والعوائق الأخرى التي تحول دون تطور الإعلام الإلكتروني، انه ما يزال ينظر إلى الإعلام الإلكتروني في الإقليم على أنه وسيلة ترفيهية يلجأ إليها الناس عند الترفيه ولا يوجد أي تأثير حقيقي في مسألة التغطية الإعلامية الإلكترونية، ولا يوجد دور كافٍ من قبل جمهور الإعلام

الإلكتروني في الإقليم بحيث يقومون بتزويد المواقع بالمواد الإعلامية التي يمكن أن تثريها، وانحصرت هذه الإسهامات غالباً في التعليق على بعض الأخبار والمقالات والصور، دون مشاركة حقيقية في إنتاج مضامين تنشر في شكل أخبار ومقالات وفيديو وصور. فضلاً عن إن هناك مشكلة أخرى وهي أن الإقليم يفتقد إلى وجود الإعلامي المؤهل تكنولوجياً، أو الإعلامي التقني المتمكن والقادر على التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهناك عدد قليل جداً ممن يستطيعون التعامل مع التقنيات الحديثة، ولا توجد أية استثمارات حقيقية في الإعلام الإلكتروني على الإطلاق، وهناك بعض الأشخاص الفنيين وليس الحرفيين في ممارسة هذا المجال، ولا يوجد أي تواصل الكتروني عبر البوابات الإلكترونية، ويفترض أن يكون هناك بوابة الكترونية تخلق مناخاً وثقافة الكترونية وتكون مصدر حوار، وهذا غير موجود، وما تزال توجد نظرة استعلائية للإعلام الإلكتروني، ولا توجد أية تشريعات للإعلام الإلكتروني ولا مواثيق أخلاقية ولا جمعيات الكترونية، وما يزال الإعلام التقليدي يحكم الإعلام الإلكتروني، مثل سقف الحرية، هامش الحركة، مصادر المعلومات، القيود على المعلومات، الارتباط بالسياسات الحكومية. فالإعلام الإلكتروني يحصل على أخباره من الصحف المحلية وليس لديه مصادر ومهنيون يعملون في هذا المجال.

وفي الإمكان تصور بأن يلعب الإعلام الإلكتروني دوراً كبيراً في مستقبل الإقليم خاصة وأن عدد مستخدمي الانترنت في الإقليم في تزايد مستمر وخاصة من قبل الجيل الجديد مما يدل على مستقبل جيد في مجال الإعلام الإلكتروني في الإقليم والذي يمكن تحقيقه من خلال التركيز على محاور رئيسية لها دور في نجاح الإعلام الإلكتروني، أهمها: المهارات

المهنية، انتشار ثقافة الكمبيوتر في المجتمع، وأعداد مستخدمي الانترنت من الشريحة المستهدفة من الجمهور، ومدى توافر خدمة الانترنت وتكلفة الاشتراك بهذه الخدمة والمستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للجمهور، ويرى الباحث أن سبل تطوير عمل الإعلام الإلكتروني في الإقليم تتم من خلال الأتي:

١. السعي لتطوير الإعلام الإلكتروني ككيان مستقل له آلياته وتقنياته وإعلامييه وممارساته، باعتبار أنه يمثل نموذجاً جديداً ومغايراً، وكذلك تطوير المؤسسات الإعلامية لآليات وأشكال جديدة تسمح لها بالاستفادة من تعليقات المتلقي ضمن موادها وبرامجها الإعلامية التي تقدمها، مع تطوير شبكة اتصالات محترفة ومهنية مع مستخدميها، تمكنها من تطوير تغطيتها الإعلامية، وتعزيز مكانتها الجماهيرية، وتطوير مجالات الحوار والنقاش وتفعيل التعددية والتنوع والحياة الديمقراطية في المجتمع.
٢. تأهيل الكوادر الإعلامية بزجهم في دورات تدريبية خاصة بالإعلام الإلكتروني بحيث تخلق إعلاميين مبدعين محترفين في مجال العمل الإعلامي الإلكتروني.
٣. أن يكون للعاملين في الموقع الإلكتروني، محررون وفنيون وإداريون، لديهم تأهيل تخصصي لأسس الإعلام الذي أصبح علماً قائماً بذاته واسع الميادين متعدد الفروع، والخصائص المرتبطة بالإعلام الإلكتروني، بشكل يعمل على خلق التفاعل بين الإعلاميين الإلكترونيين مع الجمهور عبر الانترنت، وتطوير مهاراتهم،

وتطـوير أقسـام الإعـلام فـي الجامعـات والمعاهـد العليـا علـى هـذا الصعيد.

٤. تشجيع الشباب على المساهمة بإنشاء مواقع الكترونية هادفة ومحاولة الاسـتفادة مـن أفكـارهم وهوايـاتهم فالشـباب هـم عمـاد المسـتقبل وبالإمكان الاعتماد عليهم في هذا الموضـوع الحيوي ومحاولـة تذليل العقبـات أمـامهم من اجل أن يقومـوا بعملهم بنشـاط وفعاليـة بتخفيض تكاليف الاشتراك بالانترنت مثلا.

٥. إقامة جمعيـات الكترونيـة تهتم بتوعيـة المـواطنين بمختلـف شرائحهم الاجتماعية من اجل التعريف بأهمية الإعلام الإلكترونـي والضـرورة الماسة لوجوده في الإقليم.

٦. تحسين المادة الإعلامية الإلكترونية، إذ لا تكون آية فائدة من الإعـلام الإلكترونـي إذا كانـت المـادة سـطحية وغيـر مفيـدة للجمهـور ومـن الضروري التوسع فـي الإعـلام الإلكترونـي فـي الإقليم كالاتجـاه إلـى النشر الإلكتروني، ودعم المواد الإعلامية المنشورة الكترونيـاً بحيث يتضمن الخبر مقطع فيديو توضيحاً وإرفاق المقالات بالصور

٧. العمـل علـى إنشـاء المواقـع الإلكترونيـة وتطويرهـا والاهتمـام بالبـث والمحتوى، ومتابعة الخبر بشكل دوري.

الصحافة الالكترونية في العراق بعد عام٢٠٠٣:

كشفت الإحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية أن شبكة الانترنت كانت من بين الوسائل التي أسهمت في اندلاع ثورتي تونس ومصر، إذ استثمر الشباب الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني وغرف المحادثة وغيرها للتنسيق فيما بينهم

وتبادل وجهات النظر وتحديد المواعيد للتظاهر. ويشير هذا في جانب منه إلى أن هذا النمط الاتصالي بدأ يحدث تأثيراته الملموسة في الجماهير على الرغم من حداثة التجربة العربية في هذا المجال ومحدوديتها، ذلك أن حجم الجمهور العربي المستخدم للشبكة لم يتجاوز(٥٧) مليون مواطن، ولم يشكل المحتوى العربي في الانترنت سوى ١%. وبذا غدت المواقع الإلكترونية على اختلاف أنواعها تشكل تهديداً للأنظمة السياسية وأداة فاعلة بيد الجماهير لإحداث التأثيرات المطلوبة، فضلاً عن كونها واجهة للتعبير عن همومها وتطلعاتها، وقناة اتصالية لا غنى عنها أثناء الأزمات. وكانت الصحافة الإلكترونية مواكبة لهذه التطورات عبر نقلها الآني والفوري للإحداث والوقائع عبر مختلف الفنون الصحفية كالأخبار والمقالات والقصص الإخبارية، معززة ذلك بالتحليل والتفسير. وقدمت ذلك بأساليب فنية انطوت على الإقناع والتضليل والدعاية، ما يشير إلى دور لا يقل أهمية عن الأدوار التي قامت بها الفضائيات والإذاعات والصحافة الورقية، وطالما الأمر بهذا الشكل، فان أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية الصحافة الإلكترونية والأدوار الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تؤديها في الأوساط الجماهيرية على صعيد الإعلام والثقافة والتنمية والترويح والترويج. ذلك أن هذا النمط الاتصالي الذي لم يصل بعد إلى المستوى الجماهيري يتوقع أن تكون له أدواراً ووظائف جمة، ما يستدعي الاهتمام به علمياً بغية البحث عن السبل الكفيلة التي من شانها توظيفه لخدمة المجتمع العراقي.

وإذا كان يراد للصحافة الإلكترونية تأدية أدوار فاعلة في الحياة الراهنة والمستقبلية في العراق مماثلة للأدوار التي تؤديها الصحافة الإلكترونية في الدول المتطورة، فان ذلك يتطلب الوقوف على واقع

الصحافة الإلكترونية العراقية لتبين حدودها ومديات تأثيرها، والتعرف على مدى اتسامها بالخصائص التي يفترض أن تتسم بها الصحافة الإلكترونية المفترضة، وتشخيص مواطن قوتها وضعفها، ذلك إن الملاحظات تشير إلى أن الكثير من مواقع الصحافة الإلكترونية العراقية لازالت مواقع شكلية على مستوى الأشكال والمضامين والأساليب التحريرية ومحدودية الاستفادة من التقنيات التي يوفرها الحاسوب والانترنت، بالمقابل فان هذه الملاحظات وان كانت تنطوي على جوانب علمية إلا انه لا يمكن الركون إليها في إطلاق أحكام وتعميمها على مجمل هذه الظاهرة الجديدة، لذلك فان إخضاع هذه الظاهرة للتحليل العلمي على وفق دراسة منهجية من شأنه توصيف واقعها وبالتالي تحديد السبل التي يمكن من خلال سلوكها تفعيل هذه الصحافة للقيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التواصل الاجتماعي والأخبار والتثقيف وغيرها من الوظائف التي تشترك فيها مع وسائل الاتصال الجماهيرية، بمعنى آخر البحث في الكيفيات التي يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الصحافة في عمليات التنمية الوطنية.

وإذا كان من المتعذر تحقيق تنمية وطنية حقيقية من دون الاستعانة بوسائل فاعلة ومؤثرة، كالصحافة الإلكترونية التي يتوقع لها مستقبلاً أن تكتسب سمة الجماهيرية إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية، فان الارتقاء بأداء هذه الصحافة يغدو ضرورة قصوى، وذلك لن يكون إلا من خلال المعرفة العلمية بواقعها، وبالتالي تحديد المتطلبات الكفيلة بالنهوض بها. وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة التي وضعت تقييم الواقع من بين الأهداف التي يروم الوصول إليها.

وبما أن لكل زمن أدواته الاتصالية، فان الصحافة الإلكترونية تعد من بين ابرز أدوات المستقبل على المدى المنظور، ولذا فان التمكن من المستقبل وتحقيق حضور فاعل فيه، يقتضي عناية فائقة في أدواته، وامتلاك المهارات التي تشغلها بأقصى قدراتها، لكن الواقع الإعلامي في العراق يشير إلى هيمنة التلفزيون على غالبية حركة الاتصال الجماهيري بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت، وتحيل هذه الهيمنة إلى دلالتين: أولها أن جهات الاتصال منشغلة بالحاضر أكثر من المستقبل، وذلك يعزى إلى خطورة المرحلة التاريخية التي يمر بها العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتغيير النظام السياسي، ومن ثم فأنها تستعين لتعبئة الجماهير بالوسائل الأكثر تأثيرا في الواقع، وهي بالتأكيد الوسائل التقليدية وبخاصة الفضائيات، ذلك أن الصحافة الإلكترونية لم تأخذ المديات المنافسة للفضائيات بسبب محدودية تعرض الجمهور لها، وثانيهما أن وعياً حقيقياً في المستقبل لم يتبلور بعد، مع إن الحراك الاجتماعي والسياسي يعكس قلقلا واضحاً بشأن المستقبل، إلا أن هذا القلق الذي ظهر بأشكال تعبيرية سواء كانت أشكال عنف أو إجراءات سياسية، لم يقابله اهتمام واضح بأدوات المستقبل أو إجراءات عملية أو استراتيجيات من شأنها رسم صورة أو ملامح محددة للمستقبل الذي نريد، وبذا يمكن القول أن النمو الحاصل في استخدامات الانترنت أو الصحافة الإلكترونية جاءت بطريقة كيفية عشوائية من دون أن يسهم فيها التخطيط العلمي أو انعكاساً لاستراتيجيات مرسومة مسبقاً، لذلك فان إخضاع هذه الظاهرة للدراسة قد يشيع ثقافة علمية للتعامل مع أدوات المستقبل التي تأتي الصحافة الإلكترونية من بينها.

أن حداثة التجربة العربية في مجال الانترنت عموما والصحافة الإلكترونية على وجه الخصوص حملت الكثير من المعنيين بهذا المجال إلى الانشغال في إيضاح آليات عمل الشبكة وصياغة المفاهيم التي أفرزتها ظاهرة ثورة الاتصال وواجهتها الأبرز الانترنت وتحديد الأطر النظرية، لذا لازال البحث العلمي العربي لم ينطلق بمدى واسع في إخضاع التطبيقات العملية للدراسة، واقتصرت الدراسات في هذا الميدان على مواقع بعينها تمكنت من تحقيق نجاحات على الصعيد العالمي من دون أن تمتد إلى المئات من المواقع العربية المحلية التي نأمل منها الكثير، وعلى هذا انصب اهتمام هذه الدراسة على الصحافة الإلكترونية العراقية للخروج بمعطيات علمية تمكننا من التعرف على واقعها بغية تعزيز نجاحاتها وتشخيص إخفاقاتها، وبالتالي تبين السبل التي من شأن سلوكها الوصول إلى كيفية توظيفها لخدمة المجتمع عبر إشباع حاجاته الإعلامية.

ويتضح مما سبق أن الصحافة الإلكترونية العراقية تفتقر إلى السمات التالية:

١. غياب التفاعلية:

اتضح أن المواقع الإلكترونية الإخبارية العراقية تفتقد للحيوية التي توفرها سمة التفاعلية، ذلك إن افتقادها لهذه السمة بشقيها المباشر وغير المباشر، وعدم اعتمادها على تكنيك النصوص المترابطة التي تحيل إلى موضوعات ذات صلة بالخبر المنشور يشير إلى أنها لم تتمكن من استثمار القدرات التي يوفرها الانترنت، وذلك مرهون بالكوادر المؤهلة لإدارة المنتديات الحوارية والإجابة المباشرة على أسئلة الزوار وتبادل وجهات

النظر معهم. وإذا كان يراد للاتصال الإلكتروني أن يكون مماثلاً للاتصال الشخصي الذي يستطيع المرسل من خلاله التعرف على ردود أفعال المستقبل ومدى إدراكه للرسالة الاتصالية عبر أساليب عديدة يتيحها الانترنت، فان غياب التفاعلية عن الصحف الإلكترونية يعني في جانب منه عدم معرفة رجع الصدى. على الرغم من أهمية ذلك للمصدر الذي يتمكن من خلاله تعديل رسائله على وفق القدرات الإدراكية للجمهور، وفي هذا الجانب تكون الصحافة الإلكترونية اقرب إلى الصحافة الورقية منها إلى الاتصال الشخصي.

إن غياب هذه السمة المهمة يدلل بشكل واضح على أن المواقع الإخبارية لم تستكمل بعد الأدوات التي من شأنها جعل المواقع الإخبارية مؤسسات إعلامية بهيكلية محددة تفرضها دواعي العمل في هذه الوسيلة، فقد بدا من خلال واقع هذه المواقع أن بعضها يديرها شخص واحد أو مجموعة لا تتجاوز ثلاثة أشخاص. ومثل هذه المواقع لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون تفاعلية، ذلك أن المواقع الإخبارية التفاعلية تقتضي فريقاً من المحررين والفنيين لإدامة التواصل مع الجمهور على مدى الأربع والعشرين ساعة، ذلك أن العمل في المواقع الإلكترونية التي يراد لها أن تكون تفاعلية له اشتراطاته التي تتحكم بها رغبات وميول الزوار بخاصة المتعلقة منها بأوقات المشاهدة التي يتعذر على القائم بالاتصال معرفتها أو تحديدها مثلما يحصل مع بقية وسائل الاتصال الأخرى.

أن تحول الصحف الإلكترونية العراقية إلى مؤسسات مرهون بالتمويل اللازم، فلازالت تلك الصحف لأسباب ذاتية وموضوعية غير مغرية للاستثمار فيها، كما إنها وللأسباب ذاتها لم تتمكن من جذب الإعلان،

وبالتالي يتعذر عليها تغطية نفقاتها في حال أرادت أن تكون صحافة تفاعلية.

٢. افتقاد الفورية:

من خلال متابعة الباحث لمواقع الصحف الإلكترونية العراقية وجد أن سمة الفورية لم تتجسد في الصحافة الإلكترونية العراقية إلا بحدود ضيقة جداً، ويدلل ذلك على أن هذه الصحف لم تأخذ بالحسبان تزويد زوارها بآخر الأحداث وتطوراتها فور وقعوها، بينما يتيح الفضاء الإلكتروني لهذه المواقع مواكبة الأحداث لحظة بلحظة سواء بالاعتماد على مصادرها الخاصة أو على المصادر الخارجية الأخرى كوكالات الأنباء والقنوات الفضائية، لكن تكاد اغلب المواقع الإخبارية العراقية قد أهملت هذا الجانب على أهميته، ويكشف هذا القصور عن عدم اهتمام إدارات التحرير بما يجري من أحداث في العالم أو عدم قدرتها على متابعة ذلك بسبب محدودية إمكانياتها البشرية أو افتقادها للحافزية بشكليها المادي والمعنوي.

ومع أن جمهور الصحف الإلكترونية كبقية وسائل الإعلام يزداد تعرضهم لتلك الوسائل كلما اتسع الاهتمام بالدائرة المحلية للجمهور، إلا أن الأحداث السياسية والأمنية في الساحة العراقية على كثرتها لم تجد لها انعكاساً آنياً مناسباً في تلك المواقع إلا بعد حين، الأمر الذي جعل تلك الأحداث غير ذات أهمية بالنسبة للجمهور الذي تعرف عليها من خلال وسائل إعلام أخرى وفي مقدمتها الفضائيات.

ويبدو أن شعوراً بعدم الجدوى يهيمن على القائم بالاتصال، إذ لم يتلمس مردودات معينة جراء عمله على الرغم من إدراكه لأهمية الإعلام الإلكتروني بدلالة المبادرة بتأسيس موقعه الإخباري. لذا غدت إدارة الصحيفة الإلكترونية عملاً ثانوياً تدار في أوقات الفراغ.

٣. انحسار الوسائط المتعددة:

مع إن جميع خصائص الوسائل الاتصالية الجماهيرية تجتمع في الحاسوب كالصوت والصورة والنص، إلا أن استخدامات الصحافة الإلكترونية اقتصر على الاستعانة بالنصوص في تقديم المضامين مهملة الوسائط الأخرى، وهذا ما تمثل في اغلب المواقع الخاضعة للدراسة، وقد جعلت هذه الاستخدامات الصحافة الإلكترونية شبيهة بالصحافة الورقية إلى حد كبير، الأمر الذي افقد الجمهور حرية اختيار الواسطة التي يرغب بها في التعرف على المضامين الصحفية. وما يقتضيه ذلك من جهد بالمقدور تخفيفه فيما لو اعتمد على الوسائط الأخرى، فضلاً عن أن الاقتصار على واسطة واحدة يبعث الملل في الجمهور.

إن الاستعانة بوسائط متعددة توسع من إمكانيات القائم بالاتصال في عملية تجسيد الوقائع والإحداث، وإظهار ما تنطوي عليه من معاني، بخاصة أن عمليات التجسيد المعززة بالصوت والصورة الفيديوية يجعلها أكثر واقعية مما لو اقتصر التجسيد على النصوص فحسب، وتزيد الواقعية من مساحة المصداقية التي يوليها الجمهور إلى مصادر أخباره، بما يحقق اشباعاته لمعرفة هذه الوقائع ويغنيه عن التعرض لمصادر إعلامية أخرى،

ذلك أن العلاقة بين الاستخدامات والاشباعات ترتبط إلى حد كبير بمستوى المصداقية التي يحظى بها المصدر.

إن مستوى الثقة التي تولى للنصوص مستمدة من ثقة الجمهور بالقائم بالاتصال، بينما تستمد تلك الثقة من وسيلة الاتصال في حال نقلت الوقائع والأحداث بوسائط صوتية وصورية. وعلى هذا كانت ثقة الجمهور بالتلفزيون أكثر من الصحيفة الورقية، جراء تعزيز التلفزيون الأحداث المنقولة بالصور الحية. وفي هذا الإطار يمكن القول إن عدم استعانة الصحافة الإلكترونية العراقية بالوسائط المتعددة اضعف ثقة الجمهور بها، وقلل من فرص تعرضه لها، ما انعكس سلبا على مستوى اهتمام القائم بالاتصال بوسيلته، بسبب انعدام الحافزية أو ضعفها المترتبة على عدم تمتعه بجمهور واسع.

٤. انعدام القدرة:

إن المرونة الكبيرة التي يتيحها الحاسوب والانترنيت تزيد من قدرات القائم بالاتصال على صياغة مضامينه بأشكال مختلفة، فضلاً عن الربط بين هذه الأشكال على اختلاف أماكن وجودها داخل الموقع أو خارجه. لكن هذه المرونة والقدرات انعدمت في الصحافة الإلكترونية العراقية، نتيجة عدم استخدام المواقع لوسائط متعددة في تقديم المضامين التي ترتبط بوشائج معينة، كما إنها لم تضع بالحسبان الانفتاح على مواقع أخرى ذات صلة بالمعلومات التي تتداولها عبر النصوص المترابطة، لذا لم تعمل على الربط بين الأشكال الإعلامية التي تستخدمها، ذلك أن المضامين القريبة من بعضها داخل الموقع وفكرة الانفتاح على مضامين منشورة في مواقع

أخرى تستدعي من إدارة الموقع تفعيل قدراتها للربط بين الأشكال المختلفة للمعلومات المقدمة للجمهور.

وقد تعود أسباب ذلك إلى عدم ايلاء إدارة المواقع الإخبارية الانفتاح على المواقع الأخرى واستخدام وسائط مختلفة الاهتمام الذي تستحقه أو بسبب محدودية إمكانياتها أو افتقادها الخبرات الفنية في هذا المجال، فالتجربة العراقية لازالت حديثة ولم تتوفر لها الموارد البشرية المدربة الكافية.

٥. ضعف الأرشيف الإلكتروني:

على الرغم من أن خدمة الأرشيف تعود بالفائدة على الجمهور وجهة الاتصال على حد سواء، إلا أن الأغلب الأعم من إدارات الصحف الإلكترونية لم تتمكن من تفعيل هذه الخدمة، مع أنها تعد من أساسيات العمل الإعلامي بوسائله المختلفة بدءاً من لحظات انطلاقها الأولى، ذلك أن الأرشيف بالنسبة لجهة الاتصال يعني التوثيق لعمل هذه الجهات وانجازاتها، فضلاً عن جذب الجمهور الباحث عن معلومات سابقة بشأن وقائع وقضايا مثيرة لاهتمامه، ومع أن العديد من المواقع قد وضعت نافذة للبحث في الموقع، إلا أن البحث في الغالب يفضي إلى فراغ أو إلى موضوعات غير ذات صلة، وعلى هذا لا يمكن عد البحث في الموقع معوضاً عن الأرشيف، لان بعضاً من الزوار يرغبون في الاطلاع على جانب من الأرشيف بخاصة عندما لا تكون في أذهانهم موضوعات محددة، فضلاً عن ذلك فان بعض المواقع الإخبارية التي اتخذت وظيفة الوكالات الإخبارية لا تتيح للزوار البحث في مواقعها أو الاطلاع على أرشيفها

الإلكتروني من دون أن يسجلوا كمشتركين، وعلى الرغم من أن هذه الاشتراطات تعد من طبيعة عمل وكالات الأنباء عموماً التي تبغي من الاشتراك الحصول على مبالغ مالية لتمويل عملها، إلا إنها بطبيعة الحال تحجب الكثير من الأخبار عن الزوار وتكتفي باطلاعهم على العناوين أو فقرات بسيطة من الخبر.

٦. اللاجماهيرية:

اكتفت اغلب المواقع بتقديم الأخبار بالطريقة التقليدية القائمة على إتاحة خيارات عديدة أمام الزوار عبر نظام الوصلات، ولم ترتق بعملها إلى طريقة دفع المحتوى الذي يزود من خلاله الموقع زواره بالموضوعات التي يرغبون بالاطلاع عليها، ذلك إن بعض الزوار يطلبون من المواقع الإخبارية تزويدهم بمجموعة من الأخبار ليتسنى الاطلاع عليها في حاسباتهم في الأوقات التي يرغبون بها، ومع أن هذه الطريقة تتيح للزوار حرية اكبر في التعامل مع المعلومات والأخبار كما هو الحال في المواقع الإلكترونية العريقة، إلا أن الصحافة الإلكترونية العراقية لم تتمكن من العمل على وفق هذا الأسلوب، ما افقد الصحافة الإلكترونية واحدة من خواصها المهمة المتمثلة في إتاحة المرونة الكافية للزوار في التكيف الشخصي، وهي السمة التي تميز هذا النوع من التعرض عن بقية أنواع التعرض الأخرى التي تتصف بالجماهيرية كما هو الحال في الصحف الورقية والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية، وفي ضوء المعطيات الراهنة للصحافة الإلكترونية يبدو إن الوصول إلى طريقة دفع المحتوى أمراً صعباً وبحاجة إلى وقت طويل ويقتضي ظروفا موضوعية مناسبة.

٧. خدمات إضافية:

تتكون كل سمة من سمات الصحافة الإلكترونية من مجموعة عناصر مادية، بغيابها تفقد تلك السمة وظيفتها، بالمقابل هناك سمات يتوقف جانب من عملها على عناصر في سمات أخرى، كما هو الحال في سمة التفاعلية التي تعتمد على مجموعة العناصر التي تتكون منها سمة الخدمات الإضافية القائمة على السرعة، فغرف المحادثة وقوائم البريد ومواقع تبادل رسائل البريد الإلكتروني تشكل عناصر الخدمة الإضافية، وعليه فان تفعيل هذه السمة يقود إلى تفعيل سمة التفاعلية.

لكن الملاحظ في الصحافة الإلكترونية العراقية افتقادها إلى الخدمات الإضافية أو اقتصارها على عنصر واحد وإهمال بقية العناصر بالشكل الذي يتعذر معه الحكم بأنها توفر لزوارها خدمات إضافية، بمعنى أنها لم تتمكن من أن تكون حلقة التواصل الآني بين زوارها، وبذلك فإنها افتقدت إلى جانب كبير من التفاعلية التي يقتضيها الإعلام الإلكتروني. ومع إن تقديم خدمات إضافية ليس من بين وظائف الصحافة الالكترونية بوصفها معنية بتقديم الفنون الخبرية حصراً، إلا أن الاكتفاء بهذه الوظيفة يحرم المعنيين بالصحف الإلكترونية من التعرف على نوع الجمهور المتعرض وميوله ورغباته التي تتضح من خلال الخدمات الإضافية، فضلاً عن أن الحصول على اكبر جمهور ممكن يرتبط بنوع ومستوى الخدمات التي تقدمها مواقع الصحف الإلكترونية، ولذا فلا غرابة عندما ينحسر جمهور الصحافة العراقية.

٨. التحديث:

على الرغم من أن اغلب الصحف الإلكترونية العراقية يجري تحديثها إذا ما نظر إلى التحديث من زاوية التواريخ المذكورة على واجهة المواقع، إلا أن بعضاً من التحديث إيهامياً، فالتاريخ المثبت يشير إلى اليوم نفسه الذي يشاهد فيه الزوار المواقع، بينما الأخبار المنشورة قديمة، والبعض منها يعود إلى أشهر ماضية، ومثل هذا النوع من التحديث يجري بطريقة آلية، الأمر الذي اضطر مواقع أخرى لتأكيد مصداقية التحديث إلى تثبيت التواريخ في نهاية نصوص أخبارها.

وبالرغم من أن التحديث يشكل من الجانب الفني مسايرة لطبيعة الانترنت التي تشكل المباشرة والفورية ابرز سماتها، ومن الناحية الموضوعية إحاطة الزوار بتطورات الأحداث أولاً بأول، فان هذين الجانبين يكشفان عن مدى جدية عمل الصحافة الإلكترونية، انطلاقًا من ذلك فان عدم الجدية هي السمة الغالبة على مواقع الصحافة الإلكترونية العراقية، ويمكن أن يستثنى من هذا الحكم وكالات الأنباء الإلكترونية، التي تعمل بطريقة مزدوجة في الوقت نفسه، فهي من جانب تعمل كصحيفة الكترونية تتيح لزوارها فرصة الاطلاع على بعض أخبارها وخدماتها، ومن جانب آخر تحجب أخبار أخرى بطريقة التشفير، ولا تسمح بالاطلاع عليها سوى للجهات المشتركة فيها التي تشكل وسائل الإعلام غالبيتها.

- **سبل التنمية للصحافة الالكترونية في العراق:**

يرى المؤلف أنه من خلال استعراض نشأة الصحافة الإلكترونية في العراق والمراحل التي مرت بها، إنها لا زالت تفتقر إلى الكثير من مقومات

الصحافة الإلكترونية مقارنتاً بمثيلاتها من الصحف العربية أو حتى الغربية، لذلك تتطلب تنمية الصحافة الإلكترونية في العراق ما يأتي:

١. إصدار التشريعات القانونية التي من شأنها التأكيد بان الصحافة الإلكترونية وسيلة إعلامية كبقية وسائل الإعلام الأخرى، وان العاملين في هذه المهنة صحفيون يتمتعون بجميع الحقوق التي لزملائهم في الصحافة التقليدية وعليهم الواجبات نفسها.

٢. ضرورة عمل الجهات الرسمية المعنية على إيجاد الآليات الإدارية والقانونية التي بمقدورها مؤسسة الصحافة الإلكترونية، بخاصة أنها لازالت في جانب كبير منها نشاطاً فردياً، يتعذر عليها تأدية الوظائف التي يفترض القيام بها.

٣. استحداث أقسام للصحافة الإلكترونية في الجامعات التي فيها كليات للإعلام وفروع مماثلة في الكليات التي فيها أقسام للإعلام.

٤. إقامة دورات نوعية لتأهيل الكوادر البشرية للعمل في مجال الإعلام الإلكتروني برمجة وتحريراً.

٥. توجيه دوائر الدولة المختلفة بأهمية استحداث وحدات للإعلام الإلكتروني.

٦. العمل على إشاعة بيئة الكترونية عبر اتخاذ الدولة الإجراءات الكفيلة بتمكين المجتمع والمؤسسات التعليمية من الحصول على المنتجات الإلكترونية كالحاسوب والأجهزة المتعلقة بخدمة الانترنت، والضغط

باتجاه تحسين الخدمات التي تقدمها شركات الانترنت وتخفيض أسعارها.

٧. على وزارتي التربية والتعليم العالي إعطاء مادة الحاسوب اهتماماً استثنائياً يتناسب مع أهمية هذه المادة، بوصف التعامل مع الحاسوب مهارة

الفصل الرابع

القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية احد نماذج الفنون الصحفية

تمهيد:

يعد مفهوم القصة الخبرية News Story من المفاهيم التي لاقت خلطاً شديداً بين الباحثين ويسعى الباحث في هذا الفصل إلى مناقشة مفهوم القصة الخبرية من خلال طرح وجهات النظر المختلفة حول مفهوم القصة الخبرية، ثم يحاول أن يقدم تعريفاً لمفهوم القصة الخبرية.

وتشترك الصحافة الإلكترونية ببعض الخصائص مع الصحافة المطبوعة وبخصائص أخرى مع صحافة البث(التلفزيون)، وإن كانت تتصف أيضاً بخصائص تنفرد بها الشبكة الإلكترونية. فكثيراً ما تقدم مواقع الشبكة الإلكترونية مقالات صحفية للقراءة، تماماً كما لو كانت في الجريدة. ويمكن للجمهور في أوقات أخرى أن يختار مقطع فيديو لمشاهدته، مما يجعل الموقع الإلكتروني شبيهاً بالبث التلفزيوني. وتسمح القصة الخبرية الموجودة في الصحافة الإلكترونية والتي تستفيد كلياً من الوسيلة الإعلامية الجديدة للقارئ بأن يصبح مشاركاً يختار كيفية تعامله مع المعلومات المقدمة. حيث "لا يتحقق وجود شكل جديد من القصة الخبرية إلا عندما يتوفر تحكم المستخدم بالمادة إلى حد ما"(*).

ويؤكد موقع جوناثان دوب (CyberJournalist.net)، وهو موقع يركز على الكيفية التي أخذت فيها الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى بتغيير وسائل الإعلام، بأنه "يتعين على صحفيي الإنترنت أن يفكروا على

(*) نورا بول: مديرة معهد دراسات وسائل الإعلام الجديدة التابع لجامعة منيسوتا الأمريكية.

مستويات متعددة في الوقت نفسه: الكلمات والأفكار وبنيان القصة والتصميم ومواد التفاعل والصوت والفيديو والصور والحكم على أهمية الأخبار. وجوهر التلفزيون هو عرض الأخبار. في حين أن الصحافة المطبوعة تركز على نحو أكثر على الإبلاغ والتوضيح. أما الصحافة على خط الإنترنت (الإلكترونية) فتتضمن العرض والإبلاغ والتصوير والتفاعل". ولجعل ذلك ممكناً، يقدم صحفيو الإنترنت المعلومات على مستويات متعددة، مستخدمين طائفة من أنواع القصص الخبرية المختلفة.

ويشمل هذا الفصل ثلاثة محاور، يتناول **المحور الأول** مفهوم القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية وأهم خصائصها، وأنواع القصص الخبرية الإلكترونية، وكتابة القصة الخبرية في المواقع الإخبارية الإلكترونية، ويتناول **المحور الثاني** صياغة القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية، وبنية القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية، ويتناول **المحور الثالث** أشكال وفنون القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية، وأساسيات العمل بالوسائط المتعددة لسرد القصة الخبرية، ومفهوم القصة الخبرية في إطارها البيئي، والقوالب الحديثة في كتابة القصة الخبرية.

أولاً: مفهوم القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية:

ورد تعريف القصة الخبرية في قواميس ومعاجم المصطلحات الإعلامية على أنها "عبارة عن تقارير آنية عن الأحداث المهمة تحتوي على تفاصيل الخبر وجوانبه وتجيب عن التساؤلات الرئيسية، وذلك في أكثر من فقرتين". أو أنها "تتناول الحقائق عن أحداث الحياة وظواهر

الطبيعة والأنشطة الإنسانية، كما تقع دون تدخل من أحد لإضافة شيء من عنده لحقائقها".

كما تم تعريفها على أنها "تتناول التفاصيل الكاملة لخبر من الأخبار بكل ما يشتمل عليه من وقائع أو أحداث وخلفيات وظروف، مصاغة بطريقة يغلب عليها الطابع القصصي".

ويلاحظ من التعريفات السابقة ما يلي:-

١. أكد التعريف الأول أن القصة الخبرية ممكن أن تشتمل على أكثر من فقرة وأن تجيب عن التساؤلات الرئيسة في الخبر نفسه .
٢. القصة الخبرية تعتمد على نقل الوقائع والأحداث دون التدخل من جانب المحرر، حيث لا يسمح له بإضفاء شخصيته أو آرائه ومشاعره تجاه الحدث، وإنما سرد الوقائع والتصريحات والمعلومات كما حصل عليها من مصادرها المختلفة وهذا ما أكد عليه التعريف الثاني.
٣. القصة الخبرية لا تكتفي بمجرد سرد الوقائع أو الأحداث فقط، ولكنها تحاول أن تضع الحدث في إطار ظروفه وخلفياته وهذا ما أكد عليه التعريف الثالث.
٤. أكد التعريف الثالث أن صياغة القصة الخبرية تتم بطريقة يغلب عليها الطابع القصصي، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام هذه الطريقة لا تكون إلا في حالة الأخبار المتعلقة بالقصص الإنسانية أو أخبار الجريمة أو الأحداث العاطفية حيث تتصاعد الأحداث في أهميتها إلى أن ينتهي المحرر بأهم ما في القصة الخبرية أو نتيجتها

في الخاتمة، أما ما عدا ذلك من القصص الخبرية فإنه تتم صياغته بطريقة الهرم المقلوب بحيث تعرض أهم الوقائع أو الزوايا الإخبارية في المقدمة ثم تعرض باقي التفاصيل وفقاً لأولويات أهميتها حتى تنتهي بالتفاصيل الأقل أهمية، وإضافة إلى هذه الطريقة (الهرم المقلوب) في صياغة الأخبار، فإن هناك بعض المداخل الحديثة لكتابة المادة الإخبارية وتحريرها وهي مدخل التركيز على الفرد ويركز هذا المدخل على شخص أو جهاز ما ويكثف الحدث من خلاله، ثم يفسره بعد ذلك بالتفاصيل، ومدخل القصص الحوارية المتسعة ويعتمد هذا المدخل على سرد اقتباسات من أقوال وتصريحات الشخصيات أو المصادر المشتركة في القصة الإخبارية، ومدخل ضمير المتكلم ويعتمد هذا المدخل على رواية الوقائع الإخبارية على لسان المحرر الصحفي ومن وجهة نظره الشخصية ويستحسن استخدام هذا المدخل في الحالة التي يكون فيها المحرر شريكاً في الواقعة الإخبارية كأن يكون شاهداً على تطورات الواقعة من بدايتها لنهايتها مثل المباريات الرياضية والخطب والانتخابات وأخبار المحاكمات وكذلك المدخل الكرونولوجي وهو يعتمد على سرد الأحداث حسب الترتيب الزمني لوقائعها، وأخيراً المدخل السردي، وهو مدخل يعتمد على أسلوب المقال الذي يسرد الوقائع كما حدثت وبدون وجود ذروة إخبارية في القصة بل سرد جانب من المعلومات المهمة.

وباستعراضنا للأدبيات التي تناولت مفهوم القصة الخبرية، أمكن الكشف عن اتجاهين أساسيين في تعريف القصة الخبرية، أولهما يخلط بين

مفهوم القصة الخبرية وبعض المفاهيم التحريرية الأخرى، أما الآخر فقد حاول أن يؤصل لمفهوم القصة الخبرية، ويضع أو يحدد الفروق التي تميز هذا الفن عن باقي الفنون التحريرية الأخرى.

وسوف نعرض لهذين الاتجاهين، ثم نقدم رؤية بعض الممارسين لمفهوم القصة الخبرية:-

- **الاتجاه الأول:**

خلط أصحاب هذا الاتجاه بين مفهوم القصة الخبرية وبعض المفاهيم التحريرية الأخرى، مثل الموضوع الإخباري، وأشكال مواد الرأي، ففي بعض الترجمات عن الدراسات الغربية المرتبطة بعلوم الصحافة، وقع مروان الجابري في هذا الخلط أثناء ترجمته للنص الأصلي لكتاب الصحافة اليوم، حيث جاء في ترجمته "ويكمن المزيد من القرائن الدالة على الطبيعة المتباينة للخبر في الطريقة التي قد تعالج بها عدة صحف الموضوع الإخباري ذاته". وفي موضع آخر والاستهلال في الموضوع الصحفي هو الجزء الذي يتقدم على المادة، ويجمل القصة كلها في جملة أو جملتين. ونلاحظ هنا أن مصطلحات الخبر، والموضوع الإخباري، والقصة تتبادل المواقع وكأنها تعني شيئاً واحداً، وكان يجب على المترجم أن يتحرى الدقة في الترجمة بعدم الخلط بين هذه المفاهيم، وإذا كان هذا الخلط سببه النص الأصلي كان يجب عليه أن يشير إلى هذا الخلط في الهامش ويوضح الفروق بين هذه المفاهيم.

وقد وسع البعض من دائرة مفهوم القصة الخبرية بحيث جعلها تشمل معظم الأشكال التحريرية سواء كانت أشكالاً خبرية أو أشكالاً استقصائية،

وكذلك بعض أشكال مواد الرأي. وصاحب هذه الرؤية هو (جوليان هاريس وزميله Julian Harriss:١٩٨١) حيث صنفوا القصة الخبرية إلى عدة أنواع رئيسية، ثم صنفوا بعض الأشكال التحريرية الأخرى تحت هذه الأنواع الرئيسية كما يلي:-

١. أنواع عامة: وقد وضعوا الحوارات ضمن الأنواع الفرعية المندرجة تحت هذه الأنواع العامة.
٢. أنواع بسيطة.
٣. أنواع شاملة (معقدة).
٤. أنواع خاصة: وقد وضعوا تحت هذا النوع من القصص الخبرية المقالات الافتتاحية. والأعمدة، وقصص التحري.

ووفقاً لمفهوم القصة الخبرية لدى أصحاب هذا الاتجاه فإن المقالات الافتتاحية والأعمدة الصحفية تصنف على أنها أنواع خاصة من القصص الخبرية، كما تصنف الحوارات على أنها أنواع عامة من القصص الخبرية، وهو تصنيف لا يميز بين الأشكال والفنون التحريرية المختلفة.

- **الاتجاه الثاني:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القصة الخبرية شكل فني مستقل بذاته يختلف عن باقي الفنون التحريرية الأخرى، إلا أنه يمكن التمييز بين عدة توجهات بين أصحاب هذا الاتجاه، حيث تباينت رؤية كل منهم لمفهوم القصة الخبرية:-

١. **التوجه الأول:** يرى أن القصة الخبرية هي أحد قوالب أربعة تستخدم في صياغة الخبر والتي تشمل قالب السرد الصحفي، وقالب الحديث

المنقول، وقالب القصة الخبرية والقالب غير الفني وتستخدم أسلوب الهرم المقلوب الذي يعتمد على مقدمة تجيب على أهم النقاط الرئيسية للقصة الخبرية وجسم يشتمل على باقي التفاصيل.

٢. **التوجه الثاني:** يرى أن القصة الخبرية هي أحد الأشكال الصحفية التي تعرض المادة الإخبارية في الصحيفة والتي تشمل الأخبار القصيرة السريعة والقصص الخبرية والتقارير الإخبارية والقصص الخبرية الشاملة والقصص الخبرية الجانبية.

ويرى أصحاب هذا التوجه أن القصة الخبرية عبارة عن "تقارير آنية عن الأحداث المهمة تحتوي على تفاصيل الخبر وجوانبه وتجيب على التساؤلات الرئيسية وذلك في أكثر من فقرتين". وقد ميز هذا التعريف القصة الخبرية عن الأخبار السريعة بالاعتماد على معيارين فارقين هما:-

- **المعيار الأول:** ويتمثل في المساحة، حيث يرى أن القصة الخبرية يجب أن تكون أكثر من فقرتين عكس الأخبار القصيرة السريعة التي تشتمل على فقرة أو فقرتين على الأكثر.
- **المعيار الثاني:** ويتمثل في أن القصة الخبرية تعتمد على سرد التفاصيل، وتجيب على التساؤلات الرئيسية عكس الأخبار السريعة التي لا تتطلب الإجابة على كافة التساؤلات ولا تسرد كافة التفاصيل.

ويستبعد أصحاب هذا التوجه الاعتماد على التفسير كمعيار فارق بين الأخبار القصيرة والقصة الخبرية، فقد يوجد خبر قصير إلا أنه يتضمن تفسيراً كأن يكون جملة أو عبارة تحمل خلفية معلوماتية شارحة لما ورد في الخبر.

٣. **التوجه الثالث:** اتفق أصحاب هذا التوجه مع أصحاب التوجه الثاني على اعتبار القصة الخبرية تقارير آنية، فالآنية شرط أساسي داخل القصة الخبرية. إلا أنهم أكدوا على ضرورة وجود خلفية داعمة تفسر معنى الحدث داخل القصة الخبرية.

والقصة الخبرية وفقاً لأصحاب هذا التوجه عبارة عن قالب فني يقع في موقع متوسط بين الخبر والتقرير، فهي تختلف عن الخبر حيث إنها تتضمن شرحاً أو تفسيراً لمغزى الحدث، وتختلف عن التقرير لأنها تخلو من أي تسجيل للانطباعات الذاتية للمحرر، كما أن التقرير يشتمل على تنبؤ بحقيقة الأوضاع المستقبلية.

والقصة الخبرية وفقاً لأصحاب هذا التوجه تعتمد على تعدد الوقائع والعناصر الإخبارية وتعرف باسم Multiple-Element Story وقد تشتمل على أكثر من حدث وتعرف باسم Multiple-Incident Story وقد تشتمل على زوايا عديدة وهامة.

وتستخدم التفسير الذي يوضح مغزى الوقائع الخبرية.

ومن التعريفات التي قدمها أصحاب هذا التوجه أن القصة الخبرية عبارة عن "عرض موضوعي لكافة التفاصيل والخلفيات والمعلومات عن مادة إخبارية تتضمن أكثر من واقعة أو أكثر من عنصر أو زاوية إخبارية تمتد إلى أكثر من مكان مع الاستعانة بتصريحات المصادر وروايات شهود العيان في تقديم الإجابة على معظم الأسئلة الإخبارية الستة وتسمح بقدر من التفسير دون ظهور شخصية المحرر وهي الشكل الأمثل لتقديم القصة الإخبارية في الصحف الأسبوعية".

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:-

١. أكد هذا التعريف على أن ما يميز القصة الخبرية، هو وجود خلفية معلوماتية وتقديم التفاصيل المهمة وأنها تسمح بقدر من التفسير الذي لا يخرجها عن إطار الموضوعية.
٢. أشار هذا التعريف أن الوقائع أو العناصر الإخبارية يجب أن تمتد إلى أكثر من مكان ونلاحظ أن هذا الشرط ليس من الضروري أن يتوافر داخل كافة القصص الخبرية "فقد تشتمل القصة الخبرية على أكثر من واقعة ويكون المكان نفسه هو الرابط الوحيد بين هذه الوقائع".
٣. يرى هذا التعريف أن القصة الخبرية هي الشكل الأمثل للصحف الأسبوعية، إلا أن هذا لا يمنع من استخدام القصة الخبرية داخل الصحف اليومية، خصوصاً وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أتاحت الفرصة أمام الصحف اليومية للحصول على الخلفيات والتفاصيل التي تمكنها من دعم ما تنشره بالتفاصيل والخلفيات اللازمة لها، كما أن منافسة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أجبرت الصحف اليومية على الاتجاه نحو العمق في معالجتها الإخبارية، ومن ثم تراجع الخبر السريع وبدأت الصحف تعتمد أكثر على الأشكال التي تحقق هذا العمق في المعالجة مثل القصة الخبرية والتقرير الإخباري.
٤. أكد التعريف على تعدد الوقائع والعناصر الإخبارية أو الزوايا داخل القصة الخبرية، وهذا لا يشترط دائماً، فقد تشتمل القصة الخبرية على عنصر إخباري واحد وتعرف باسم Single-Element

Story، وقد تشتمل على حدث واحد وتعرف باسم Single-Incident Story.

وفي ضوء العرض السابق، فانه يمكن أن نعرف القصة الخبرية على أنها **"شكل فني تحريري من الأشكال الفنية المتبعة في التحرير الصحفي يستخدم هذا الشكل في عرض المادة الخبرية الآنية، وتصاغ بطريقة يغلب عليها الطابع القصصي وتجيب عن التساؤلات الرئيسة مع احتوائها على كافة تفاصيل الخبر (الحدث)، وتسمح بسرد الوقائع كافة كما تحدث وأن تعددت أماكن وقوعها، بالإضافة إلى نقل التصريحات المرتبطة بهذه الوقائع دون التعبير عن ذاتية محرر القصة الخبرية".**

في ضوء التعريف السابق، فإن القصة الخبرية تتميز بما يلي:-

١. **الآنية:** فالقصة الخبرية يكون المحور الزمني الرئيسي بها هو المحور الآني، فالتركيز فيها يكون على حدث آني.
٢. **التدعيم بخلفية:** والتفسير يستخدم في القصة الخبرية ليس فقط للأحداث الغامضة أو غير المفهومة، ولكنه ضروري في أغلب الأوقات لأنه يساعد القارئ على الربط بين الأحداث وفهمها في ظل وجود كم هائل من الأحداث والتطورات التي تقع، كما أنه يساعد القارئ على تكوين آرائه واتخاذ مواقفه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التفسير ليس معياراً فارقاً بين الأخبار السريعة والقصة الخبرية، فربما تستخدم الأخبار القصيرة التفسير، إلا أن حجم التفسير والخلفيات الداعمة يكون داخل القصة الخبرية أكبر وأعمق وأكثر توضيحاً لمغزى الحدث.

٣. **الشمول:** فالقصة الخبرية تجيب على كل أو معظم التساؤلات التي قد تثار حول حدث ما وتسرد كافة التفاصيل المرتبطة بالحدث، وهذا ينعكس على مساحة القصة الخبرية فهي تزيد عن فقرتين، كما أنها تستخدم الصور الفوتوغرافية والرسوم البيانية والفيديو والصوت والصورة التي تدعم الحدث وتوضحه.

٤. **عدم خلط الخبر بالرأي:** فالقصة الخبرية لا تسمح بظهور الرؤية الذاتية الخاصة بالمحرر، وهو هنا حينما يعرض للأحداث يجب أن يعرضها بشكل موضوعي بحيث لا يحذف جوانب معينة من الحدث أو يختلق جوانب لا أساس لها على الإطلاق، أو يعتمد على مصادر تعبر عن وجهة نظر واحدة ويهمل وجهات النظر الأخرى، كما أنه لا يجب أن يسجل انطباعاته الذاتية الخاصة بالحدث.

٥. **القصة الخبرية:** قد تكون بسيطة وقد تكون معقدة وفي الوقت الذي تشتمل القصة الخبرية البسيطة على حدث مفرد، وتعتمد على مصدر واحد في سرد الحدث وأن كان ذلك لا يمنع من الاستعانة ببعض المصادر الأخرى ولكن من أجل الحصول على بعض المعلومات الثانوية، فإن القصص الخبرية المعقدة لا يسيطر فيها مصدر واحد، وإنما تلعب باقي المصادر دوراً مهماً في سرد وشرح الزوايا المختلفة التي تشتمل عليها، وهذه النوعية من القصص تشتمل على أكثر من زاوية أو أكثر من حدث.

أنواع القصص الخبرية الإلكترونية:

لقد وصف أبسط شكل من أشكال القصص الخبرية الإلكترونية بـ "الصحافة المطبوعة "، وهو قصة إخبارية نصية تشتمل على عناصر

إضافية كالصور والصوت والفيديو أو الوصلات الإضافية للحصول على المزيد من المعلومات. ويستطيع الصحفي، من خلال دمج الوصلات في قصته، أن يقدّم للقارئ معلومات إضافية على مواقع ويب منفصلة على الشبكة، يعود بعضها إلى مصادر خارج المؤسسة الصحفية، توفر مزيداً من الخلفية أو المعلومات التاريخية حول الحدث. ويمكن تعزيز القصص الخبرية الإلكترونية بتضمينها وصلات إلى قواعد البيانات التي يمكن للمستخدم البحث فيها. فمثلاً، يمكن ربط قصة إخبارية عن انخفاض معدل نتائج الاختبارات في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلد بقاعدة بيانات للنتائج من جميع المدارس. ويمكن للمستخدم أن يبحث عن نتائج طلبة مدرسة معينة، أو عن جميع المدارس في مدينة معينة أو أن يقارن نتائج المدارس المختلفة.

ويستخدم أحد الأساليب المبتكرة "تفاعلات بالكبس" أو الرسوم البيانية والصور الإيضاحية متعددة الوسائل الإعلامية المصممة خصيصاً لإيضاح قصة إخبارية. وتوضع عناصر هذه الرسوم والصور الإيضاحية في لائحة بشكل طولي، ولكن يمكن للقارئ أن يتفحص كلاً منها على حدة بالترتيب الذي يختاره. وينطبق الشيء نفسه على معظم "عروض الشرائح الزجاجية" المتوفرة على الإنترنت والتي تجمع النص والصوت مع صور فوتوغرافية بحيث تتيح للقارئ تجربة شكل جديد يتصف بتعددية وسائل الإعلام.

ويمكن للأدوات التي تسمح للقارئ بأن يتحرك عبر مشهد واسع على امتداد (٣٦٠) درجة في موقع ما أن تعزز هي أيضاً التغطية الإخبارية الإلكترونية. وتقوم بذلك أيضاً رسوم فلاش المتحركة، وهي من برامج

الكمبيوتر التي تتيح للمرء تصميم محتوى التفاعلات: فيديو ورسوم بيانية وصور إيضاحية ورسوم متحركة. فمثلاً، أوجدت هيئة الإذاعة البريطانية في لندن موقعاً إلكترونياً حول المخدرات غير المشروعة والمشروبات الكحولية، أتاح للقارئ فرصة "اختيار" مخدر معين وجرعة منه ثم اختيار عضو في الجسم – كالدماغ أو القلب- لكي يقرأ عن تأثير المخدر على ذلك العضو، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسلامة. وقد عمدت المواقع الإلكترونية حتى إلى استخدام اختبارات قصيرة أو ألعاباً لتقديم القصص الخبرية عن طريق تقسيم المعلومات إلى أسئلة وأجوبة والسماح للمستخدم باكتشاف ما سبق للصحفي أن جمعه من معلومات.

كتابة القصة الخبرية في المواقع الإخبارية الإلكترونية:

إن الكتابة للصحافة الإلكترونية هي مزيج بين كتابة الصحافة المطبوعة والكتابة الإذاعية والتلفزيونية. وأن أسلوب الكتابة الموجزة والبسيطة الذي يفضله الإذاعيون يسهّل قراءة واستيعاب الكتابة الإلكترونية. ولكن العديد جداً من مواقع الشبكة الإلكترونية يتجاهل القواعد الأساسية للكتابة الجيدة. بالإضافة إلى أن استخدام العبارات البسيطة وكأن المرء في حديث أمر جيد، إلا أن القواعد اللغوية والتهجئة ما زالت مهمة. وإن أفضل نصيحة هي أن تكتب للإنترنت كما تكتب رسالة إلكترونية لصديق، أي هذا لا يعني أن بوسعك أن تخطئ في تهجئة الكلمات أو تتجاهل بنيان القصة الإخبارية أو تلغي السياق. إن ما يعنيه ذلك هو أن عليك أن تكتب بأفضل أسلوب حميم يمكنك التوصل إليه.

وبما أن مواقع الأخبار الإلكترونية تميل إلى تقديم خيارات عديدة للقراء فإن على الكتّاب أن يتجنبوا تأخير الإشارة إلى جوهر النبأ ويتفادوا الفقرات الافتتاحية التي تروي قصة طريفة دون الإشارة بسرعة إلى فحوى القصة الخبرية. ويجب أن تقدم الجملة الافتتاحية ما يقنع القارئ على مواصلة القراءة، وإلا فإنه سيكبس على قصة خبرية أخرى. وتكون القصص الخبرية الإلكترونية بشكل عام أقصر من القصص الخبرية في الجرائد. ومن الإرشادات الجيدة بهذا الشأن قصر طول القصة الخبرية الإلكترونية على حوالي (٨٠٠) كلمة والتأكد من إبقائها ضمن صفحة واحدة. فقد وجدت الدراسات أن القراء مستعدون لمتابعة تصفح النص على الإنترنت، وما من ضرورة تدعو لإرغامهم على الكبس على صفحات إضافية لقراءة المزيد عن القصة الخبرية نفسها. ولكن على كتاب الإنترنت، تسهيل استيعاب النص، أي تقسيم النص إلى مزيد من الأجزاء واستعمال مزيد من العناوين الفرعية والنقاط المبرزة لفصل الأفكار على نحو أكثر مما يفعلونه في الصحافة المطبوعة.

وقد تسمح الصحافة الإلكترونية للقراء بأن يستجيبوا على الفور وبصورة مباشرة للكاتب أو المحرر عن طريق الرسائل الإلكترونية أو حتى في محادثة حية. كما أن العديد من المواقع يوفر مساحة للقراء لتقديم آرائهم، لكي يقرأ آخرون ما كتبوه ويردوا عليهم. ويحث الراديو العام بولاية منيسوتا في الولايات المتحدة السكان على المساهمة بمعلومات للقصص الخبرية على الهواء وعلى الإنترنت. ويدعي المستمعون إلى تقديم المعلومات الإضافية للقصة الإخبارية إما من خلال الاتصال هاتفياً أو بالبريد الإلكتروني. وتشتمل القصص الإخبارية على موقع الشبكة

الإلكترونية لهذه المحطة على وصلة "ساعدنا في تغطية هذه القصة الإخبارية"، كي يتمكن الجمهور من إضافة تعليقاته وبصيرته.

كما يستطلع الراديو العام بولاية منيسوتا رأي المستمعين قبل إنتاج البرامج الخاصة، كبرنامج يحلل وضع وإمكانات اقتصاد الولاية. وإن إسهامات المستمعين تؤدي إلى تغطية إخبارية أكثر تعقيداً بكثير وأكثر تعمقاً وتتضمن الكثير من الأمثلة والأصوات المأخوذة من واقع الحياة اليومية".

ثانياً: صياغة القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية:

تتألف جميع القصص الخبرية من حقائق وملاحظات واقتباسات وتفاصيل. وبما أن الصحفيين يجمعون دائماً أكثر مما يمكنهم استخدامه من المعلومات، وبما أنهم يبذلون مجهوداً كبيراً في جمع كل تلك المعلومات فإنهم ينزعون بشكل طبيعي نحو استخدام أكبر قدر منها في قصصهم الخبرية. إلا أن حشد جميع الحقائق التي يمكن حشدها يندر أن يؤدي إلى قصة خبرية جيدة الصياغة تستحوذ على اهتمام الجمهور. فمن الأصعب على القارئ أو المستمع فهم التقارير الخبرية المحشوة بالمعلومات بشكل مفرط. والصحفي الذي يحاول أن يشرح كل شيء قد لا ينجح إلا في تشويش الجمهور. بالإضافة إلى ذلك فإن الجرائد تشتمل على مساحة محدودة، ولا يخصص للبرامج الإخبارية في الإذاعة والتلفزيون سوى فترات زمنية محدودة. كما أنه ليس لدى القراء والمستمعين والمشاهدين سوى وقت واهتمام محدودين لمتابعة الأخبار.

وما تتصف به الصحافة الجيدة هو انتقاء المعلومات لا ضغطها. ويتعين على الصحفيين أن يستعملوا حنكتهم الصحفية لكي يقرروا أهم ما يجب تضمينه في القصة الخبرية والترتيب الذي يوضع فيه. ويعتبر الكثير من الصحفيين تحديد المعلومات التي سيغفلونها أصعب جزء في صياغة القصة الخبرية. ومن الطرق المتبعة في اتخاذ هذه القرارات اختيار نقطة رئيسية أو فكرة رئيسية للتقرير الإخباري، وهو ما يعرف أيضاً بنقطة التركيز أو محور القصة.

المحور في القصة الخبرية الالكترونية:

إن محور القصة أو نقطتها الرئيسة هو في الأساس الجواب عن السؤال التالي: "حول ماذا تدور هذه القصة بالفعل؟" ويقترح أستاذ الكتابة في معهد بوينتر، تشيب سكانلان، طرح خمسة أسئلة إضافية لتحديد المحور:

١. ما الخبر؟

٢. ما القصة الإخبارية؟

٣. ما الصورة؟

٤. كيف يمكنني أن أرويها في ست كلمات؟

٥. وما أهمية ذلك؟

تخيل أنك تغطي نبأ حريق هائل ينتشر بسرعة. وقد أمضيت النهار في التحدث مع الناس ومشاهدة الأضرار التي سببها الحريق. وعليك الآن تحديد المحور الذي سيدور حوله تقريرك الإخباري قبل أن تبدأ في الكتابة.

يمكنك استخدام أسئلة سكانلان على النحو التالي للتوصل إلى المحور الذي سيركز عليه تقريرك ويدور حوله:

ما الخبر؟

دمر حريق منزلين في الجبال شرق المدينة، إلا أن أحداً لم يصب بأي أذى ولم يمس الحريق المنطقة التجارية.

ما القصة الخبرية؟

أصبحت أسرتان بدون مأوى ولكنهما سعيدتان لأنهما على قيد الحياة.

ما الصورة؟

أفراد الأسرة يعانقون بعضهم بعضاً قرب ركام منزلهم الذي ينبعث منه الدخان.

كيف يمكنني أن أذكرها في ست كلمات أو أقل؟

حريق يقضي على المنازل لا الأرواح.

وما أهمية ذلك؟

كانت الأضرار التي أصابت الممتلكات من حريق خطر محدودة.

لقد أصبح الصحفي المكلف بكتابة هذه القصة الخبرية يعرف الآن أنه سيفتتح الخبر بذكر الأسرتين اللتين فقدتا منزليهما، وأنه سيستشهد في بداية القصة الخبرية بقول من أحد أفراد الأسرة يعبر فيه عن سعادته لأن الجميع نجوا من الحادث، وأنه سيضمن القصة أيضاً معلومات عامة عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات. ويعرف الصحفي أن بإمكانه إغفال بعض

المعلومات التي جمعها عن عدد رجال الإطفاء الذين هرعوا إلى المنطقة التجارية، ولكنه قد ينقل بعض ما صرح به رئيس دائرة الإطفاء كاقتباس مباشر يستشهد به.

وليس المقصود من نتائج هذا التدريب على تحديد محور القصة الإيحاء بأن لكل قصة إخبارية محوراً أو نقطة رئيسية واحدة مقبولة. فالحقيقة هي أن الأمر على العكس من ذلك، إذ قد يأخذ صحفيون من مؤسسات صحفية مختلفة الوقائع الأساسية نفسها ويكتبون قصصاً خبرية مختلفة تماماً لأنهم قرروا اختيار محاور مختلفة تركز عليها قصصهم الخبرية. وفي حالة خبر الحريق الهائل بوسع الصحفي أن يستخدم الأسئلة الخمسة نفسها للوصول إلى محور مختلف.

ما الخبر؟

نجت المحلات التجارية في مدينتنا من التعرض لأضرار من حريق هائل دمر منزلين في الجبال الواقعة شرق وسط المدينة.

ما القصة الإخبارية؟

أصحاب المحال التجارية سعداء لأن الحريق لم يؤذهم هذه المرة.

ما الصورة؟

أحد أصحاب المحال التجارية يصافح أحد رجال الإطفاء خارج محله.

كيف يمكنني أن أرويها في ست كلمات؟

الحريق لم يستطع شل النشاط التجاري.

وما أهمية ذلك؟

كان الأثر الاقتصادي لحريق خطر محدودا.

ستبدأ هذه الصيغة للقصة الخبرية بالتعبير عن شعور أصحاب المحال التجارية بالارتياح، وستنقل جملة أو عبارة قالها أحد رجال الأعمال الذين لم يصب الحريق مؤسساتهم في بداية القصة الخبرية. وستشتمل كلتا القصتين الخبريتين على المعلومات الأساسية نفسها – وهي أن منزلين دمرا في حين أن المحال التجارية لم تتأثر – ولكن محور تركيزهما سيكون مختلفاً. وتساعد معرفة ما ينبغي التركيز عليه قبل بدء الكتابة الصحفي على أن يقرر الحقائق والأقوال التي ينبغي أن يستشهد بها أو يغفلها. وكما يشير وليام زينسر في كتابه "حول الكتابة جيداً" "يتحول التفكير الجلي إلى كتابة جلية، ولا يمكن لأحدهما التواجد بدون الآخر".

ولا ينتظر الصحفيون المتمرسون حتى نهاية اليوم، بعد أن يكونوا قد أنهوا بحثهم ومقابلاتهم ومراقبتهم، قبل محاولة التوصل إلى المحور الذي ستركز عليه قصتهم، بل يمكن أن يبدؤوا في الواقع عملية التغطية الإخبارية بوجود نقطة أساسية في ذهنهم يركزون عليها، مما يساعدهم في تحديد الأماكن التي سيذهبون إليها والأشخاص الذين سيجرون مقابلات معهم. وبطبيعة الحال، قد يتغير المحور الذي يركزون عليه أثناء قيامهم بجمع مزيد من المعلومات، وكثيراً ما يحدث ذلك. ولكن الأمر الذي يفوق كل ما عداه أهمية هو أن يحدد الصحفي محور القصة الخبرية قبل أن يشرع في الكتابة.

ولا يشكل وجود نقطة أساسية في ذهن الصحفي سوى الخطوة الأولى في التخطيط لكتابة القصة الخبرية. والخطوة الثانية هي تنظيم القصة الخبرية بحيث تعرف كيف توزع المعلومات. ابدأ بوضع قائمة بالمعطيات الأساسية للقصة الخبرية وقرر ما يجب أن يكون في بدايتها وفي نهايتها وفي وسطها. اختر أفضل اللقم الصوتية أو الأقوال التي ستستشهد بها من مقابلاتك وقرر مكانها في القصة الخبرية. دوّن أي تفاصيل تريد ضمان احتواء القصة عليها. ويجد بعض الصحفيين أنه من المفيد لهم أن يضعوا، قبل البدء بالكتابة، ملخصاً، للخطوط العريضة يستخدمونه كنوع من خريطة الطريق إلى القصة الخبرية.

الكتابة:

تتصف الكتابة الإخبارية الجيدة بالإيجاز والوضوح والدقة. ويبدو ذلك بسيطاً في الوهلة الأولى ولكنه في الحقيقة أمر صعب جداً. فكما سبق وأشرنا، يميل الصحفيون إلى تضمين قصصهم الخبرية كل المعلومات التي حصلوا عليها. ولكن القصص الخبرية التي تذكر الفكرة الرئيسية مباشرة تروق أكثر لمستهلكي الأخبار المشغولين بأعمالهم وأمورهم، والمؤسسة الصحفية التي تسمح بالقصص الخبرية الطويلة أكثر مما ينبغي ستجد نفسها مفتقرة إلى المساحة أو الوقت الكافي لتغطية أخبار أخرى.

ويمكن القول بصورة عامة إن القصص الخبرية تشتمل على جمل وفقرات أقصر من معظم أنواع الكتابة الأخرى. وتشتمل كل فقرة على فكرة رئيسية واحدة. وتبدأ الفقرة الجديدة عند تقديم فكرة أو شخصية أو وضع جديد.

ويستخدم الصحفيون لغة بسيطة ومباشرة يسهل فهمها تشتمل على أسماء وأفعال أكثر من الصفات وظروف المكان والزمان. ولا تكون القصص الخبرية المكتوبة جيداً غامضة أو مبهمة أو متصفة بالتكرار لأن كل كلمة فيها محسوبة ولها أهميتها. وكما يشير (إي. ب. وايت) في كتابه الشهير الذي أصبح مرجعاً موثوقاً، "مبادئ الإبداع في الأسلوب"، إن أحد القواعد الأساسية للكتابة ببساطة هي: "أغفل الكلمات التي لا لزوم لها".

ويبذل الكتّاب الجيدون دائماً جهداً لاختيار أنسب الكلمات للتعبير عما يقصدون. وكما أكد الكاتب الأميركي مارك توين في القرن التاسع عشر "الفرق بين الكلمة الملائمة والكلمة الملائمة تقريباً هو كالفرق بين البرق واليراعة (الحشرة المضيئة)". ويستخدم الصحفيون القواميس وكتب المراجع بصورة روتينية للتأكد من أن الكلمات التي يختارونها تعني فعلاً ما يعتقدون أنها تعنيه.

ويحاول الصحفيون تجنب الاصطلاحات ولغة المتخصصين أو المصطلحات الفنية غير المألوفة لدى معظم الناس لأنهم يكتبون قصصهم الخبرية للجمهور العام. وقد يصف متحدث باسم مستشفى شخصاً ما بأنه يعاني من "تشريطات وجروح رضية"، ولكن يتعين على الصحفي أن يستخدم عبارات أبسط مثل "جروح وكدمات". وإذا ما كان من الضروري استخدام تعبير فني توخياً للدقة فإن من الأفضل أن يقوم الصحفي بإيضاح ما يعنيه ذلك التعبير. فالقصة الخبرية التي تدور حول قضايا الطاقة العالمية وتستخدم تعبير "الوقود الأحفوري،" يجب أن تتضمن لائحة قصيرة بأنواعه: الفحم والنفط والغاز الطبيعي. كما يتعين على الصحفيين أن يتجنبوا الكلمات الملطفة لأشياء بغيضة – كلمات وعبارات قد تشوش أو

تضلل الجمهور. فإذا صوت المجلس البلدي بالموافقة على "مرفق دفن جديد"، فإن القصة الخبرية التي تذاع من الراديو أو تنشر في جريدة اليوم التالي يجب أن تخبر السكان بأن المدينة "تخطط لبناء مقبرة جديدة".

ومن المبادئ الأساسية لكتابة الأخبار أن تصور للجمهور ما حدث بدلاً من إبلاغهم فقط بما حدث. فمثلاً، بدلاً من أن تقول إن أفراد الأسرة الذين حضروا الجنازة كانوا حزانى، تصور القصة الخبرية المكتوبة جيداً حزن أفراد الأسرة عن طريق وصف عناقهم لبعضهم البعض ونحيبهم. وبدلاً من مجرد إبلاغ القارئ أن شخصاً ما طويل القامة يذكر الكاتب الجيد أن الرجل يضطر إلى الانحناء لكي يدخل باب المنزل.

والدقة حاسمة الأهمية في الكتابة الصحفية. والقصة الخبرية الدقيقة تتسم بصحة الأمور الأساسية فيها: النحو والصرف والتهجئة واللفظ والتواريخ والعناوين والأرقام وجميع التفاصيل الأخرى التي تدخل في القصة الخبرية. وكتابة اسم شخص ما أو عمره خطأ من نوع الأخطاء التي تضعف مصداقية الصحفي. كما أن القصة الخبرية الدقيقة تقدم قصة كاملة متكاملة، وليس مجرد جانب واحد أو آخر. ولكن هذا لا يعني أن أي قصة خبرية يجب أن تشتمل على كل شيء يمكن قوله عن الموضوع، بل يعني أن على الصحفيين أن لا يغفلوا أي معلومات أساسية قد تحرف معنى القصة الخبرية. فمثلاً: إذا كتب الصحفي إن هناك فحصاً جديداً يسهّل اكتشاف الإصابة بسرطان الفم فإن ذلك يوحي بأنه لم يكن بالإمكان التعويل على الفحص القديم. ولكن إن كانت ميزة الفحص الجديد هي مجرد أنه أسرع فإنه يتعين على الصحفي قول ذلك.

الفقرة الافتتاحية:

تعرف بداية القصة الخبرية بالفقرة الافتتاحية. والمقصود منها هو أن تشد الانتباه وتجذب القارئ أو المستمع أو المشاهد إلى القصة الخبرية. وهناك نوعان أساسيان من الافتتاح: الإخباري المباشر والإخباري الوصفي. ويلخص الافتتاح الإخباري المباشر معطيات القصة الأساسية، أي أنه يحدد من ومتى وأين وماذا ولماذا وكيف، في حين أن الفقرة الافتتاحية الإخبارية الوصفية قد تقدم شخصية ما أو تمهد الطريق لرواية الخبر. وهناك طريقة أخرى للنظر إلى الفرق بين هذين النوعين من الفقرات الافتتاحية هي اعتبار الإخبارية المباشرة إجابة على السؤال: "ما الخبر؟" واعتبار الإخبارية الوصفية إجابة على السؤال "ما القصة؟"

ويمكن استخدام أي نوع منهما كافتتاح لقصة أخبار أساسية. فمثلاً، يمكن كتابة قصة خبرية عن انتخاب رئيس وزراء جديد بواحدة من عدة طرق مختلفة. وقد تكون الفقرة الافتتاحية الإخبارية المباشرة كالتالي:

انتخب زعيم المتمردين السابق جوشوا سميث رئيسا للوزراء هذا المساء، وفاز بأكثر من ٨٠ بالمائة من الأصوات في أول انتخابات ديمقراطية تجرى في البلاد منذ العام ١٩٩٣.

أما الفقرة الافتتاحية الوصفية فتتبع نهجاً مختلفاً:

كان الطفل جوشوا سميث، أثناء ترعرعه في مدينة يونغتاون، صبياً صغيراً تراوده أحلام كبيرة. ويقول إنه كان دوماً صغير الحجم بالنسبة لعمره وإن الأولاد الأضخم حجماً في المدرسة كانوا يضايقونه. وعندما أبلغ

معلمته في المدرسة الابتدائية أنه سيصبح رئيساً للوزراء في يوم من الأيام، ضحكت عليه.

إلا أنه لم يعد هناك من يضحك عليه الآن. فقد فاز سميث بانتخابات الأمس بحصوله على أكثر من ٨٠ بالمائة من الأصوات، وأصبح أول زعيم ينتخب بطريقة ديمقراطية في بلده منذ العام ١٩٩٣.

وكما نرى فإن الفقرة الافتتاحية الإخبارية المباشرة تميل إلى أن تكون أقصر من الافتتاح أو المدخل الإخباري الوصفي، وتتألف عادة من جملة واحدة. ومع أن الفقرات الافتتاحية الإخبارية الوصفية تكون أطول فإن كل جملة فيها تدعم النقطة الرئيسية للقصة الخبرية. ويتضمن كلا النوعين من الفقرات الافتتاحية أهم العناصر في القصة الخبرية.

ويتوقف اختيار النوع المناسب للفقرة الافتتاحية على عدة عوامل، بما في ذلك أهمية وتوقيت القصة الخبرية ونوع المؤسسة الإخبارية أو المطبوعة أو محطة الإذاعة أو التلفزيون المعنية. وبصورة عامة، تستخدم وكالات الأنباء ومواقع الأخبار الإلكترونية ونشرات الأخبار الإذاعية التي تتميز بسرعة نقل الأنباء الفقرات الافتتاحية المباشرة. أما برامج الأخبار الأسبوعية والمجلات الأسبوعية فتميل إلى استخدام الفقرات الافتتاحية الوصفية، لافتراضها أن معظم الجمهور يعرف المعطيات الأساسية في القصة الخبرية.

ولعل أكثر أنواع الفقرات الافتتاحية شيوعاً هو رواية حكاية أو نادرة، كما في المثال المستخدم في القصة الخبرية عن رئيس الوزراء. والنادرة، كما يستدل من اسمها، هي حكاية قصيرة؛ وعندما تستخدم النادرة

كفقرة افتتاحية فإنها توضح أو تؤذن بالقصة الخبرية الكاملة. وقد تبدأ قصة خبرية تتعلق باتجاه اجتماعي بعدة قصص مسلية أو أمثلة ذات علاقة. وفي بعض المناسبات النادرة قد يكون اقتباس قول ما أو طرح سؤال ما هو أفضل طريقة لبدء القصة الخبرية. ويمكن وصف جميع هذه الأنواع المختلفة من المدخل إلى القصة الخبرية بأنها افتتاحات "متأخرة" لأنه يتعين على القارئ أن ينتظر لعدة جمل قبل أن يعرف جوهر القصة الخبرية.

بُنية القصة الخبرية في الصحافة الالكترونية:

لجميع القصص الخبرية بنية أو هيكلية أساسية ترتكز عليها. وبدون هذه الهيكلية، تبقى القصة الخبرية خليطاً من الحقائق والوقائع غير المتماسكة. والهيكلية ضرورية لكي تكون القصص الخبرية مفهومة وذات معنى، ولكن هذا لا يعني أنه يجب اعتماد نفس البنية أو الهيكلية لبناء جميع القصص الخبرية على أساسها. والكاتب الجيد يختار أفضل هيكلية تناسب قصته ويبنيها على أساسها وهي على الأشكال التالية:.

١. الهرم المقلوب:

يبدأ العديد من القصص الخبرية في الصحافة الالكترونية بأهم المعلومات، معتمداً هيكلية قصة تقليدية تم وضعها منذ أكثر من ١٠٠ عام هي الهرم المقلوب. وتضع هيكلية "الهرم المقلوب" أهم المعلومات في البداية بحيث تليها المعلومات الأخرى متسلسلة حسب أهميتها. وهذه البنية مفيدة عند نقل أخبار مهمة أو عاجلة ما زالت تشهد تطورات، وحين يكون عامل الوقت هو العامل الأساسي. فإن كنت أول من ينقل تطوراً مهماً ستريد أن تبلغ الجمهور بما حدث في بداية قصتك الخبرية. فالتقرير

الإخباري المتعلق بعاصفة عاتية، مثلا، سيبدأ على الأرجح بذكر عدد الوفيات وموقع أكثر المناطق تضرراً. والكتّاب الذين يقاومون استخدام هذا البنيان عندما تكون هناك حاجة إليه قد يتهمون "بدفن الفقرة الافتتاحية"، مما يصعّب على الجمهور عملية تحديد أهمية القصة الخبرية.

في بنيان الهرم المقلوب يتم التوسع في المعلومات التي وردت في الفقرة الافتتاحية وتطوير النقطة الأساسية التي ذكرت فيها. ففي التقرير المتعلق بالعاصفة، على سبيل المثال، قد يصف الكاتب المشهد الأكثر دماراً، ثم يستشهد بقول من أحد الناجين أو من أحد عمال الطوارئ. وتسهب الفقرات الداعمة في بحث الموضوع مضيفة مزيداً من التفاصيل وموفرة معلومات عن خلفية العاصفة. وقد يضمّن الصحفي قصة إخبارية أطول معلومات ثانوية مرتبطة بالموضوع الأولي ولكن ليس بشكل مباشر. فقد تتضمن القصة الخبرية عن العاصفة، مثلاً: معلومات عن جهود الإغاثة الدولية واحتياجات الناجين الفورية وعلى المدى الطويل. وأحد أسباب شيوع هذه البنية وتحبيذها هو أن المحررين يستطيعون الحذف من الأسفل لتوفير المساحة والوقت بدون أن يشعروا بأي قلق من أن ذلك قد يعني حذف معلومات حيوية، والشكل رقم(١) يوضح ذلك.

شكل (١)

يوضح بنية القصة الخبرية بشكل الهرم المقلوب

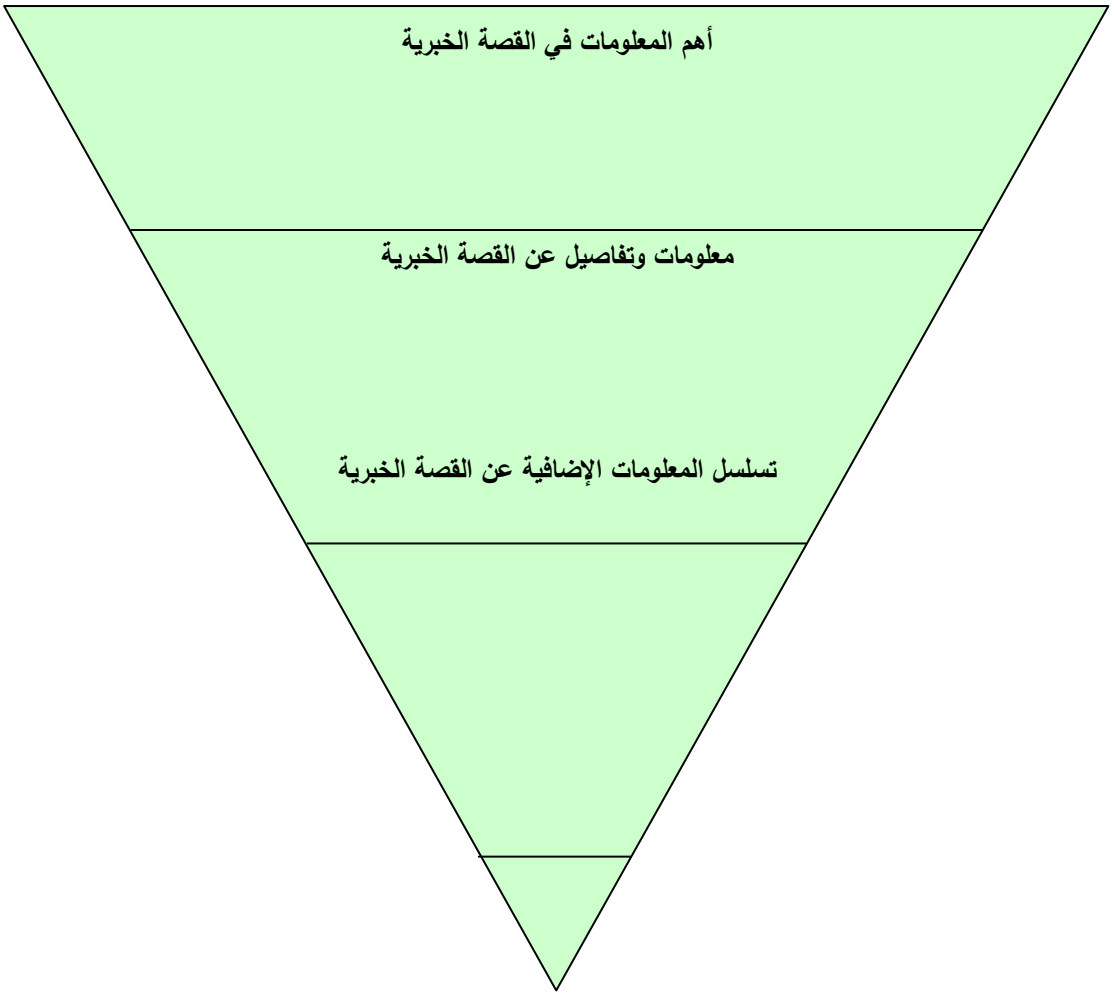

المصدر: المخطط من إعداد المؤلف

٢. الساعة الرملية:

وهناك شكل معدل للهرم المقلوب يعرف بهيكلية "الساعة الرملية". ويبدأ هذا الشكل بالطريقة العادية، وهي أهم المعلومات، ولكنه ينعطف بعد بضعة فقرات ويصبح سرداً، يروي الأحداث عادة حسب تسلسلها الزمني. ولو عدنا إلى مثال القصة الخبرية المتعلقة بالعاصفة العاتية، فإنه سيمكن للصحفي أن يبدأ بفقرة افتتاحية إخبارية مباشرة ويقدّم بضع فقرات داعمة ثم يقدّم قصة العاصفة كما رآها أحد الناجين. ويتطلب هذا النوع من الهيكلية نقلة واضحة بين الجزء الافتتاحي والقسم السردي في القصة الخبرية. وقد يكتب الصحفي شيئاً مثل "المزارع إقبال خان كان في حظيرته عندما هبت الريح بقوة ... " لبدء النصف السفلي لقصة "الساعة الرملية" الإخبارية. وقد يكتب بعض القصص الخبرية بشكل تسلسل زمني محض، ولكن هذه الهيكلية غالباً ما تستخدم في المقالات الخاصة.

شكل (٢)

يوضح بنية القصة الخبرية بشكل الساعة الرملية

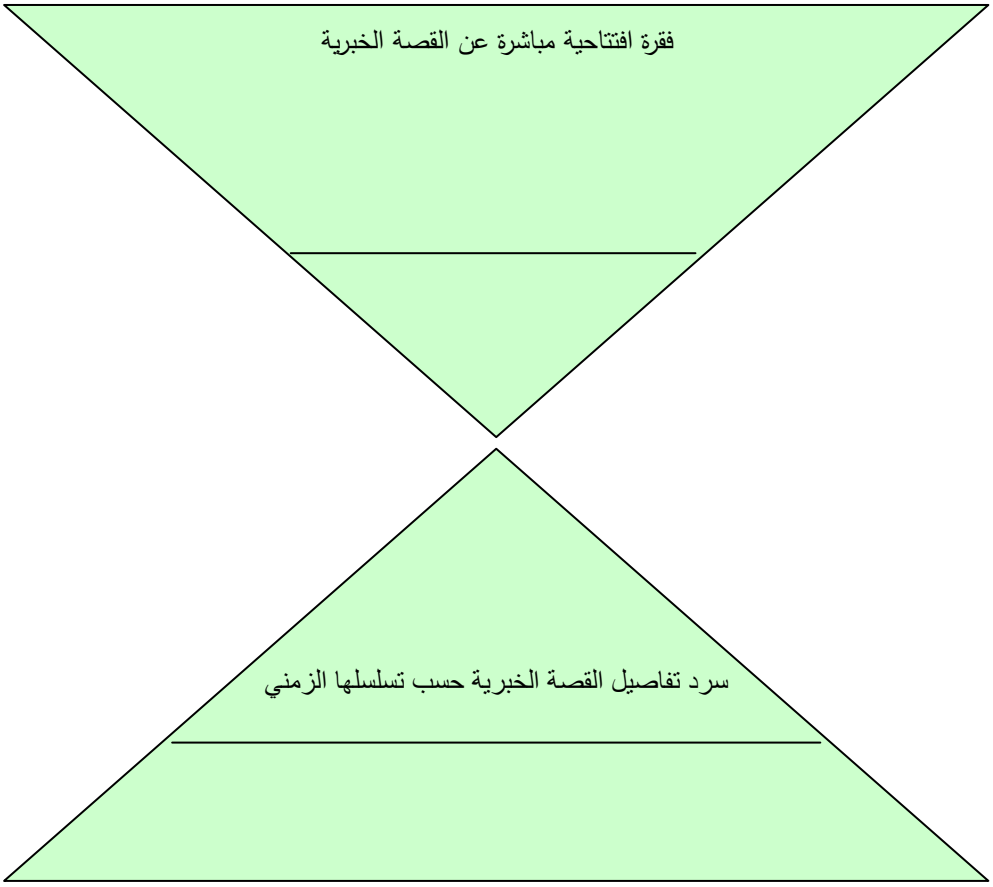

المصدر: المخطط من إعداد المؤلف

٣. الماسة:

من الهيكليات الأخرى للقصة الخبرية في الصحافة الالكترونية هيكلية تعرف ببنية "الماسة". ويبدأ الصحفي الذي يستخدم هذه الهيكلية بقصة مسلية، ويقدّم شخصية تصور تجاربها الشخصية وخبرتها ما تدور حوله القصة. ثم تتوسع هذه الحكاية الصغيرة بعد ذلك لإظهار أهميتها

الأوسع. وعند النهاية، يعود الصحفي إلى قصة الشخصية الفردية كوسيلة لإنهاء السرد.

وكثيراً ما يستعمل الصحفيون الذين يستخدمون هذه البنية وسيلة تعرف بالفقرة "الأساسية" (أو الفقرة اللب) لتوضيح سبب أهمية القصة الخبرية. وإن الفقرات الأساسية "يمكن أن تجيب عن أي أسئلة تثيرها الفقرات الافتتاحية، وتوضح سبب أهمية القصة الخبرية، وتضع القصص الخبرية في سياقات ذات مغزى". وينبغي أن تأتي الفقرة الأساسية في مرحلة مبكرة من القصة الخبرية لكي توضح للقارئ السبب الذي يدعوه أو يدعوها لمواصلة القراءة.

وكثيرا ما تستخدم هيكلية الماسة في أخبار التلفزيون وفي تقارير الصحف. فمثلاً، قد يبدأ الصحفي تقريره عن علاج جديد لمرض الإيدز بتقديم مريض يحتاج إلى العلاج، ثم يصف العقار التجريبي وكيف يعمل، ويختتم بالتنويه بأن الأطباء يقدرون أن المريض الذي تعرفنا على مشكلته سابقاً لن يبقى على قيد الحياة إلا فترة قصيرة ما لم يكن العلاج الجديد ناجحاً. ومهما كان الشكل الذي تختاره، يجب أن يحافظ الجزء الأوسط من القصة الخبرية على انتباه الجمهور واهتمامه. وكما قال أحد محرري المجلات ذات مرة فإن الكتابة الجيدة تجعل القارئ متلهفاً لمعرفة ما يحدث بعد ذلك.

شكل (٣)

يوضح بنية القصة الخبرية بشكل الماسة

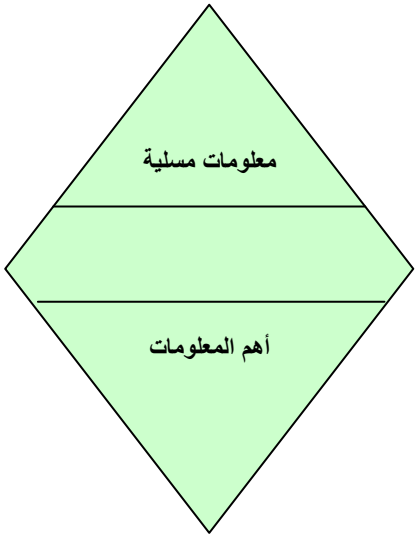

المصدر: المخطط من إعداد المؤلف

٤. النهايات:

ما لم تكن تستخدم أسلوب الهرم المعكوس التقليدي وتتوقع للجزء السفلي من قصتك الخبرية أن يحذف من قبل المحرر فمن الأفضل أن تكون في ذهنك نهاية تختتم بها المقال تماماً كما تفيدك معرفة المكان الذي تقصده حين تبدأ رحلة ما. وهذا مهم بشكل خاص في أخبار الإذاعة والتلفزيون بسبب الطريقة التي تقدم فيها. فالأخبار الإذاعية والتلفزيونية طولية كالخيط المنساب، وبخلاف أخبار الصحافة المطبوعة أو الإلكترونية، لا يستطيع الجمهور اختيار الترتيب الذي يتلقى فيه المعلومات. وقد توصلت الأبحاث إلى أن المشاهدين والمستمعين يميلون إلى تذكر آخر شيء سمعوه أكثر من

تـذكر غيـره. ولـهـذا السـبب يُختـتم الكثيـر مـن القصـص الخبريـة الإذاعيـة والتلفزيونية بموجز يعزز النقطة الرئيسية في التقرير الإخباري.

وكثيراً ما تكرر النهايات البدايات، من حيث أنها تعود إلى موقع أو شخص مهم. وفي السرد المستند إلى التسلسل الزمني تكون النهاية هي آخر ما يحدث. وإذا ما أثارت القصة الخبرية مشكلة فإن النهاية قد تقدّم حلاً لها. وتتطلع النهايات في كثير من الأحيان نحو المستقبل، إلى ما قد يحدث بعد ذلك. وقد تنتهي القصة الخبرية أحياناً باقتباس قوي أو لقمة صوتية. إلا أن ذلك يبقى أمراً لا مبرر له ويجب ألا يستخدم إلا حين تكون العبارات التي يتم الاستشهاد بها من القوة بحيث أن كتابة أي شيء إضافي ستكون مخيبة للجمهور.

٥. تحديد المصدر:

الفرق الأساسي بين القصة الخبرية والمقال الافتتاحي أو مقالة الرأي هو في استعمال المصدر. والمصدر يجيب ببساطة على السؤال "من يقول ذلك؟" وهو يحدد مصدر المعلومات المذكورة، خاصة أي بيانات مثيرة للجدل أو معلومات مثيرة للشك.

وقد يكون المصدر واضحاً أو ضمنياً. وفي ما يلي مثال على المصدر الواضح أو المباشر: "قال رقيب الشرطة أنتونيو كوستا إن الرجل اعتقل واتهم بارتكاب جريمة". وإذا أعيدت صياغة الجملة باستخدام المصدر الضمني أو غير المباشر تصبح كالتالي "اعتقل رجال الشرطة الرجل واتهموه بارتكاب جريمة". وفي كلتا الحالتين يدرك الجمهور أن مصدر المعلومات هو الشرطة.

وأحد الأسباب الرئيسة لمصدر المعلومات في معظم القصص الخبرية هو إتاحة المجال للقراء والمستمعين والمشاهدين لأن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يصدقونها. فمثلاً، قد يعتبر بعض الناس نبأ يفيد بأن كوريا الشمالية قررت تعليق برنامجها النووي أمراً يمكن تصديقه بشكل عام، ويتوقف ذلك على المصدر الذي ينقل عنه ذلك النبأ: مسؤول صيني زائر أو فريق دولي من العلماء.

ومن الأسباب الأخرى للمصدر إعادة مسؤولية تصريح مثير للجدل إلى صاحبه، إلى الشخص الذي صرح به، وليس إلى الصحفي أو المؤسسة الصحفية. ولا ينطوي ذلك على أي مدلول بالحصانة من الدعاوي القضائية، حيث أن الحماية القانونية تتفاوت من دولة إلى أخرى. ولكن توضيح الجهة التي تصدر الادعاءات أو تتخذ موقفاً معيناً ممارسة صحفية جيدة.

إلا أنه من غير الضروري اعتماد مصدر جميع المعلومات الواردة في قصة خبرية. فتحديد مصدر كل معلومة من المعلومات سيجعل القصص الخبرية شيئاً يكاد يكون فهمه مستحيلاً. ويمكن إيراد الوقائع التي شاهدها الصحفي بنفسه بدون مصدر. كما أن الحقائق المسلّم بها والمقبولة تماماً لا تحتاج إلى المصدر. فمثلاً: يمكن للصحفي أن يذكر اسم الفريق الفائز في مباراة كرة القدم بدون مصدر ذلك إلى أي مصدر لأن النتيجة النهائية لن تكون موضع شك. إلا أن القول بأن مرشحاً فاز في المناظرة السياسية على خصمه يحتاج إلى مصدر، وإلا فإنه سيتخطى الحد الفاصل بين الحقيقة الواقعة والرأي.

٦. نقل الأقوال واللقم الصوتية:

تقدّم القصص الخبرية في الصحافة الالكترونية أساساً بكلمات الصحفي، ولكن معظم القصص الخبرية تشتمل أيضاً على كلمات لأشخاص آخرين ضمن اقتباسات أو مقاطع صوتية. وحين يستخدم نقل الأقوال بصورة فعالة يعزز القصص الخبرية من خلال تشاطر الخبرة المباشرة التي يتحلى بها شخص شارك في الحدث. واستخدام نقل الأقوال في مستهل القصة الخبرية قد يجعلها أكثر إثارة لاهتمام الجمهور، وذلك لأن نقل الأقوال يربط القصة بشخص.

والاقتباس أو الاستشهاد بقول شخص ما يعني بالضرورة عزو القول إليه لكي يعرف الجمهور القائل. ونقل الأقوال المباشر يشتمل على جملة واحدة على الأقل ويقدم بكلمات المتحدث بعينها، ويستخدم حين يكون معظم ما قاله المتحدث يستحق التكرار. أما نقل الأقوال الجزئي، المستخدم أساساً في الصحافة المطبوعة، فيمكن أن يكون كلمة واحدة أو جملة غير تامة. وهو يستعمل عندما تكون الجملة التامة بالغة الطول أو يمكن أن تؤدي إلى تشوش القراء أو المستمعين. ويتحمل الصحفي مسؤولية نقل الأقوال جزئياً في سياقها بحيث لا يتغير معنى ما قاله المتحدث. فمثلاً: حين خاطب الرئيس الفرنسي جاك شيراك البلاد بعد أسابيع من وقوع الاضطرابات الاجتماعية، قال: " لن نبني شيئاً دائماً بدون محاربة التمييز، الذي هو سم للمجتمع". وقد نقل بعض الصحفيين تلك الجملة الكاملة بشكل مباشر في قصصهم الخبرية. إلا أن كلمة واحدة من تلك الجملة ظهرت في الفقرة الافتتاحية في تقرير جريدة الغارديان اللندنية: "جاك شيراك ... وجّه نداء لمحاربة "سم" التمييز العنصري".

وليس كل شيء يقوله شخص ما في مقابلة جديراً بالنقل المباشر. فكيف تختار ما ستنقله مباشرة من أقوال؟ القاعدة الأساسية بسيطة: لا تنقل قولاً مباشراً أو لقمة صوتية إذا كان باستطاعتك أن تقول ذلك بنفسك بشكل أفضل. وهناك قصص إخبارية كثيرة جداً محشوة بالأقوال المنقولة التي تفشل في اجتياز هذا الاختبار، والتي يخرج معظمها من أفواه المسؤولين. تجنب نقل الأقوال التي تقتصر على سرد الحقائق، خاصة بلغة بيروقراطية. فمن يا ترى يريد أن يسمع رئيس البلدية يقول بصوته "إننا نتوقع التوصل إلى قرار في الأسبوع المقبل فيما يتعلق بخطط الطوارئ الخاصة بتوزيع أموال من البلدية على ذوي الدخل المحدود"؟ وذلك النوع من المعلومات سيكون أفضل بصيغة معادة، أي إذا أعاد الصحفي كتابته بلغة واضحة ودقيقة. وفي هذه الحالة ربما كتب الصحفي "قال رئيس البلدية إنه لا يمكن للناس توقع الحصول على مال من البلدية إلا بعد أسبوع على الأقل."

وأفضل الأقوال المنقولة هي آراء شخصية غير موضوعية، وهي تضيف بصيرة ووجهة نظر إلى القصص الخبرية. ويستخدم قائلوها لغة حيوية تجسد تجربة شخصية أو معرفة خبير. ويقول الصحفي توني كوفاليسكي، المتخصص بالتحقيقات الصحفية التلفزيونية، إنها تعبر عن عواطف قوية. ويقول أيضا "حاول أثناء المقابلات أن تقتنص تلك العواطف. وأثناء الكتابة تأكد من أنك لن تفقدها". ومن القواعد الأساسية أن تستعمل الأقوال التي تبدو أصيلة، وليس كأنها تقرأ من نص مكتوب.

وبعد أن تختار أفضل الأقوال التي ستنقلها بشكل مباشر، قم بصياغة قصتك الخبرية حولها. إلا أن الصحفي بوب دوتسون الذي يعمل مع شبكة إن بي سي التلفزيونية الأميركية يحذر قائلاً "لا تستخدم اللقم الصوتية

كبديل لسرد أكثر فعالية للقصة الخبرية". والصحفيون الذين لا يقومون بأكثر من الربط بين الأقوال المنقولة مباشرة واللقم الصوتية هم صحفيون يبحثون عن السبيل السهل ويتجنبون بذل الجهد.

٧. الأرقام:

لقد وصفت معلمة صحافة طلابها ذات يوم بأنهم "فاعلو خير يكرهون الرياضيات". ومعظم الصحفيين لن يحبوا الرياضيات أبداً، ولكنهم بحاجة إليها، ويتعين عليهم أن يعرفوا سبب ذلك. فالأرقام تبدو صلبة وحقيقية، ولكنها ليست معصومة عن الخطأ. والصحفيون بحاجة إلى الكفاءة الرقمية لكي يدركوا الفرق بين رقم لا قيمة له ورقم مهم، وإلا فإنهم يجازفون بكتابة قصص خبرية ستكون في أفضل الأحوال مضللة ومشوشة، وفي أسوأ الأحوال خاطئة تماماً.

ومن الضروري أن يملك الصحفيون الحدس الرياضي ليعرفوا أن الأرقام التي ينظرون إليها لا تمثل الصورة الحقيقية للوضع. وهم بحاجة إلى آليات رياضية لمعرفة المعنى الكامن وراء الأرقام والبيانات. وهم بحاجة إلى مفاهيم رياضية لكي يفهموا عمل المصارف والأعمال التجارية والإفلاس وأوقات الازدهار. وبعبارة بسيطة، إن الصحفيين بحاجة إلى مهارات في الرياضيات لكي يفهموا الأرقام تماماً كما يحتاجون إلى مهارات لغوية لكي يفهموا الكلمات.

والصحفيون المؤهلون يجمعون بين فهم الأرقام والحذر في التعامل معها. وهم قادرون على اكتشاف الرقم غير القابل للتصديق بسرعة، ويملكون من المعرفة الأساسية للحساب والإحصاءات ما يمكنهم من التثبت

من صحة شكوكهم. وهم يعرفون كيف يحسبون النسب المئوية والمعدلات ومعدلات التغير، وغير ذلك من العلاقات بين الأرقام التي تقدم قصصاً خبرية أفضل من البيانات الخام. وهم يستطيعون، بل ويتعين عليهم أن يكونوا قادرين على، ترجمة الأرقام إلى عبارات يفهمهما القراء والمشاهدون بسهولة.

والصحفيون الذين يتمتعون بالكفاءة الرقمية هم الآن أهم من أي وقت مضى في عالم اليوم المتقدم تكنولوجيا. وهم الكتّاب والمحررون الذين يستطيعون تقييم وتوضيح التطورات العلمية والطبية والتكنولوجية والاقتصادية. وهم الصحفيون الذين يستطيعون العثور على الأنباء في قواعد البيانات عن طريق تحليل الأرقام بأنفسهم بدلا من انتظار قيام شخص له مصلحة شخصية في الموضوع بذلك.

وبعد أن يتم التحقق من الأرقام وإعادة التحقق منها يتعين على الصحفي أن يقرر كيف يستخدمها في قصة خبرية. والقاعدة الأساسية هي: كلما كان عدد الأرقام أقل، كلما كان ذلك أفضل. ويجب تدوير الأرقام بغية تبسيطها، ووضعها في السياق الملائم بغية إيضاح مغزاها. وإن الرقم وحده لا ينطوي على مغزى كبير. إن معناه الحقيقي يكمن في قيمته النسبية. لذا فإن القصة الخبرية التي تدور حول ارتفاع في نفقات المدارس قد تترجم الأرقام الخام إلى المبلغ الإضافي الذي سينفق على كل طفل. والقصة الخبرية عن عدد الناس الذين يموتون بسبب مرض سرطان الرئة كل عام قد تشير إلى أن ذلك يعادل سقوط طائرة ركاب ضخمة كل يوم.

والصحفيون الذين لا يكتسبون مهارة الرياضيات يفتقرون إلى مهارة أساسية ضرورية لتوضيح الكثير من المعلومات في العالم المحيط بهم، كإحصاءات الجرائم ومعايير التلوث ومعدلات البطالة. ومن المحتم أن يقصر الصحفيون الذين يفتقرون إلى المهارات الرياضية الملائمة للمجال الذي يغطون أنباءه في تحقيق الدقة التي يصبون إليها.

وفي النهاية فالقصة الخبرية الإلكترونية هي القصة التي تبنى على خبر صحفي، ويجد الصحفي أنه يمكن أن يكتب عنها موضوعاً جذاباً، وتحتاج القصة الصحفية الإلكترونية أن يكتبها الصحفي الذي يتمتع بالإحساس الصحفي، حيث يستطيع أن يتنبأ بالأحداث، ويستعين بالوسائل التي تساعده على كتابتها في وقتها ومكانها، وتركز القصة الإخبارية على إخبار القارئ بما حدث، وأين، ومتى، وغير ذلك من الأسئلة الإخبارية، مع الاستعانة بوجهات النظر والاقتباس من التصريحات. ومن ابرز عناصر بناء القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية ما يأتي:

- مقدمة تتضمن أكثر من زاوية إخبارية.
- معلومات لشرح وتفسير ما ورد في المقدمة.
- مادة ثانوية وعدد من الموضوعات والزوايا الإخبارية الفرعية.
- خدمات ضرورية.
- تفسير أكثر للأفكار المتضمنة في المقدمة.

ثالثاً: أشكال وفنون القصة الخبرية في الصحافة الإلكترونية:

إن أهم ما يميز موقع الصحيفة الإلكترونية عن غيره من المواقع اعتماده على محترفين في المجال الصحفي، واستخدامه لعدد من الفنون

الصحفية، فلا يركز على الخبر فقط كما تفعل المواقع الإخبارية التي تعتبره المادة الرئيسة للموقع، إلى جانب أن التركيز على استخدام مختلف الفنون الصحفية يكسب الموقع سمة تميزه عن سائر المواقع التي قد تكون خدمية أو تجارية أو حكومية مع الرغبة في الاستفادة من مزايا الإنترنت، وطور الصحفيون العديد من الأشكال والفنون المستحدثة التي تقدمها الويب كوسيلة اتصالية وهي كالآتي:

١. التغطية الخاصة:

تركز على الشكل المباشر، وتقديم صورة أكثر مباشرة للموضوع، وهي التغطية المستخدمة لإضاءة حدث معين، وإبرازه باستخدام تقنيات الإنترنت، ويستخدم هذا الفن تقنية الفلاش.

٢. **الكاريكاتور:**

فن ساخر من فنون الرسم، وهو صورة تبالغ في إظهار تحريف الملامح الطبيعية أو خصائص ومميزات شخص أو جسم ما، بهدف السخرية أو النقد الاجتماعي والسياسي، وفن الكاريكاتور له القدرة على النقد بما يفوق المقالات والتقارير الصحفية أحياناً.

يقوم الكاريكاتور بدور بارز في النقد حيث يعكس شخصية الفنان الذي يرسمه، وهو يمثل أحد الأشكال الصحفية الخاصة بالرأي يحمل فكرة ما، ويلفت انتباه القراء إلى موضوع هام، ويقوم الرسام بتقديمها للقارئ في خطوط معبرة، ثم يضيف إليها كلمات قليلة، ولكنها لاذعة. تفرد الصحف الإلكترونية وصلة مخصصة لعرض صورة الكاريكاتور كاملة، وقد تضع أرشيفاً كاملاً للكاريكاتور على مواقعها الإلكترونية.

٣. **المجريات:**

تتناول المجريات ما يحدث في جلسات الهيئات ذات الصلة بالمصالح العليا للدول، والتي تهتم بجمهور القراء، وهو ما يشير إلى أن المجريات تقوم بالكتابة عن الهيئات والمنظمات والمجالس التي ترعى مصالح هذه الفئة من الجمهور، ويتعين على كاتب المجريات أن يختار الموضوع الذي يهم غالبية جمهور القراء، وتأخذ المجريات أشكالاً عديدة، مثل: المجريات القضائية، والمجريات الدبلوماسية، والمجريات النيابية.

" اتخذ فن المجريات أهمية خاصة في الصحف الإلكترونية؛ ويرجع ذلك لما تقدمه الصحف الإلكترونية لجمهور القراء من خدمات ومعلومات حول ما يجري من شئون داخلية وخارجية، تتعلق مصالح القراء، وتدخل في حياتهم اليومية".

٤. ما بعد النشر المطبوع:

يتمثل هذا في إعادة تقديم المواد التي سبق نشرها مطبوعة مضافاً إليها عناصر أخرى، مثل: تطبيقات الوسائط المتعددة، وإمكانيات الربط والإحالة عن طريق الوصلات، ويعد هذا الشكل فعالاً عند التعامل مع مواد سبق عرضها مطبوعة؛ لكونه يسمح بإدخال التجديد والتعديل عليها حتى تصلح للنشر الفوري لكنه في الوقت نفسه لا يستفيد بشكل كامل من إمكانيات ومزايا النشر الفوري.

٥. الشكل التفاعلي:

يعتمد هذا الشكل على الدمج بين البناء السردي الخطي وغير الخطي مع إرشاد المستخدم لكيفية تعامله مع المادة، ويمكن هذا الشكل من استخدام

الرسوم المتحركة، والمواد الصوتية، ولقطات الفيديو وغيرها من العناصر النشطة، لتدعيم القصص الخبرية والموضوعات المختلفة.

٦. الشكل الذي يعتمد على عرض الشرائح:

يعد هذا الشكل أحد الأساليب الفعالة في عرض وتقديم الموضوعات الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ويتجاوز مجرد عرض عدة صور حول حدث ما، ويعتمد على توظيف الصور المتغيرة والعناصر الجرافيكية مضافاً إليها التعليقات المصاحبة لتقديم مادة مصورة متكاملة، ويراعى وجود ترتيب أو نظام محدد للربط بين الصور وغيرها من العناصر الجرافيكية.

٧. القصص الخبرية المسموعة:

تأتي أهمية إضافة المادة الصوتية لقالب عرض القصص والموضوعات الخبرية عندما تقدم هذه المادة الصوتية معنى جديد أو إضافة لا يمكن أن تقدمها الكلمات المكتوبة، ومن الأهمية بمكان ربط المادة النصية بالمادة الصوتية يصاحبها صورة للمصدر المتحدث وغير ذلك من الأساليب الحديثة للاستفادة من إمكانيات الإنترنت.

٨. العرض السردي باستخدام الشرائح:

يعتمد هذا الشكل على الدمج بين أسلوب عرض الشرائح المصورة إلى جانب المادة الصوتية ولقطات الفيديو لتقديم الموضوع الصحفي في قالب، ويتم فيه عرض الصور بتتابع يصاحبها الملفات الصوتية فيكون الشكل النهائي أشبه بفيلم متكامل، وهو يشبه الأسلوب أو الاتجاه الوثائقي،

ويمكن استخدامه بفاعلية في عرض القصص الخبرية التي تتضمن صور وملفات صوتية مؤثرة ومعبرة.

٩. الدردشة الحية:

تمثل الشكل التفاعلي للأسلوب التقليدي المعروف بالسؤال والإجابة، والذي استخدم في عرض بعض الموضوعات في الصحافة التقليدية، بينما في النشر الفوري فإن إمكانية استقبال الأسئلة من أفراد الجمهور تعد وسيلة فعالة لعرض المعلومات ومناقشة القضايا المختلفة.

١٠. القصص التي تعتمد على الرسومات الساخرة:

يمكن الاعتماد على الرسوم الساخرة لتقديم وعرض الموضوعات والقصص الخبرية المختلفة خاصة في حالة عدم وجود مواد مصورة أو لقطات فيديو، إلا أن استخدامها يجب أن يكون مقترناً بهدف ووظيفة تحققها، وأن تقدم للقارئ معلومة أو فكرة؛ حتى لا يتجاهلها مستخدم الموقع الفوري، ويمكن في هذه الحالة أن يكون هذا الأسلوب فعالاً وناجحاً.

١١. شكل الوسائط المتعددة التفاعلية:

يمكن دمج أشكال متعددة لعرض القصص الصحفية في الصحيفة الإلكترونية، وعند دمج هذه العناصر يتم الحصول على نموذج واحد متكامل لكنه متعدد العناصر والأبعاد.

١٢. القصص الجانبية:

ترتب على ضرورة الاختصار والتركيز في تقديم القصة الخبرية ظهور حاجة أخرى ترتبط بتقديم عناصر فرعية وجوانب مختلفة للحدث

الرئيسي في شكل قصص جانبية يطلع عليها المستخدم المهتم إذا أراد، وهي تكون منفصلة عن القصة الأساسية، حتى لا تعوق سرعة متابعة المستخدم لها، وتظهر هذه القصص الجانبية كمحاور فرعية منفصلة عن القصة الأساسية ويمكن للمستخدم اختيار ما يهمه منها والانتقال إليه مباشرة دون الاضطرار لقراءة قصة طويلة.

مما سبق يتبين أن أشكال الفنون الصحفية المستخدمة في الصحيفة الإلكترونية لا تختلف عن أشكال الفنون الصحفية في الصحيفة المطبوعة، إلا أن الاختلاف الرئيس يكمن في الإضافات التي أوجدتها التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومن صورها: استثمار إمكانيات الوسائط المتعددة، والوسائط الفائقة، والنص الفائق، إلى جانب توظيف الصوت والصورة في داخل تلك الفنون الصحفية، مما منح هذه الفنون حيوية، وباتت قادرة على جذب جمهور القراء، هذا إلى جانب حجم المعلومات الذي توفره الصحافة الإلكترونية، وتنوع مصادر المعلومات الصحفية وتخصصها.

أساسيات العمل بالوسائط المتعددة لسرد القصة الخبرية:

إن الصحفيين الذين يعتمدون على الوسائط المتعددة عادةً يستخدمون الصوت والفيديو والنص وبطرق مختلفة. ولكن في معظم الأحيان، يبقى النص هو العنصر الأساسي. ومع أن النص يختلف باختلاف الوسيطة المصاحبة من صوت أو فديو، فإن العناصر الرئيسية في إخبار القصة الخبرية تبقى كما هي.

ومع كثرة وسائل الإعلام، فإن طريقة سرد القصة الخبرية لا تختلف الآن عما كانت عليه عندما كان النص هو الوسيط الوحيد للسرد.

"وعند العمل على موضوع معين فإن التفكير بالشخصيات والنص والصور وكيفية استغلال كل واحدة من هذه العناصر على أكمل وجه. وحالياً إعداد القصة الخبرية يستلزم استخدام الفيديو والصوت والنص. ويمكننا القول إن العمل على ذلك المشروع يتطلب القيام بجهد أكبر. ولدينا الآن عناصر أكثر وطرق مختلفة لسرد القصة الخبرية".

وأن أفضل طريقة للبدء بالعمل على أي قصة خبرية هي معرفة أي من الوسائط يمكن أن يوصل المعلومة بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال:

هل تصل المعلومة أفضل لو كانت مقدمة بشكل مقطع صوتي؟

هل تمتلك القصة بعداً مرئياً؟

"ولو سنحت لك الفرصة لتأجيل اختيار الوسيط حتى نهاية العمل، فيمكنك عندئذ تجربة جمع الوسائط خلال عملية جمع المعلومات. وبذلك يمكنك أن تجد أفضل وسيطة تسرد بها الموضوع".

ولأن العمل على أي من العناصر، إن كان الصوت أو الصورة أو النص، يحتاج إلى حرفة خاصة، فإن العمل عليهم جميعاً في آن واحد يكون عادة صعباً للغاية.

وأنه من الصعب العمل على عدة وسائط في آن واحد. "عندما أكون في ميدان العمل، ولأنني لست مصورة محترفة، فأني أتجنب التقاط الصور. يعجبني التعاون مع الناس. وهناك القليل من الناس الذين يعملون بسلاسة مع الصوت والفديو والنص".

ولهذا السبب فإن أكثر الأعمال التي تعتمد على الوسائط المتعددة ينتجها فريق من العاملين. ومع تطور طرق سرد القصة الخبرية بالوسائط المتعددة، فقد أصبح البرنامج التفاعلي "فلاش" جزءاً من الحرفة. الغرافيك التفاعلي ومثال ذلك: "الاختلاف بين الجماعات في كيفية قضاء اليوم" الذي نشر على الموقع الاليكتروني لصحيفة "نيويورك تايمز" هو تقرير مقدم بالوسائط المتعددة ويستخدم البرنامج التفاعلي "فلاش" لتقديم إحصائيات بطريقة ممتعة.

مفهوم القصة الخبرية وإطارها البيئي:

إن القصص الخبرية تثير المشاعر الإنسانية وتبعد صناعة الأخبار عن الجمود واللغة المصطنعة، وتنمي القصص الخبرية شخصية المتلقي وتترك آفاق الحياة مفتوحة أمامه.

وان الإطار البيئي الذي تتحرك فيه القصة الخبرية يشمل واقعاً يقود المتصفح لموقع الصحيفة إلى جوهر الحدث عن طريق الوصف المقترن بالحقيقة من خلال عنصري الزمان والمكان. والزمان، أو متى في القصة الخبرية يأتي ضمن بعد طولي واحد، انه زمن إخباري يتكون من خلال ترتيب الوقائع كما حدث في الواقع الخارجي، أو من خلال ترتيبها حسب أهميتها.

وكثيرا ما تأتي مكونات المقدمة في القصة الخبرية مرتبة حسب أهميتها التنازلية وهذا يعني تقديم ماحقه- زمنياً– التأخير، وتأخير ماحقه - زمنياً– التقديم، وهي لعبة قصصية في الأساس، على أن الزمن في القصة الخبرية يظل زمناً واحداً هو نفسه الزمن الخارجي

إنه ببساطة زمن غير معقد تتسلسل فيه الحكاية لتقدم محتواها. أما المكان في القصة الخبرية فهو مجرد إطار جغرافي أو موضوعي يجري فيه الحدث الإخباري، ولكنه، أي المكان قد يعطي القصة الخبرية مغزى ما يكسبها قدراً من الجدارة الإخبارية.

ويمكن القول إن القصة الخبرية ذات المنحى أو المضمون الإنساني تولد الأثر الذي مصدره القيمة الموضوعية.

القوالب الحديثة في كتابة القصة الخبرية:

١. قالب الساعة الرملية:

تشبه بدايته قالب الهرم المقلوب حيث تضم مقدمته أهم المعلومات، ثم يحتوي على سرد تتابعي لجزء أو بقية الخبر، ويتكون هذا النمط من: مقدمة ملخصة، ثم معلومات خلفية عن الحدث، ثم عرض أهم وجهات نظر أطراف الحدث، ثم عرض زمني متتالٍ للأحداث الفرعية في الخبر. ويستخدم هذا القالب مع الأخبار ذات الأحداث الدرامية والتي تقود للتتابع الزمني في جزء من الخبر، وهو مفيد مع أخبار الجريمة والكوارث.

٢. قالب المقاطع:

يناسب الأخبار المركبة والمعمقة والقصص الخبرية، ويقوم على تقسيم الخبر إلى مقاطع والتعامل مع كل مقطع على أنه خبر مستقل له مقدمة وجسم وخاتمة، ويتم تقسيم الخبر إلى مقاطع وفقًا لترتيب وقوع الأحداث وأحيانًا حسب وجهات النظر، أو وفقًا للتطور الزمني للحدث، ويفضل استخدام هذا القالب مع الأخبار التي تكتب بأسلوب سردي.

٣. قالب الدائرة:

يتم كتابة الخبر في شكل دائرة النقطة الرئيسة فيها هي الاستهلال وكل النقاط المساندة يجب أن تعود إلى النقطة المركزية في الاستهلال، وهو على عكس قالب الهرم المقلوب الذي ترتب فيه الوقائع حسب تدني درجة الأهمية، ففي النمط الدائري كل جزء من الخبر متساوٍ في الأهمية، وقد ترجع الخاتمة إلى نقطة الاستهلال.

٤. قالب فورك:

ويقوم على النقطة المركزية والتي قد توضع في الاستهلال في الأخبار الساخنة، وقد توضع في الفقرة الجوهرية في الخبر الخفيف (الترتيب، إعادة المفردات الرئيسة، الإيجاز والتبسيط)

٥. قالب وول ستريت جورنال:

يبدأ الخبر فيه باستهلال خفيف حول شخص أو مشهد أو حادثة، وتقوم فكرته على الانتقال من الخاص إلى العام بدءًا بشخص أو مكان أو حدث يوضح النقطة الرئيسية في الخبر من منطلق أن هذا الشخص هو واحد من كثيرين تأثروا بالقضية التي تعبر عنها الفقرة الجوهرية، والاستهلال قد يكون وصفيًا أو سرديًا، ويتبع ذلك فقرة مركزية توضح مغزى الخبر ثم يرتب جسم الخبر حسب وجهات نظر مختلفة أو تفصيلات تتعلق بمحور الخبر، وتكون الخاتمة دائرية يستخدم فيها نص أو حكاية طريفة تتعلق بالشخص الذي ذكر في الاستهلال.

٦. قالب لوحة التصميم:

ويتم هذا النمط بإدخال كل الإمكانات التي تتيحها بيئة العمل على شبكة الانترنت وبخاصة الوسائط المتعددة التفاعلية، من خلال دمج الصوت والصورة، ورجع الصدى بالقصة الخبرية.

٧. قالب القائمة:

ويفيد في تحرير الأخبار عندما يكون لدى المحرر عدة نقاط مهمة يجب تأكيدها ويقوم على وضع معلومات الخبر في شكل قوائم(علبة المعلومات) داخل الخبر أو في خاتمته، ويمكن استخدامه في الأخبار التي تتعلق بدراسات ونتائج البحوث والبرامج الحكومية والتقارير الاقتصادية.

٨. قالب النمط غير الطولي:

وهو عكس القالب الطولي الذي يقوم على بناء الأخبار من البداية إلى النهاية كما لو كانت في خط مستقيم وفيها لا يسيطر القارئ على تتبع الأحداث داخل الخبر، ويقوم على وجود وصلات متعددة تسمح للقراء باختيار الترتيب الذي يريدون من خلاله الوصول إلى المعلومات التي يتضمنها الخبر.

٩. قالب الملوية:

افترض أن نظرية الهرم المعتدل والهرم المقلوب، كشكل وكنظام معرفي تشكلت من خلاله وبه منظومة خبرية واسعة بحاجة إلى تحديث وإفاضة، لان شكل الهرم نفسه لا يوحي بتلك الحركة التي انطلقت منها الأشكال الفنية، ومن خلال قيام كاظم المقدادي بتدريس (مادة التحرير)

لطلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا فأنه يرى أن شكل "الملوية"، وهي الأثر العباسي الخالد الماثل في مدينة سامراء العراقية، يمكن أن يبنى على أساسه نظرية جديدة في بناء القوالب الفنية المعتمدة في بناء القصة الخبرية، أو على الأقل إضافة هذا الشكل إلى القوالب الفنية الجديدة.

أن شكل الملوية يوحي (القاعدة) رسوخ القيمة الخبرية، صعوداً إلى القمة الذروة في إتمام تلك القيمة، ثم أن في شكل الملوية يتجسد وبوضوح شكل الهرمين – المعتدل والمقلوب، هذا على الأقل على مستوى الشكل.في حين، وعلى مستوى التحرير الفني، أن شكل الملوية يمنح محرر الخبر مرونة كافية لرسم حركة دائرية في زاوية واحدة تسمح للعين أن تراها وكأنها كلمة، على الرغم من أن هناك جانبا خلفيا لا يمكن أن ترصده، بل تحسه.

وهذا يعني أن تحرير القصة الخبرية، وان لم يدخل فيها بعض من عناصرها، يشعر بها القارئ وكأنها موجودة. والاهم من كل ذلك، أن قالب الملوية له رمزية أخرى تتعلق بتلك الانسيابية التي تنصهر فيها المقدمة مع الجسم مع الخاتمة وتصبح كتلة واحدة، أن القارئ لا يعرف نهاية المقدمة وهي تختلط مع النص"الجسم"، كذلك تصعد الخاتمة كي تتلاشى مع الجسم أيضاً. ونعترف أن المحرر الناشئ لا يقوى على كتابة قصة خبرية ويودعها في قالب الملوية، لكن الصحفي المتمرس والحرفي الناجح يستطيع تحرير الخبر على وفق هذا النهج التحريري الجديد. في التمرن على الآلة الكاتبة، تكون البداية في رصد مكان الحروف والنظر إليها، لكن بعد سنوات، فان الذي يضرب على الآلة الكاتبة تراه وبدون

تركيز يلامس الأزرار دون النظر إليها، لا بل انه يقوم بالطباعة وهو يتحدث إلى الآخرين أيضاً.

نستنتج من ذلك أن الحركة الدائرية الحيوية التي يمنحها لنا قالب الملوية تمكننا من تفكيك الخبر، فنجعل الخاتمة مقدمة والمقدمة خاتمة، والنص بسبب دائرتيه، لا يتأثر بهذه التغيير.

المصـــادر

أولاً: المصادر العربية:

١. إبـراهيم الـداقوقي، قـانون الإعـلام: نظـرة جديـدة فـي الدراسـات الإعلاميـة الحديثـة، التوثيـق الإعلامـي، **مجلـة البيـان**، العدد٤، السـنة الأولـى، (الريـاض: بـدون دار نشر، ١٩٨٢)

٢. أبـو اليزيـد علـي، **الـنظم السياسـية والحريـات العامـة**، (الإسـكندرية: مؤسسـة شـباب الجامعة، ط٣، ١٩٨٢).

٣. أحمد الكاتب، **السنة والشيعة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٧).

٤. أحمد سوسة، **حياتي في نصف قرن**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦).

٥. أحمـد سـويلم العمـري، **بحـوث فـي السياسـة**، (القـاهرة: مكتبـة الانجلـو المصـرية، ١٩٥٣).

٦. أسـامة الغزالـي حـرب، **الأحـزاب السياسـية فـي العـالم الثالـث**، (الكويـت: المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧).

٧. أوستن رني، ترجمة: حسن علي ذنون، **سياسة الحكم**، ج٢، (بغداد: المكتبـة الأهليـة، ١٩٦٦).

٨. بسطامي محمد سعيد خير، رؤيـة إسلامية لقضـية التعدد، **مجلـة أفكـار جديـدة**، العدد العاشر، (الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية، ٢٠٠٤).

٩. بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، **الصراعات الأثنيـة فـي القـارة الإفريقيـة**، (الخرطـوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٣).

١٠. توماس بيري، ترجمة مروان الجابري، **الصحافة اليوم**،(بيروت: مؤسسـة أ.بدران وشركاءه، ١٩٦٤).

١١. تيد روبرت جار، ترجمـة: مجدي عبد الحكيم، **أقليـات فـي خطـر**، (القـاهرة: مكتبـة مدبولي،١٩٩٥).

١٢. جابرييل إيه الموند،جي بنجهام باويل الابن، ترجمة: هشام عبدالله، مراجعة سمير نصار، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، (عمان- الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨).

١٣. جاكوبس وليبمان، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي، **العلوم السياسية**،(بيروت: دار الثقافة، بدون سنة طبع).

١٤. جليل وادي، **الإعلام في البيئات المتأزمة العراق أنموذجاً**، (العراق: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

١٥. جمال الزرن، قراءة في الإعلام العراقي بعد الاحتلال وإشكالية الهيكلة، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد٤، السنة٢، (بدون مكان نشر: مركز البحرين للدراسات والبحوث، سبتمبر٢٠٠٦).

١٦. حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتب، ٢٠٠٧).

١٧. حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦).

١٨. حسن شميساني، **مدينة سنجار من الفتح العربي الإسلامي حتى الفتح العثماني**، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٣).

١٩. حسن لطيف الزبيدي وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل**، (النجف الأشرف: المركز العراقي للبحوث والدراسات،٢٠٠٨).

٢٠. حسن لطيف الزبيدي، **موسوعة الأحزاب العراقية**، (بيروت: مؤسسة العارف للطباعة، ٢٠٠٧). ورشيد الخيون، **لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق**، (بغداد: دراسات عراقية، ٢٠٠٩).

٢١. حسن مظفر الرزو وآخرون، ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد٥٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

٢٢. حسني نصر، **الخبر الصحفي: التحرير الصحفي في عصر المعلومات**، (العين: دار الكتاب الجامعي، ط٢، ٢٠٠٤).
٢٣. حسني نصر، **الصحافة الإلكترونية**، (الإمارات العربية المتحدة، الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).
٢٤. حسني نصر، سناء عبدالرحمن، **الفن الصحفي في عصر المعلومات: تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية**، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي،٢٠٠٥).
٢٥. حسنين توفيق إبراهيم، **معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام**، في حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية القيود والفرص،(بدون مكان طبع: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥).
٢٦. حسنين شفيق، **الإعلام الإلكتروني**، (القاهرة: رحمة برس، ط٢، ٢٠٠٦).
٢٧. حسين علوان، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، **مجلة العلوم السياسية، العدد ١٢**، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، يوليو١٩٩٤).
٢٨. خالد جاسم العزاوي، **الصحافة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي**، (بغداد: بدون دار نشر، ٢٠٠٨).
٢٩. خليل جندي، **نحو معرفة الديانة الإيزدية**، (السويد: منشورات رابوون، ١٩٩٨).
٣٠. خيري عبد الرزاق جاسم، **العملية السياسية في العراق ومشكلة الوصول إلى دولة القانون**، (بغداد: مركز العراق للدراسات،٢٠٠٩).
٣١. درويش يوسف حسن هروري، **بلاد هكاري**، (دهوك: دار سبيريز، ٢٠٠٥).
٣٢. **دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥**، الطبعة الثانية، نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، ابريل، ٢٠٠٦.
٣٣. رسل جيه دالتون، ترجمة: الدكتور احمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، (عمان- الأردن: دار البشير، ط١، ١٩٩٦).

٣٤. رشيد الخيون، الكاكائية وحيرة المؤرخين في تقصي تاريخها ومعرفة أحوالها الراهنة، **مجلة سردم**، العدد٩، (العراق-السليمانية: بدون دار نشر، ٢٠٠٥).
٣٥. رضا عبد الواجد أمين، **الصحافة الالكترونية**، (القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٧).
٣٦. رعد صالح الآلوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، (عمان: دار مجدلاوي، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٩، نقلاً عن: سعد الدين إبراهيم، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩).
٣٧. رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥).
٣٨. سعد سلوم، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، **مجلة جدل**، (العراق: بدون دار نشر، ٢٠٠٦).
٣٩. سلام علي محمد، قراءة في إحصائية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **مجلة المنتقى**، العدد٣، (بغداد: مركز المسار للبحوث والدراسات، سبتمبر٢٠٠٤).
٤٠. شريف درويش اللبان، **الصحافة الالكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط٢، ٢٠٠٧).
٤١. شريف درويش اللبان، **الصحافة الإلكترونية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط٣، ٢٠١١).
٤٢. شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ط٢، ١٩٧٥).
٤٣. شيم قطب، دراسة مقارنة لفني القصة الإخبارية والتقرير الصحفي في الصحافتين الأمريكية والمصرية بالتطبيق على مجلتي تايم و أكتوبر، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٤).
٤٤. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**،(جامعة بغداد- كلية القانون، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).
٤٥. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**،(جامعة بغداد- كلية القانون، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).

٤٦. صباح ياسين، **الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).
٤٧. طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية**، (جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠).
٤٨. طه أحمد الزيدي، **الصحافة الإسلامية في العراق من عام (١٨٦٩- ٢٠٠٧)**، (بدون مكان طبع ودار نشر، ٢٠٠٧).
٤٩. عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، **مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤**، (العراق: بدون دار نشر، يناير، ٢٠٠٧).
٥٠. عباس صادق، التطبيقات التقليدية المستحدثة في الصحافة العربية على الإنترنت، بحث منشور، **مؤتمر صحافة الإنترنت**، (جامعة الشارقة: كلية الاتصال، ٢٠٠٥).
٥١. عبد الجبار أحمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، في مجموعة باحثين، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق**، (النجف: دار الضياء للطباعة والنشر،٢٠٠٩).
٥٢. عبد الجبار احمد عبد الله، في الديمقراطية الوطنية، **مجلة كلية العلوم السياسية**، العدد ٢٨، (العراق: بدون دار نشر، يناير، ٢٠٠٤).
٥٣. عبد الجبار أحمد عبد الله، **واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق**، في حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، (بدون مكان طبع: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥).
٥٤. عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، **مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣٣**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني٢٠٠٦).
٥٥. عبد الحسين شعبان، ملاحظات حول الإعلام في العراق، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد١١٣،(القاهرة: بدون دار نشر، أكتوبر ٢٠٠٤).

٥٦. عبد اللطيف حمزة، **المدخل في فن التحرير الصحفي**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢).

٥٧. عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية**، (القاهرة: دار الرشاد، ط١، ١٩٩٣).

٥٨. عبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق الفرص الضائعة والخيارات المتاحة**، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر،١٩٩٧).

٥٩. عبدالجواد سعيد، الفن الصحفي في النسخ الصحفية المطبوعة والإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة على صحف الأهرام الصباحية- الحياة اللندنية- نيويورك تايمز، **المؤتمر السنوي الثاني "الصحافة وآفاق التكنولوجيا"**، (القاهرة: أكاديمية أخبار اليوم، ٨-٩ إبريل٢٠٠٣).

٦٠. عبدالقاهر بن طاهر بن محمد، **الفرق بين الفرق**، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون سنة طبع).

٦١. فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي، دراسة مقارنة بين الصحف في المجتمعات المتقدمة والنامية** ، (بيروت، دار الشروق، ط١، ١٩٨١).

٦٢. فاضل محمد البدراني، **الإعلام صناعة العقول**، (بيروت: دار منتدى المعارف للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١١).

٦٣. فاضل محمد البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٣٤٧، السنة٣٠، (بدون مكان نشر: يناير٢٠٠٨).

٦٤. فاطمة الزهراء محمد احمد، تأثير استخدام شبكة الإنترنت على المنتج الصحفي: دراسة تحليلية ميدانية على المؤسسات الصحفية المصرية، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة،٢٠٠٧).

٦٥. فالح عبد الجبار، ترجمة: عبدالأله النعيمي، **الأثنية والدولة**، (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

٦٦. فيصل أبو عيشة، **الإعلام الالكتروني**، (عمان: دار أسامة، ٢٠١٠).

٦٧. كارول ريتش، ترجمة: عبد الستار جواد، العين، **كتابة التقارير والأخبار الصحفية**، (العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٢).
٦٨. كاظم حبيب، **اليهود والمواطنة العراقية**، (السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠٠٦).
٦٩. كردستان سالم سعيد، **أثر التعددية الأثنية على الوحدة الوطنية في العراق**، (السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٨).
٧٠. كرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، (القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨٤).
٧١. كريم يوسف كشاكش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٧).
٧٢. ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، ترجمة: رمزي ق. بدر، **عراق المستقبل**، (لندن: دار الوراق، ٢٠٠٥).
٧٣. الليدي دراوور، ترجمة: نعيم بدوي غضبان الرومي، **الصابئة المندائيون**، (دمشق: دار المدى، ط٢، ٢٠٠٦).
٧٤. ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين، **فن التحرير الصحفي: المفاهيم والأدوات**، (القاهرة: د.ن، ١٩٩٥).
٧٥. ماجد سالم تربان، **الإنترنت والصحافة الإلكترونية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،ط١، ٢٠٠٨).
٧٦. ماجد ماجد راغب الحلو، **القانون الدستوري**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية،١٩٩٧).
٧٧. مايكل تريبر و كارل نورد نسترينج، **أصوات قليلة وعوالم كثيرة**،(بدون مكان نشر وبدون دار نشر، ٢٠٠٧).
٧٨. مجموعة باحثين، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
٧٩. مجموعة باحثين، **المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الأثنيات والطوائف والطبقات**، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٦)، ورشيد الخيون،

المجتمع العراقي تراث التسامح والتكامل، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٨).

٨٠. مجموعة باحثين، **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

٨١. محمد البنداري، **التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي،** (عمان: دار عمار، ط١، ١٩٨٨).

٨٢. محمد حسين محمد شواني، **التنوع الأثني والديني في كركوك،** (أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٦).

٨٣. محمد صاحي حسين، الانترنت: الشبكة التلفزيونية المقبلة ومستقبل التلفزيون التقليدي (رؤية مستقبلية)، **مجلة الباحث،** العدد الخامس، (جامعة بغداد: كلية الإعلام، ٢٠٠٩).

٨٤. محمد عبد الحميد، **الاتصال والإعلام على شبكة الانترنيت،** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٧).

٨٥. محمد عبد القادر حاتم ، **ديمقراطية الأعلام والاتصال،** (بدون مكان نشر وبدون دار نشر، ٢٠٠٧).

٨٦. محمد فريد عزت، **قاموس المصطلحات الإعلامية،** (جدة: دار الشروق، ط١، ١٩٨٤).

٨٧. محمود خيري عيسى، **النظم السياسية المقارنة،** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣).

٨٨. محمود علم الدين، **مقدمة في الصحافة الإلكترونية،** (القاهرة: الحرية للطباعة والنشر،٢٠٠٨).

٨٩. منار فتحي محمد، **تصميم مواقع الصحف الإلكترونية،** (القاهرة: دار العالم العربي، ط١، ٢٠١١).

٩٠. مها عبدالمجيد صلاح، استخدامات الجمهور المصري للصحف اليومية الإلكترونية على شبكة الإنترنت:دراسة تحليلية ميدانية، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة،٢٠٠٤).

٩١. نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٢).

٩٢. نجاح العلي، الإنترنت والإعلام الإلكتروني في العراق، موقع صحيفة الحوار المتمدن، العدد ٢٩٦٢ ، ٢٠١٠.

٩٣. نغم محمد صالح، التعددية في دول المغرب العربي، **مجلة دراسات دولية، العدد٣٧**، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨).

٩٤. هند أحمد بداري، تأثير استخدام الجمهور المصري لوسائل الاتصال الإلكترونية المستحدثة على علاقته بوسائل الإعلام المطبوعة، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٦).

٩٥. ياس البياتي، دور الإذاعات في الحروب: احتلال العراق نموذجاً، **مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية**، العدد٤، (تونس: بدون دار نشر ، ٢٠٠٦).

ثانيا: المصادر الاجنبية:

96. Cuenca, Mike, ***Where's The Multimedia In Online Journalism? The Journal of Electronic Publishing,*** September, 1998, v.4, Issue 1 available at: htt://www.press.umich.edu/sep/04-01/Cuenca.html retrieved at: 25/2/2023.

97. Giovann : Sartori , ***The Typology of party systems in Erik Allardl and Stein Rokkan , Mass politics , The free press*** , U.S.A , 1970 .

98. Gunter, Barrie, News & The Net, (USA, New Jersey: Lawrence Erlbaum, 2003) .

99. Gwendolen M.Carter and John . ***Herz, Government and politics inThe Twentieth Century,Frederick A.Praeger NewYork***, 1961.

100. Harold Evans, Newsman S. English: ***Editing & Design*** (London: National Council of Journalists, Heinemann, 1972).

101. James M. Neal & Suzanne S. Brown, ***News Writing & Reporting*** (Delhi: Surjeet Publications, 1982).

102. Joseph Lapalomban and Mgron Weiner,***Political,Parties and Politicad development, princeton university prss, princeton***, New Jersey,1969.

103. Julian Harriss, Kelly Leiter & Stanley Johnson, op. cit.

104. Ken Metzler. ***News gathering*** (New Jersey: Prentice-Hall, inc., 1979).

105. Kenny, Keith, ***Interactive Feature of Online Newspapers***, op.Cit.

106. Massey, Brain L. & Levy, Mark R., Interactive Online Journalism At English Language Web Newspapers In Asia: A Dependency Theory Analysis**,** ***Gazette***, vol.61 (6), (London, SAGE Publications, 1999) .

107. Maurice Duverger ,***Political Parties, Methuen Co.Ltd*** , London, 1961.

108. Media Encyclopedia, ***Online Journalism***: Characteristics, available at: htt://wiki.mediaculture.org.au/index.php/Online_Journalism_ Characteristics, retrieved at: 13/3/2023.

109. Melvin Mencher, ***Basic Media Writing***, 4th ed.(Iowa: Wc Brown & Benchmark Publishers, 1983).

110. Millison, Doug, ***Online Journalism FAQ***, available at: htt://home-comcast.net/…dougmillison.html,retrieved at:28/2/2023.

111. Pavlik, John V., ***The Future of Online Journalism***, op. cit.

112. Ralph S. Izard, Hugh M. Culbertson & Donald A. Lambert, ***Fundamentals of News Reporting*** (Iowa: Humet Publishing Company, 1977).

113. Ruel, Laura & Paul, Nora, Multimedia storytelling: when is it worth it? ***Online Journalism Review***, available at: htt://www.ojr.org/ojr/stories-/070210ruel,retrieved at: 27/3/2023.

114. Schorr, Angela, Campbell, William & Schenk, Michael, Commu-nication Research & Media Science In Europe: ***Perspectives For Research & Academic Training In Europe's Changing Media Reality*** (Berlin, Walter De Gruyter, 2003).

115. Schultz, Tanjev, ***Options in Online Journalism***: A Content Aalysis of 100 U.S. Newspapers, JCMC5 (1) September 1999, available at: htt://jcmc.indiana.edu/vo15/ issuel/Schultz.html#Interactive%20Onlin, retrieved at: 20/7/2023.

116. Spyridou, Paschalia& Veglis, Andreas, ***Exploring Structural Inter-activity in Online Newspapers***: A Look at the Geek Web Landscape, first Monday, vol.13n.5, May 2008, available at: htt://www.uic.edu/htbin/cgiwrap/bin/ojs-/index.php/fm/article/view/2164/1960, retrieved at: 22/6/2023.

117. Vivian H., Sunal, Cynthia S. & K. Wilson, Elizabeth, Research ***on Enhancing the Interactivity of Online Learning, Wright***, (USA:IAP, 2006).

118. Warren K. Agee, Phillip H. Ault & Edwin Emery, ***Reporting & Writing The News*** (New York: Harper & Row Publishers, 1983).

119. Yoo, Seok-Jo, ***News Content Comparisons Between Online & Print Versions Of One Daily Newspaper*** In The U.S., M.A.(Michigan State University, Department Of Telecommunication, 2003).

ثالثا: مصادر الانترنت

١٢٠. http://30dz.justgoo.com/t311-topic، استرجع بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦.

١٢١. http://30dz.justgoo.com/t311-topic، استرجع بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦.

١٢٢. http://30dz.justgoo.com/t311-topic، استرجع بتأريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦.

١٢٣. http://mtaj.maktoobblog.com استرجع بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٤.

http://www.iraqipapers.com.

١٢٤. https://www.migrationexpert.com تـــم اســـترجاعه بتـــاريخ ٢٠٢٣/١/٢.

١٢٥. https://www.migrationexpert.com تـــم اســـترجاعه بتـــاريخ ٢٠٢٣/١/٢٥.

126. Petch, Diana, ***E-Joumalism, Cyber news***, available at: http://www.portal-online.org/portal

١٢٧. إياد بندر ومنير المجايدة، المشهد الإعلامي الفلسطيني، بحث منشور على الموقع www.minfo.ps، تونس، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، ٢٠٠٣، استرجع بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢١.

١٢٨. جاك هارت مدير تحرير جريدة أوريغونيان التي تصدر في مدينة بورتلاند الأمريكية. https://www.migrationexpert.com تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/١/٥.

١٢٩. جسي غراهام، تعمل في كلية الصحافة في جامعة كولومبيا في نيويورك. www.ijnet.com تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩.

١٣٠. ديبرا بوتر، **دليل الصحافة المستقلة**، مكتب برامج الإعلام الخارجي وزارة الخارجية الأمريكية،ص٢٥، http://usinfo.state.gov تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/١/٥.

١٣١. موقـــع (كـــه وانـــه) www.kawanakurd.com ، اســـترجع بتـــاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٣ .

١٣٢. موقـــــع htt://www.internetworldstats.com/me/iq.htm تـــــم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٠.

١٣٣. موقع المجلس السياسي للعمل العراقي htt://www.alamal-iraq.com تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٤.

١٣٤. موقع شبكة الصحفيين الدوليين: www.ijnet.com تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩.

١٣٥. موقع صحيفة http://www.moqatel.com تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٠.
١٣٦. موقع صحيفة www.ijschool.net تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٨.
١٣٧. موقع صحيفة الصباح العراقية،www.alsabaah.com، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢.
١٣٨. موقع صحيفة بوابة العراق الكبرى،www.albawwaba.net ، استرجع بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢.
١٣٩. موقع معهد جلوبال www.global media journal.com تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٢.